جمال البنا

ديمقراطية جديدة



دار الفكر الإسلامي

الطبعة الثانية

إهـــــــداء 2005

مؤسسة فوزية و جمال البنا

جمهورية مصر العربية

دار الفكر الإسلامي

ديمقراطية جديدة

جمال البنا


بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء الطبعة الثانية

الأخ العزيز:

الدكتور محجوب عمر

الأخت العزيزة:

الأستاذة منى عبدالله

عطاء .. بلا حدود ....

جمال البنا

مقدمة الطبعة الثانية

الديمقراطية المتجددة أبداً...

ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب فى عام ١٩٤٦ وكان يمكن أن تكون ديمقراطيته اليوم قديمة رثة بعد أن مضى عليها خمسون عاما أو يزيد. . لولا ان أوضاعنا الاجتماعية والسياسية تجمدت. . ثم تمزقت بانقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما تضمنه من أخذ ورد، تقدم وتخلف حتى وقعت هزيمة ٦٧ التى أخرتنا مائة سنة إلى الوراء. . وأصبحت ديمقراطية ١٩٤٦ أملا لا يزال ينتظر التحقيق وقد دخلنا الألفية الثالثة. .

ولكن لعل العالم قد مضى بعيدا عن ديمقراطية الكتاب منذ أن أعلن الرئيس الأمريكى روزفلت نظامه الجديد، وحرياته الأربع، وأنطلق بسرعة الصاروخ إلى عوالم جديدة «الكمبيوتر» و «الإنترنت» و«العولمة» التى أشبهت «المسيا أو اليوتوبيا» التى تصورها رجال الاقتصاد ، لا رجال الفكر أو الدين، وهى يوتوبيا يكون العالم فيها سوقا واحدة. . له كنيسة واحدة هى البورصة التى تَفْتتَح اليوم بصلوات هى أسعار العملات والأسهم والسندات. . ويكون معنى الحرية حرية دخول وخروج الاستثمارات والأموال والسلع، وليست الحريات الأربع التى تصورها الرئيس روزفلت أو الحريات التقليدية القديمة، كحرية المعارضة وسيادة الشعب والسلام داخل كل دولة، وما بين هذه الدول بعضها بعضا .

والغريب إن هذه التطورات، سواء كانت تجمد الوضع المصرى أو انطلاقة العالم الغربى تجعل لما جاء فى « ديمقراطية جديدة » أهمية خاصة. فهى بالنسبة لنا تعد أملا وإلهاماً ورؤية تتطلب التحقيق وهى بالنسبة للعالم المنطلق بسرعة الصاروخ تذكرة لعلها تنفعه فى كبح جماحه. وتهدئة سياقه وتبصيره بأبعاد حالت سرعة الانطلاقة دون أن يراها . . .

ولا ينفى هذا أننى عند مراجعته بعد خمسين عاما من كتابته وجدتنى أقتصد شيئا ما من حماستى لفكرة «الإنسان كفاية فى ذاته» لأن التطورات أثبتت أن الإنسان إذا ترك دون ضوابط الإيمان. فإنه يمضى على غلوائه لا لما يحقق سعادته، ولكن لما قد يؤدى إلى دماره . .

إننا لم نفقد الثقة فى الديمقراطية - ولكن تطوراتها خلال الخمسين عاماً الأخيرة جعلتنا نتحفظ على بعض وسائلها ونقترح إحلال بدائل عنها . . وقد أعربنا عن ذلك فى آخر ما كتبناه وهو ما جاء فى كتاب «استراتجية الدعوة الإسلامية فى القرن ٢١ كما تقدمها دعوة الإحياء الإسلامى » وجاء فيه :

كان خيار أوربا السياسى دائماً هو ما بين الديكتاتورية والديمقراطية، ولاجدال أنه فى مثل هذه الحالة فإن الديمقراطية أفضل من الديكتاتورية. ويتعين الأخذ بها. ولكن الحقيقة أن خيار البشرية لم يحصر ما بين الديكتاتورية والديمقراطية . لأن هناك نمطا ثالثاً من الحكم لم تستطع أوربا بلوغه ذلك هو الحكم بالقانون، ولم تستطع أوربا بلوغه لأن القانون الذى يصلح أن يكون حكماً لابد وأن يكون

موضوعياً يأخذ صفة القاضى المحايد. وقد عجزت أوربا عن أن تبدع مثل هذا القانون وتجربتها فى الأنماط الثلاثة فى القوانين. اعنى القانون الروماني، وقانون نابليون، والقانون السوفيتي يثبت أن القانون فى هذه التجارب الثلاثة لم يكن قاضياً نزيها ولكن قاضيا نزيها ولكن محامياً عن مصلحة بعينها، كانت هى روما فى العصر الروماني، والبورجوازية فى قانون نابليون والحزب فى القانون السوفيتي، ولهذا لم تسطع أوربا أن تنهض بالقانون من مستوى المحامى إلى مستوى القاضي. وبالتالى أن يكون حكماً بين الناس.

على أن هذه قضية أخرى، وإنما أشرنا إليها لكى يعرف بعض اناس أن الديمقراطية ليست وثناً يعبد ولا هى ثوباً all size يلبس. وأن الأمر أعقد من ذلك وهناك عوامل عديدة يجب أن تلحظ فى قضية الديمقراطية منها :

أ- أن الديمقراطية سواء نشأت فى أثينا على مستوى دولة المدينة، أو فى بريطانيا بحم ظروفها السياسية الخاصة ثم انتقلت مع المهاجرين البريطانيين إلى الولايات المتحدة، وسواء تأثرت بها الدول الاسكندنافية التى تجد إلهامها فى بريطانيا. نقول إن الديمقراطية لم تثبت قدمها إلا فى هذه الدول. بحكم ظروفها. أما فى بقية العالم فلم تنج الديمقراطية فى تحقيق الاستقرار، والسلام فى المجتمع..

ب- أن هناك فرقاً بين الحرية والديمقراطية. ويغلب أن تبطش الديمقراطية بالحرية حتى ضد حرية الفكر، بحيث تحكم المحكمة الاثينية على سقرط بالموت، وتحكم المحاكم الديمقراطية الأخرى فى بريطانيا والولايات المتحدة على رية الفكر التى نجد مثلاً صارخاً لها

فى محاكمة المفكر الفرنسى المسلم جارودى بمقتضى قانون يحرم على أن كاتب أن يمس قضية «المحرقة اليهودية ».

والديمقراطية عملياً - هى حكم الأغلبية التى لا تجد مانعاً من كبت الأقليات، وتاريخها حافل بذلك. فالديمقراطية لا تعنى الحرية، بل يمكن أن تكون - وكانت بالعل مراراً وتكراراً ضد الحرية.

جـ - أن الديمقراطية تقوم على نظام الأحزاب، والانتخاب على أساس الدوائر الجغرافية، وقد أظهرت التجربة قصور هذين النظامين، وتعرضهما للأختراق من قبل ذوى المصالح أو «اللوبي» التى تحكم نتيجة الانتخابات. ورأينا صورة مدوية له فى قدرة اللوبى الاسرائيلى فى الولايات المتحدة على تسخير مصالح هذه الدولة لخدمة السياسات الاسرائيلية ضد المصالح الأمريكية نفسها، وبصفة عامة فيكاد يحكم النظام الانتخابى قانون جريشام عن «أن «العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة» فالمرشح المنافق يطرد المرشح الأمين، ولابد من التوصل إلى بديل عن نظام الأحزاب والانتخاب كما هما مطبقان (ولدينا هذا البديل) .

د - أن الديمقراطية فى الوقت الذى قد تكبح الفكر فإنها تفسح المجال للرأسمالية ورجال الأعمال لأستثمار أموالهم بما يحقق لهم الربح وتحول دون تدخل الدولة لتطبيق العدالة أو تحقيق التوازن بحجة أن أى تدخل من هذا يخل بآليات السوق. وكأن الشعوب قد خلقت لخدمة آليات السوق ولم تخلق آليات السوق لتكون فى خدمة الشعوب، ونتيجة لهذا القصور ظهرت الدعوات الأشتراكية والفاشية التى ضلت هى الأخرى الطريق لأنها اشترت العدالة وضحت بالحرية..

هذه بعض الملاحظات التى يمكن لدعوة الإحياء الإسلامى أن تقدمها للذين يعبدون الديمقراطية ويدعون لتطبيقها على كل دول العالم كما لو كانت شفاء من كل داء، ولدى دعوة الإحياء الإسلامى البديل الأفضل الذى عبرت عنه فى بعض رسائلها مثل «حكم القانون رؤية للحكم بالقرآن» أو البرنامج الإسلامي، الخ . .

وحتى يتم هذا فإن الديمقراطية على عجرها وبجرها حسناتها وسوءاتها أفضل، ويتعين الأخذ بها فى المرحلة الانتقالية .

وهناك بعد ، عامل جديد يعطى الكتاب أهمية خاصة ويكون مبرراً لاعادة طبعه، ذلك العامل هو الأهمية المتزايدة التى أخذتها الديمقراطية فى الفترة المعاصرة بحيث أصبحت ورقة ضغط تلعب بها الدول الكبرى فى مساومتها للدول سواء كانت هذه الدعوى صادقة أو دعية، ونحن نتقبلها فى الحين. لأنها فى النهاية تمثل ضغطا على النظم المستبدة .

أعترف إن الفضل فى إظهار هذه الطبعة يعود للأخت العزيزة الأستاذة منى عبد الله التى تابعت كل كتاباتى القديمة ورأت ضرورة أعادة طبعها، بعد أن لم يكن لدى نية إعادة طبع شيء منها، ولعل أفيها بعض حقها عندما أهدى هذه الطبعة إليها وإلى زوجها الأخ الكريم الدكتور مجحوب عمر .

وأخيراً فجب أن أشير أن هذا الكتاب عندما نشر في ١٩٤٦ حمل اسم «احمد جمال الدين» وهو الإسم الشخصى الذى كنا نستخدمه وأثرنا عليه بعد ذلك اسم «جمال البنا» .

* * *

مقدمة

بقلم المؤلف

يعرف الجمهور عادة ـ ولاسيما فى مصر والشرق ـ الديمقراطية[1] بأنها نظام للحكم يقوم على تمثيل الشعب بمختلف الطرق التى تؤدى إلى ذلك، ويتمتع الشعب فى ظله بالحرية، وقسط من الحكم.

وهو فهم صحيح إلا أنه عتيق، عاجز عن أن يساير التطورات الهامة التى أثرت فى الديمقراطية طوال العشرين عاماً التى أعقبت الحرب العالمية الأولى، والتى كان من آثارها أن تدخلت الدولة فى علم الاجتماع، وشملت بنفوذها مسائله من تعليم إلى عناية بالصحة إلى تأمين ضد البطالة إلى تحديد حد أدنى لمستوى المعيشة. مثل هذه المسائل لم تكن لتدخل فى اختصاص الدولة الديمقراطية القديمة التى كان همها الوحيد هو ترك الناس أحراراً ما أمكن ذلك.

ولكن فى عصرنا الحديث لم يصبح الحكم معناه «التسلط على

---

(١) الديمقراطية منحوتة من الكلمتين اليونانيتين Demos أى شعب وKratos أى حكم وبذلك يكون المعنى «حكم الشعب»، وهذا يشمل ناحيتى الحكم: الخضوع والسيادة. ويرى الأب انستاس الكرملى أن كلمة Demos مخففة من «دهماء» العربية وأن Kratos منحوتة من «السوق» بمعنى الحكم وبذلك يكون الأسم عربى النجار والاستعمال.

الناس» أو سياستهم أو تركهم أحراراً، وإنما صار معناه لأول مرة «إسعاد الناس»، وعلى هذا الأساس. رأت الدولة من ناحيتها ووافقتها الجماهير، على أن حرية واحدة لاتكفى، وأن واجب الدولة أن تحقق ثلاث حريات أخرى للتخلص من الفقر والجوع والحرمان.

حتى لو كانت الحريات الأربع (١) خدعة بارعة من خدع الحرب فإنها تُصوّر رغبة الجماهير فى البلاد الديمقراطية واتجاه الرأى العام فيها. وقد يكون هذا الاتجاه من ناحيته الداخلية أى علاقة الشعب بالحكومة، دليل ضعف ينتاب شيئا فشيئاً الشعوب الديمقراطية التى كانت دواماً تنفر من الحكومة وتكره تدخلها ومساعدتها. ولو صح ذلك فإنه يوضح لنا أكثر جسامة الضرورة التى سيطرت على الرأى العام فى هذه البلاد القوية المتحررة حتى طلبت مساعدة الدولة وتدخلها.

---

(١) وجه الرئيس فرنكلن . د. روزفلت إلى الكونجرس رسالة يوم ٦/ ١/ ٤١ قال فيها :
« . . . وفى الأيام المقبلة التى ننوى أن نحيطها بكل ضمان نتوقع أن يقوم العالم على أربع حريات إنسانية أساسية :
أولاً : حرية الكلام والتعبير، فى كل بقعة من بقاع الأرض.
ثانياً : حرية كل فرد فى عبادة الله على طريقته الخاصة فى كل بقعة من بقاع الأرض.
ثالثا : التحرر من ربقة العوز. وهو إذا أفرغ فى عبارات السياسة الدولية كان معناه عقد اتفاقات اقتصادية تضمن لأبناء كل أمة عيشة راضية فى كل بقعة من بقاع الأرض.
رابعاً : التحرر من الخوف، وهو إذا أفرغ فى عبارات السياسة الدولية كان معناه خفض السلام خفضا عالميا واسع النطاق حتى يستحيل على أمة أن تعتدى على جارة لها، فى كل بقعة من بقاع الأرض.

والحقيقة أن الحريات الأربع ليست خرافة، على الأقل بالنسبة لأمريكا وانجلترا ـ كما أن التجاء الشعوب إلى حكوماتهم ليس علامة ضعف أو دليل انحلال، والمسألة مسألة تقدم يسير فيه العالم قدماً بلا توان، وتطور لانستطيع له وقفاً.

أما إنها ليست بخرافة، فلأن الشعوب بعد أن ظفرت بالحرية السياسية طالبت بالتحرر من الخوف والعوز. وقد تطالب فى المستقبل بما هو أكثر من ذلك مما يعتبر حينئذ ضرورة من ضرورات الحياة.

وأما أنها ليست دليل ضعف أو انحلال، فلأن عوامل العلم والصناعة وتفاقم مشاكل المجتمع، هى التى ألجأت الناس إلى الحكومة بقدر ما دفعت بالحكومة إلى الشعب. وناس هذا العصر ليسوا أضعف من أجدادهم، بل لعلهم أقوى. ولكن الجزيرة المنعزلة قديماً، التى لم يكن يطلب أهلها للانضواء تحت لواء الدفاع الجماعى، لم تصبح الآن منعزلة، وحتم عليها تقدم فن الطيران أن تفكر فى أمنها وسلمها الذى لم تفكر فيه من قبل. والمصانع التى كانت قديماً لا تتسع لأكثر من خمسين أو مائة عامل، وسعت الآن الآلاف المؤلفة بحيث أصبح من الضرورى أن تتولى الحكومة تنظيم شئون الصناعة أو على الأقل تُشرِف على ذلك.

* * *

ومن الناحية المقابلة، فان الغلو فى تقدير المعنى الاجتماعى للديمقراطية وتحميله ثمرات الخيال الجامح والعاطفة المسرفة هو من الأضرار بها وتشويهها، مثل تجريدها من المعانى الاجتماعية تجريداً تاماً.

ويجب أن تفهم الديمقراطية أنها نظام عملي يجب أن يسود الشعب والحكومة ـ إذا أجيد تطبيقه عاد عليهما معاً بالخير والسعادة والرفاهية، وإذا أسيء تنفيذه كان في ذلك الشقاء والتأخر والانحلال. وعقيدة يجب أن تفهم الفهم الصائب الدقيق من كل فرد فى الشعب والحكومة وإلا انقلبت إلى ضدها ككل شيء آخر.

وكلمات الإخاء والمساواة بعيدة عن الديمقراطية، إذ أنها بطبعها تنافى المساواة، لأنها الميدان الحر للأفهام والعقول والأيدى. إن الديمقراطية هى أرض التمايز والاختلاف والتنوع، ويجب أن تظل دائما هكذا. والفرق بينها وبين الأرستقراطية فى هذا هو أن تمايز الديمقراطية يقوم على أساس المواهب والاجتهاد من قوة جسدية أو ذكاء عقلى أو جمال جسمي أو إرادة مصممة وثبات لا يتزعزع. وليس على ألقاب الشرف والجاه المتوارث والحسب والنسب، كما هو فى الأرستقراطية.

وهى وإن لم تفهم الإخاء إلا أنها تفهم الشرف، وتحفظ حقوق الغير، كما تحفظ حقوق النفس.

ومن العجيب أن الديمقراطية تحت هذا النظام، وبهذا الفهم تمثل الروح الاجتماعية الصحيحة النافعة. وذلك هو ما اكتشفته الديمقراطية الجديدة. فان الشعب عندما يتحرر أفراده من شتى القيود التى تغلله يشعر من نفسه بحاجة إلى العمل فى المجتمع، وهو فى الديمقراطية الجديدة يفهم المجتمع الفهم الصحيح، أى قريته، وجمعيته، وناديه. فيؤدى عملا إجتماعيا محدوداً ونافعاً.

وعلى العكس من ذلك تؤدى معانى الإخاء والمساواة المجردة من النظام إلى فوضى لا مثيل لها، يريد كل واحد فيها أن يعمل أكبر الأعمال، وأحبها إلى نفسه، ويصيح كل واحد مع الصائحين. وتفهم السياسة أنها تناحر وتحزب وخطب ومناقشات.

فالديمقراطية الصحيحة تبدأ بالنظام وتنتهى إلى الحرية، وتبدأ بالفردية وتنتهى إلى الاجتماعية، وغيرها يبدأ بالحرية ويختم بالاستبداد، ويبدأ بالاجتماعية ويختم بالفردية المقيتة بأسوأ معانيها.

* * *

هذه الفروض وأمثالها لا تدخل فى نطاق بحثنا الآن. والمهم هو أن الاقتصار فى تعريف الديمقراطية على المعنى السياسى دون الاجتماعى أصبح لا يؤدى إلى تبيان معنى الديمقراطية. بل وأصبح يجردها من أعظم مميزاتها.

ولئن كان ذلك جديدا منذ سنين قليلة على الديمقراطية، فإنه الآن ليس بجديد، وليس مناط الجدة فى الديمقراطية المؤلف عنها هذا الكتاب هو شمول الناحية الاجتماعية فحسب. بل إن هناك نواح أخرى نعتقد أن الديمقراطية لم تُعالجها حتى الآن، وقد أشرنا إليها هنا أحيانا من وجهة النظر العامة. وأحياناً من وجهة النظر المصرية. وما من ريب فى أن الدول الديمقراطية ستعالج هذه النواحى كل بأسلوبها الخاص. وقد تنتهى إلى مثل ما انتهينا إليه فى هذا الكتاب من النظم والأساليب، وقد تخالفنا أيضا فى كثير من النواحى، ولكنا نرى أن ما ورد به يعبر تعبيراً صادقاً عن وجهة النظر المصرية والحالية،

وأنه إذا بدا غريباً بعض الشيء، فقد لا يبدو كذلك بعد سنين قليلة. فنحن مضطرون إلى مسايرة العالم، مضطرون إلى المحافظة على مقوماتنا التاريخية وتقاليدنا الخاصة. ومن هذا وذاك تتكون الديمقراطية الجديدة التي تحاول أن ترسم المستقبل المصري.

* * *

والكتاب كما سيرى القارىء عند مطالعته ينقسم إلى ثلاثة أبواب، ينقسم كل منها إلى عدة فصول.

فالباب الأول عن عهد جديد في عالم الآراء والنظريات. نبدأ في الفصل الأول منه بأن نحدد غاية الحضارة، والهدف الذي يجب أن نعمل له وهو «أن يكون الإنسان غاية في ذاته» ثم نشرح في الفصل الثاني فهما جديداً للحياة يقوم على فكرتين الأولى «الحياة للإنسان» والثانية تحديد مقاييس ثلاثة علمية ودينية، وخلقية نحكم بها على القيم والأوضاع. وخصصنا الفصل الثالث للدين والفكرة الأساسية فيه هي وجوب التفرقة بين العقيدة الدينية، وبين التراث الإسلامي، والأولى تمثل المعنويات الثمنية، ويجب الإيمان بها إيماناً نفسياً قلبيا، ولكن الثاني يمثل لنا خليطاً من النظم والتقاليد والقواعد فيها الصالح وفيها الفاسد وعلينا اختيار الحسن وترك السيء منها.

والباب الثاني في خمسة فصول عن «الدولة» وأهم المبادىء التي تضعها الديمقراطية الجديدة في هذا الصدد هي: -

(أ) لا مركزية الدولة وتقسيم السلطات بين الحكومة المركزية وبين المجالس البلدية وغيرها. والإعتراف بالجماعات الشعبية التي تنتشر

عادة فى المجتمع الديمقراطى من سياسية واجتماعية ودينية .

(ب) تحديد مركز الحرية ، ومركز النظام . والجمع بينهما ما أمكن ذلك وبكافة الطرق مثل الحديث إلى الشعب واللامركزية . والتقاليد والزعامة .

(جـ) إعتبار العدل الاجتماعى أحد أسس الدولة وهو يعنى إتاحة الفرصة للجميع ليبدأوا من مستوى قد يختلف فى بعض الناس عنه فى البعض الآخر ولكنه لا يجب أن ينزل عن المستوى الأدنى الذى تكفله الدولة ويدخل فى هذا المستوى تعميم التعليم ، وضمان العمل ، والتأمين ضد المرض .

(د) تقوية جانب المعنويات التى يمثلها الشرف والدين حتى يُمكن صد عادية المادية الملحة على المجتمع الحديث والأنانية ، وضعف الناحية الخلقية ، وإشعار الأفراد واجبهم نحو المجتمع .

وهذا بخلاف عدة إصلاحات صغيرة أرتأيناها فى الجهاز الدستورى الديمقراطى كالمعارضة والبرلمان ، والأحزاب وغير ذلك . وهى إصلاحات من السهل الاهتداء إليها وإلى غيرها بعد اقرار المبادىء السابقة . . .

وفى الباب الثالث تحدثنا عن «المجتمع» فبحثنا عن الطابع القومى المصرى . وحددنا منزلة المرأة . وحاولنا أن نعالج إلى حد ما مشكلة النقد والعمل ثم تكلمنا فى الفصل الرابع والأخير عن «العاملين فى المجتمع» ، وأثرهم العظيم وواجبهم الثقيل .

* * *

ويجب أن يكون مفهوما أن ما ورد بهذا الكتاب من آراء واقتراحات فى الناحية السياسية بصفة خاصة ليس الغرض منه قصر توجيه الدولة على وجهة خاصة أو اعدادها لحرب أو لسلم أو انتصار أو تكريس لمبدأ سياسى معين. ولكنها نتيجة التجربة وثمرة البحث عن أعدل النظم التى تكفل للشعب الحرية والخير والسعادة، ونحن حين ننادى بها نحذر أن تنسينا الرغبة فى الوفرة، والعظمة، والنظام. واجب الاحتفاظ بالحرية، فإن التضحية بها فى سبيل التنظيم يمكن أن يُعد خطوة فى الطريق إلى الرق . .

فإذا قسرتنا الضرورات على نوع من التنظيم لانرى مناصاً عنه، أو مفراً منه، فلا أقل من أن نحتفظ دائما بضمان يحول دون تحول توجيه الديمقراطية إلى تنظيم الديكتاتورية. وأن نعمل على أن يكون هذا الضمان يقظاً قوياً. ويمكن أن تكون معارضة البرلمان ونقد الصحافة هى هذا الضمان.

إن كل رئيس وزارة ديمقراطى، طامح إلى إصلاح بلاده بالطرق الحاسمة السريعة، يستطيع أن يعمل عمل الديكتاتور إذا هو اقنع الناس واكتسب أغلبيتهم، فاذا لم يُقنع الناس فمن الخير أن لا تنفذ مشاريعه حتى ولو كانت صائبة، لأن حمل الناس على ما لا يفهمون فائدته ولا يحسون صلاحه، هو عبث وتبذير للجهود وسبق للوقت الملائم.

ذلك ما يجب أن يفهمه بعض الناس فى مصر، ممن تستهويهم النظم الديكتاتورية أوالاشتراكية أو الثورات. وممن يؤمنون بالمستبد العادل، والعمل الحاسم السريع. إن شعبنا وإن كان فقيراً جاهلاً

ضعيفاً، إلا أن فطرته سليمة يمكن الاعتماد عليها. ولن تنقذ الطرق الحاسمة والوسائل الديكتاتورية وحدها وطننا مهما كانت خارقة، ولابد أولاً من أن يؤمن الشعب، وأن يفهم الناس، ومالم يؤمنوا ويفهموا ويعملوا بوازع من وحى ضمائرهم ونفوسهم، فليس لنا أن نأمل خيراً فى المعجزات التى يمكن أن تحدث على يدى المستبد العادل.

ليست المسألة مسألة عمل يقوم به بعض الأفراد فى حياتهم ويموت بموتهم. ولكن المسألة مسألة نظم يجب أن تظل باقية وتقاليد تحمى الشعب، وتهديه فى معترك الحياة وقواعد مرنة تساير الأزمان.

من السهل أن يعمل الفلاح إذا أمر، ولكن فائدة هذا العمل مشكوك فيها مالم يفهم، والفهم أصعب من العمل، والإيمان أصعب من التنفيذ، والإرادة هى نقطة التحول الهامة فى الموضوع التى تبت فيه وتحكم عليه بالنجاح أو الفشل.

فالميدان الحقيقى للإصلاح السياسى والاجتماعى هو فى نفس كل فرد، وواجب المصلحين والزعماء الآن أن ينبهوا الأذهان، وأن يحملوا كل فرد على أن يعمل فى سبيل أرفع مستوى ممكن من الحياة يستطيع أن يحصل عليه.

إن الحلم الاشتراكى الذى يقضى بأن يفنى الفرد فى سبيل المجموع مغر، جميل، يوقع فى شباكه كثيراً من أصحاب العواطف السامية، والمثل العليا. ولكن يقظته مفزعة، ونهايته بشعة مريعة، ونحن نفضل عليه فى الناحية الاجتماعية المبدأ القائل «عش ودع غيرك يعيش».

وفى الناحية السياسية المبدأ الذى ينص على أن «الدولة فى خدمة الفرد» ولن نستطيع أن نقول فى الديمقراطية الجديدة أن خير المجموع هو الهدف الذى نعمل له. لأن هذه اللفظة عامة، مبهمة، يمكن أن تستغل وتحول عن غرضها الأصلى. ولئن كان فيها نفثة من روح التضحية الكريمة. فان الوجه الثانى لها ينبىء عن روح تجارية لا تأبه إلا بالجملة والأكثرية والأغلبية. ولكن الهدف فى الديمقراطية الجديدة هو أن يؤدى كل إنسان واجبه وأن يؤديه بأمانة الواجب بأمانة هذا هو شعار الديمقراطية الجديدة.

ويمكن طبعاً أن نحدد المعالم الأولى لواجب كل فرد، على أن درجة الإيمان به والاخلاص له، موكولة دائماً إلى نفس الفرد، ونحن لانستطيع، ولا ينبغى لنا أن نفكر، فى أن نرغم شخصاً ما على الاقتناع بأن واجبه هو أن يفعل كذا . . . وكذا.

* * *

هذا الكتاب صيحة عهد جديد. إنه ليس بالكتاب الفنى أوالعلمى أو الأدبى، ولا أحب أن يفهم كذلك. إنه خيط من النور يبدو الآن فى ازدحام النظم، واحتشاد المبادىء قبل أن يفجأنا ظهور فجر ما بعد الحرب. فلا نؤخذ على غرة أو نؤتى من حيث لا نحتسب.

ونحن مع ذلك، لا نحتم على الناس الإيمان بكل ما ورد بين دفتيه، أو العمل على تنفيذ كل حرف فيه، فقد يكون به من الأخطاء ما يدعو إلى تعديل بعض أوضاعه وتفصيلاته. ولكن النواة الأساسية للديمقراطية الجديدة ستظل كما هى، بدون تغيير وستبقى الفكرة

العامة لها محتفظة فى مجموعها باتجاهاتها الرئيسية .

وفى عقيدتنا إن النظم التى وضعت للديمقراطية الجديدة أقدر من غيرها على النهوض بمصر خاصة . ونعلم من الآن أن بعض الناس سيرونها إغراقا فى الخيال ، وحلماً فى اليقظة ، وقد يكون فيها بعض المثالية الممزوجة بالأمل فى المستقبل ولكنها ليست على الاطلاق ، خيالا ، فنحن نبدأ ، مهما كان أملنا فى المستقبل وامكانياته من نقطة ثابتة هى الواقع .

وسيتساءل آخرون هل يمكن تنفيذ هذا النظام؟ وكيف؟ ومتى؟ ومن يقوم به؟ . . . ونحن نعجز عن الأجابة على هذه الأسئلة الآن . ولكن إذا لم يكن منها مناص ، فائنا نقول إن هذا النظام يمكن أن يقوم ، وأن ينفذ فى الوقت الذى يريد الشعب فيه تنفيذه ، عندما تجمع الأمة عليه ، ويؤمن الشباب به .

وحسبنا أننا نؤدى واجبنا ، وأننا نضع هذه البذرة فى الأرض المصرية الكريمة ، مؤمنين أنها لن تضن عليها بالحياة التى تهبها للبذور الأخرى ، وإن المسألة ستكون مسألة زمن وليست مسألة استحالة .

ويسألونك متى هو ... قل عسى أن يكون قريبا.

أ . ج

الباب الأول

الأسس النظرية والفلسفية للديمقراطية الجديدة

الفصل الأول : الغـاية والوسيـلة

الفصل الثانى : فهم جديد للحياة

الفصل الثالث : فهم جديد للدين

الفصل الأول

الغاية والوسيلة

فى محاولتنا البحث عن ديمقراطية جديدة سنضطر إلى الطواف حول المعالم الأولى للتاريخ الإنسانى. وهى رحلة كنا نود أن نجنبها القارىء لولا أنها لازمة. فان كل وضع سياسى لا يقوم على أساس من طبيعة الانسان لابد أن ينهار وإن استمر دهراً، وعلم النفس وعلم الاجتماع، وهما العلمان اللذان يفسران نفس الانسان فرداً أو تبيعاً لدولة أو جماعة، لايفسران العوامل الأخرى التى يعنيها الناس أكثر من أى شىء آخر عندما يقولون «التاريخ». وهما كذلك لا يوضحان نتيجة محاولات الانسان.. وانبعاثاته وحركات المجموع ونشاطه. وهل كانت خطأ أو صواباً فشلا أو نجاحاً بينما التاريخ - وتلك ميزته الكبرى - يصدر حكماً لامرد له فى كل هذه الشئون لأنه حكم الزمن.

فإذا كان الانسان مخيراً لا مسيراً، فان التاريخ يكون عظيم النفع له. لأنه يضع تحت بصره النتائج من مقدماتها، ويرسم له طريق النجاح ويوضح له السبيل المؤدى إليه. أما إذا كان مسيراً لامخيراً فان التاريخ يكون عظة بالغة، ويأخذ شكل المأساة لايستطيع الانسان فيها أن يقاوم القوى الخارجية المقدرة عليه.

ونحن نرى أن الانسان، وإن لم يكن إلا مجموعة من مجموعات الكون تسرى عليه نواميس الطبيعة العليا، وتحكمه نظمها وقوانينها، إلا أنه له فى عالمه الخاص حرية الارادة والعمل وهو يستطيع أن يصلح

إذا أراد الاصلاح ووطن النفس عليه. وأن يفسد إذا أراد الافساد وعبأ قواه له . . . وذلك هو التعليل الوحيد لمبدأ المسئولية فى الحياة والحساب في الآخرة.

إن هناك ظاهرتين تلفتان نظر الباحث فى تاريخ التطور الإنسانى: الأولى هى «التقدم» الذى شمل حياة الإنسان وشتى المظاهر المحيطة به من عهد البديهيات الأولية إلى عصر الفنون المعقدة والعلوم المركبة . . ولقد حدث أكثر من مرة أن سقطت الدول التى كانت تتزعم الحضارة وتقود الإنسانية ولكن سرعان ما كان يبرز من خضم العالم، وغمار أممه وشعوبه ، دول أخرى أشد قوة وأعظم خبرة ودراية فتحمل الراية . . وتتقدم الركب. وعندما آذنت شمس الحضارة المصرية القديمة بالأفوال تناول اليونان الشعلة المضيئة، ومن هؤلاء تسلمها العرب . . وسلموها بدورهم إلى أوروبا التى لا تزال متشبثة بها . تأبى أن تفلت من يدها . . وكل مرحلة تالية من هذه المراحل تفوق المرحلة التى قبلها، فالعالم يتقدم ويسير إلى الأمام بخطوات واسعة . . .

ولكن الظاهرة الثانية تصدم الباحث ، فإن هذا التقدم العظيم الذى وسع آفاق الحياة، ورفع مستوى المعيشة وشمل كل مظاهر الإنسان لم يمس النفس الإنسانية إلا مساً رقيقاً هيّنًا لا يكاد يحس. ولم يغير من معالمها إلا أسهل نواحيها حتى ليمكن أن نقول إن نفس الإنسان فى القرن العشرين لا تتميز عن نفس الإنسان فى القرون الأولى . . . ولايزيد نصيبها من النبل والكرم، والحب والشرف، والعفاف والارادة عن نصيبها القديم فى عصور لم تتقدم فيها الحياة هذا التقدم، بل إن هناك من يرى أن الحضارة الحديثة قد جنت على النفس

الإنسانية وأن تقدم العالم كان على حسابها . . ولسنا فى حاجة على كل حال ، إلى هذا الزعم ، ويكفى جداً أن نقرر الواقع المعترف به وهو أن التقدم سار بمعزل عن النفس وأن نفس الفرد الحديث إذا لم تكن أضعف من نفس الفرد القديم فإنها ليست أقوى منها . . . وأن تقدمها لايعادل تقدم الحياة والمظاهر .

ونتج عن ذلك ما نراه ونحسه ، وما يشكو منه العالم بأسره أعظم الشكوى ، وهو اتساع مسافة الخلف بين النفس والحياة . . . وعجز الأولى عن مسايرة الثانية وعدم تمكنها من السيطرة سيطرة حازمة على القوى الهائلة والسلطات الواسعة ، والآفاق العريضة التى ذللها العلم وأخضعها العقل واستغلها لخدمة الإنسان وترفيه حياته .

لابد إذاً من خطأ وقع فيه الإنسان عندما بدأ تقدمه السريع ، فهل ذلك الخطأ أنه لم يقيد نفسه بمبادىء الخير والفضيلة؟ وأنه ترك العنان لأهوائه وشهواته؟ هذه دعوى جميلة ، فلنحاول أن نمحصها ببعض التفصيل :

اهتدى الإنسان إلى النظم والمبادئ عندما كان يبحث عن وسائل التقدم والقوة ، وقد انتفع طويلا بها ، على أن التجربة أظهرت عيوبا جمة فى اتباع هذه المبادئ . فهى تبدأ كثمرة الفكر . ونتيجة التأمل - ولعل ذلك هو أصل اشتقاق الكلمة - ومعنى هذا أنها تكون عندئذ أفكاراً حية أخرجتها النفس إلى العالم بعد تفكيرها وتأملها فى ظروفها ، فهى مولود سليم قوى يتلاءم مع الجو والزمن الذى ولد فيهما . ولكنها بعد ذلك ، لا تلبث أن تخمد وبعد أن كانت هى نتيجة التفكير تصبح هى مبعث التفكير فيتقيد بها الذهن ويدور حولها ولا يتعداها ، وبعد أن كانت أداة إصلاح تُصبح هى الغاية التى تصلح

النفوس على شروطها وتُصاغ فى بوتقتها . وعندئذ تموت الحياة المبتكرة المنشئه إذ أن المبادئ فى حد ذاتها ليس لها حياة . وإنما تستمد حياتها من النفس ، وتكتسب ضوءها من انعكاس ضوء النفس عليها . وجمود النفس على مبادئ بعثتها ظروف خاصة قديمة معناه عقمها وعجزها عن التفكير .

وقد لوحظ أيضا أن مبدءاً واحداً فيه صلاح البشرية الكامل لم يوجد بعد ، فالدين مثلا يصلح نواح كثيرة فى المجتمع ، والعلم له نصيبه الذى لا ينكر ، والمبادئ الاقتصادية تساهم مساهمة مشكورة ، ولكن واحدا منها لا يمكنه أن يقوم بالإصلاح كله . ومن سوء الحظ بعد ذلك أن تقديس العالم للمبادئ يقوم على طبيعة تأبى المشاركة ، فهو يقتصر على الإيمان إيماناً تاماً بمبدأ واحد ويهمل المبادئ الباقية . فالعالم القديم قدس الدين ، والقرون الوسطى قدست الفروسية والعصر الحديث قدس العلم والاقتصاد . وكل واحد من هذه الثلاثة نفع كثيراً ، وأضر كثيراً . ووجه الضرر أن الإيمان به وحده يترك ثغرة لا يصلحها إلا المبادئ الأخرى التى لا يسمح لها بالظهور . . .

ومما زاد فى متاعب الإنسانية ، وأخر تقدمها أن النظام بقدر ما يكون مثالياً بقدر ما يستلزم شبكة من النظم الموضحة والمساعدة والمفسرة ، ولكن هذه الشبكة من النظم والاشتراطات ليس لها أساس ثابت وتحتاج هى الأخرى إلى نظم مساعدة ، وهكذا ، وفى النهاية لانجد سوى ذلك المزيج العريق التليد من غرائز وتقاليد ووراثة جنسية وجسمية وآثار تربية وعادات وبيئة ، ذلك المزيج الذى نسميه «النفس» .

فالمبادئ وحدها ، وإن كانت رمز السمو الإنسانى ، إلا أنها عند

التنفيذ العملى، ولدى الجماعات والجماهير، تعجز عن أن تمنح الإنسانية ما تطمح إليه من هدوء وإستقرار وسعادة وإن استطاعت أن تُحرز لها تقدماً، وأن تدفع هذا التقدم من مرحلة إلى آخرى.

إذن هل يكون هذا الخطأ الذى وقع فيه الإنسان هو تجاهل النفس؟ نعم، ما من ذلك بد، ولكن مما يصعب مهمتنا فى استخلاص الحقائق الخاصة بهذه النقطة أن الناس لا يفهمون من كلمة النفس سوى «المبادئ» التى تناولناها بالنقد. وكان من نتائج هذا الخطأ أن معرفة الشرق التليدة للنفس، وأثرها.. ومحاولة إصلاحها بطريق الأديان وغيرها قد تحولت سريعاً إلى جهاد فى سبيل هذه المبادئ، وليس فى سبيل النفس أو بالأحرى فى سبيل جزء من النفس، وليس كل نفس. ومثل ذلك نهج الغرب فى حضارته العصرية، فتجاهل المعانى الروحية والمعنوية للنفس، وأسرف فى النواحى المادية والعلمية والصناعية مما كان سبباً فى نشوء مشاكل العصر الحديث وتضخمها من حروب وثورات وأزمات ومجاعات.

لذلك نرى من الخير أن نستعيض عن كلمة «النفس» كلمة الشائكة بكلمة الإنسان السهلة الواضحة. ونحن نعنى بالإنسان المعنى الكامل للنفس أى كافة انبعاثاتها وعواطفها التى تتمثل فى القلب والعقل، الجسم والروح، المبادئ المنتقاة الممتازة، والغرائز الحيوانية العمياء.

وهذا التعبير يحل لنا المشكلة، فإذا كان تخبط البشرية فى جهادها نحو التقدم بدون غاية ثابتة أو هدف معلوم وتمسكها بالمبادئ الطاغية، والنظم الجامدة.. وتجاهلها للنفس ولكثير من معانيها وانبعاثاتها وعواطفها هو السبب فيما نراه من نقص وما نحسه من اضطراب فإن

إصلاح ذلك كله يكون بأن نجعل الإنسان نفسه، بذاته وفى ذاته، هو الغاية التى يجب أن تهدف إليها الحضارة وتعمل لها.

وليس يعنينا إلا قليلا أن يكون «كانت» هو أول من اهتدى إلى تحديد هذه الغاية، ووضعها فى هذه الصيغة البليغة الموجزة، ولكن يعنينا بالأكثر أن نحسن فهم هذه الغاية فلا نعتقد الغرض منها هو نبذ المبادئ، وطرح أحكامها، والتحلل من قيودها. فالمبادئ ضرورية للحضارة، ولكن معناها أن نتجنب الملابسات السيئة التى أحاطت بتقديس المبادئ أو فهم النفس فهما ناقصا مشوهاً، والتى تكون مادتها من التعصب والجمود، وسوء الفهم وضيق الأفق. واضطهاد المخالفين وإعناتهم. وقد أثارت المبادئ حروباً صليبية فى العصر القديم. وحروباً فاشية ونازية فى العصر الحديث.

ولازم الفشل التجربة الانسانية طوال العصور فى اتخاذها المبادئ قوانين وقوى حركتها وحاطها التعصب، واستغلتها الأهواء والميول، وتصرف فيها الانسان بما أخرجها عن دائرتها الأمينة اما اتباعاً لبواعث فى النفس تجاهلتها المبادئ واما تلبية لنداء التطور الذى يسير الإنسانية إلى مصيرها.

وفى غاية الديمقراطية الجديدة ستكون المبادئ فى خدمة الإنسان كمثل عليا لاتحكم بالسلطة الباطشة وستكون الحرية فوق مرتبة المبادئ لأنها الممثلة للانسان. وإن كان واضحا أن الحرية بدون المبادئ لاتعنى إلا الفوضى والتحلل، فنحن فى مأزق دقيق وسنعذر حتما إذا رفضنا تمثيل المأساة القديمة ومحاولة البحث عن غاية أخرى، والمغرض وحده هو الذى يرمينا بالتحلل، والفوضي، على أنه إذا قدر علينا يوما ما أن

نفاضل بين مبادئ جامدة وظلم واستعباد وبين حياة حرة وتحلل وفوضى فإننا سنختار الكفة الثانية وهى ما نعتقد أنه أخف الضررين . .

وأظن أن أنصار المبادئ يوافقوننى على أن الإنسان عندما يكون قويا ولا ينقصه إلا التوجيه فإن ذلك يكون أسهل مما لو تيسر له التوجيه دون القوة ففى الحالة الأولى يكون من السهل أن يؤمن بالوجهة الصحيحة بعد اقتناعه ، ولكن فى الحالة الثانية يكون التوجيه كالنية الطيبة لعمل لا ينفذ أبداً .

ليس الشر قوياً ، كما يقدره بعض الناس، إن قوته هى فى الحقيقة ضعف النفس والضعف فى ذاته أعظم الشرور وأفضل الطرق لمحاربته تكون فى ميدانه الأصلى ميدان النفس، وليس فى صوره الخارجية التى يعرفها الناس .

* * *

وثمة ناحية أخرى للموضوع فنحن قد برهنا على صلاحية هذه الغاية بالأدلة السلبية أى بإظهار الفوضى التى أصابت العالم من جراء عدم اتباعه لها . ويبقى أن نبرهن على صلاحيتها من الناحية الإيجابية أى بالنظر فيما يجنيه العالم من الخير العميم إذا هو وضع هذه الغاية نصب عينيه وسعى إليها وعمل لها . .

عندما وضع «كانت» هذه الغاية . كان يريد أن يوضح هدف الحضارة الأوربية وغايتها . لكن الأمم الأوربية لم تؤمن بهذا الهدف إيمانا تاماً . فطبقت بعض نواحيها، وأهملت البعض الآخر . ونستطيع أن نقول إن كل ما فى الحضارة الأوربية من جمال ورواء هو نتيجة لاتباع هذه الغاية . . وكل ما فيها من شر وإثم وطغيان واضطراب هو نتيجة

لمخالفتها فالحرية والتسامح ، وتقدير الكرامة البشرية لكل فرد لغير ما سبب سوى أنه إنسان ومهما كان جنسه ودينه، وبلاده، صغيراً أو كبيراً ، غنياً أو فقيرا رجلا أو امرأة إنما هى تطبيق لناحية من نواحى هذه الغاية. كما أن الحروب والاعتداءات ، والأثرة ، هى صفات تنافى روح هذه الغاية وهى مبعث شرور أوروبا . . ومصدر شكواها . .

لقد وصل العالم إلى درجة عظيمة من الرقى الاجتماعى بفضل اتباعه لبعض أهداف هذه الغاية. ولو اتبع أهدافها السياسية لاستكمل رقيه، وتمدينه . . وليس مما يعيب هذه الغاية أن أوروبا لم تنفذ ما تقضى به فى بعض النواحى وبصفة خاصة فى الناحية السياسية.

ويقينى أن العالم لن يتقدم ما دام بعض الناس، أو بعض الدول ، تؤمن باستعباد الإنسان وتسخيره واستغلاله وتعالج نقص الحياة بالعقاب. والبطش والانتقام . . وتتمسك بالنظم الجامدة والتقاليد البالية، وتتجاهل أن الإنسان فى جميع الحالات يجب أن يكون ، بذاته وفى ذاته ، الغاية التى ليس وراءها غاية . .

* * *

هذه هى الغاية أما الوسيلة إليها فكثيرة متعددة . . فهناك الوسيلة السياسية من ضمان الحريات وكفالة الحقوق السياسية وهناك الوسيلة الاجتماعية من تربية سليمة وبيئة صالحة وهناك الوسيلة الاقتصادية من توفير للرغد وتحقيق للوفرة ومحاربة للعوز والحرمان، وهى كلها وسائل هامة وضرورية سنتناولها بالتفصيل فى الفصول القادمة. ولكننا نريد أن نشير هنا إلى وسيلة أخرى أهم من هذه الوسائل . . وألزم لتحقيق الغاية . . تلك هى تحسين النسل ورعايته من كافة

النواحى البيولوجية حتى نستطيع أن نوجد جيلا جديداً ، لا يكذب ولا يخدع، ولا ينافق ، جيلا قوياً يستطيع أن يحقق ما يؤمن به وينفذ ما يريده . . جيلا لا تتحكم فى فؤاده وقلبه الأهواء والشهوات ولا تسيطر على ضميره وعقيدته الأوهام والترهات . . . إنه ليكفى أن نلقى نظرة خاطفة على الشوارع التى تعج بالآلاف من المخلوقات التعسة البائسة التى جنى عليها الآباء والأمهات لنتأكد من أن هؤلاء الناس أعجز من أن يتحملوا تبعات الحرية الكاملة، وأضعف من أن يحققوا غاية الديمقراطية الجديدة التى تفترض القوة النفسية والجسمية والبسطة فى العقل والإرادة ولا تستطيع الدولة ولا المجتمع مداركة هذه الأخطاء أو إصلاح وجوه النقص.

فإذا كان أبناء هذا الجيل ينوءون بوراثة سيئة تثقل كواهلهم وتهبط نفوسهم . . وإذا كانوا قد دفعوا الكثير من هنائهم وسعادتهم ثمنا لأخطاء الآباء والأمهات وتكفيراً عن ذنوب لم يقترفوا ، فمن الواجب عليهم أن لا يحملوا أبناءهم هذه التركة الثقيلة وأن يكونوا أنبل وأشرف فيعمل كل واحد منهم على أن يكون ابنه خيراً منه وحفيده خيراً من أبنه، فإذا تحقق ذلك أجيالا متعاقبة. فسيكون أعظم ضمان لتقدم الإنسانية، ومالم يتحقق، فإن الوسائل السياسية والاقتصادية لا تجدى إلا فائدة محدودة.

يجب أن يسأل كل واحد نفسه، وهو يقف على عتبة الزواج المقدسة : هل فى نيته أن يقذف العالم بمخلوقات مشوهة ضعيفة؟ وأن يزيد فى آلام المجتمع ومشاكله وأن يخلف وراءه أمثلة حية للعجز والجبن والعوز والجهل والخوف والذل؟

يُدهشنا حقا عدم الاكتراث الذى يقابل به الناس الزواج والنسل فإنهم لا يكلفون أنفسهم التفكير فى تبعات هذا العمل العظيم الذى يقدمون عليه، فإذا أثمر هذا الزواج ثمرته أطفالا ضعافاً هزالا لم يعرفوا ما يجب عليهم أن يفعلوه سوى ما تقضى به الغريزة . فهم يمنعونهم من اللعب بالنار ويدفعون عنهم الموت. ولكنهم لا يدفعون عنهم الضعف ويجهلون جهلا تاماً النواحى النفسية والاجتماعية فلا عجب بعد ذلك إذا نشأ أطفالهم نشأة سيئة وإذا سادت نفوسهم الأثرة والأنانية والكذب والملل والفوضى وعدم معرفة آداب المجتمع أو التقيد بها .

نحن لا نطلب من كل أب أن يكون عالماً فى التربية أو خبيراً فى علم النفس ، فإنه يستطيع بوسائل سهلة أن يؤدى واجبه نحو أطفاله ، ففى جلسات الوجبات الثلاث مثلا يجد مناسبة طيبة لكى يفهم أبناءه ويفهمهم بالتالى ما يشاء بعيداً عن طرق التعليم وأساليبه ويمكنه أن يذهب بهم إلى الطبيب مرة كل شهر. فلا يحتاج بعد ذلك إلى زيارته لعمل عملية أو لخلع ضرس . . وهو يستطيع أن يطمئن عليهم فى المدرسة بمقابلة أساتذتهم وسؤالهم عن نقط الضعف فيهم ، ومعرفة أصدقائهم فى المدرسة ومدى تأثيرهم .

وبمثل هذه الطرق السهلة تستطيع الأم أن تقوم بنصيبها فى تربية الطفل فتعوده مثلا كراهية الكذب والنفاق وتأخذه بعادات منظمة ، تبدو تافهة ، ولكنها عظيمة القيمة فيما بعد كأن يعتمد على نفسه فى لبسه وترتيب حجرته، وكل ما يستطيعه وأن ينظم أوقاته ويحافظ على مواعيده . . ويتحمل قسطه من المسئولية ، فإن هذه العادات ستكون

الحارس الأمين. والحصن الحصين للطفل فى فترات المراهقة الحرجة وفى وحدة الشباب والطلب العصبية . .

إذا صح ما يقولونه من أن الإنسان مسير لا مخير، وأن مصايره محفوره على جبينه ، ومرسومة على كفه . . بأسارير وخطوط يقرأها علماء الفراسة، فأقرب من ذلك وأصح أن نقول إن الإنسان مسير فى الحياة بأثر والديه، وما غرسا فى نفسه من طباع، وما نميا من ميول وما أورثاه من مزاج. إن الرجل ينظر إلى الناس فى المجتمع بنفس النظرة التى كان ينظر بها طفلا إلى المنزل وإلى والديه ويطبق عليه ما سبق أن طبقاه عليه . . وهذه هى الأهمية الخاصة للطفولة . . وليست تعليم القراءة والكتابة. فإن تربية الوالدين هى التى ستقرر مصير الرجل وهل يكون شجاعاً أو جباناً صادقا أو كاذبا، صريحاً أو منافقا، ماضيا أو متردداً خجولا منعزلا أو جرئيا اجتماعيا وتلك نواح لا تخطر لكثير من الآباء والأمهات . . ولو فكروا فيها لعرفوا قداسة المهمة الملقاة على عواتقهم . .

* * *

إن اتخاذ هذه الغاية . . واستخدام هذه الوسيلة لايزال بعيداً ، ليس عن مصر فحسب، ولكن عن معظم بلاد العالم، وليس من الضرورى أن نبلغ هذه الغاية الآن . . وربما لا نبلغها كما لانبلغ الكمال المنشود . . ولكن المهم هو أن نسير فى طريقها . . فإذا لم تبلغها فى المستقبل ذرية جيل لم يزل فى الإصلاب، فانها على كل حال ستكون أفضل، وأرقى وأعظم من آبائها وأجدادها .

* * *

الفصل الثانى

فهم جديد للحياة

ربما يرى القراء فى هذا العنوان مبالغة كبيرة. وقد يهز بعضهم رأسه ويقول «فهم جديد للحياة، ماذا يعنى بذلك.. ؟

ونحن نؤكد للقراء جميعاً أنه ليس فى هذا العنوان أية مبالغة، وأننا نعنى تماماً دلالة هذ الألفاظ الثلاثة ، فإن فهمنا للحياة ـ إن كان ثمة فهم ـ فهم خاطئ أو هكذا نراه إذا قسناه بمقياس غايتنا، كما أنه ليس من البعيد أن لا يكون لنا فهم خاص أو مذهب معين فى النظر إلى الحياة، والحكم عليها وأننا إنما نستعيد المذاهب المتباينة ونتقمص اللبوس المختلفة وإن كنا فى هذه الحالة قد اتخذنا مذهبا وهو الارتجال والحيرة وعدم الثبات على قاعدة أو الإيمان بفكرة وهو ما لا يقل عن المذهب الخاطئ ضرراً وفساداً.

والحقيقة أن هاتين الحالتين موجودتان فثمة فهم قديم خاطئ للحياة يتمسك به بعض الناس ، إما لزيغ فى نفوسهم وضعف فى أفئدتهم، وقصور فى مداركهم . وإما للرعاية المطلقة التى يحيطون بها كل قديم وهذا أحدها، وثمة ذلك المذهب الثانى من الحيرة والتبلبل الناشئين من استبانة البعض الآخر من الناس عقم الفهم الأول ومحاولتهم الوصول إلى فهم جديد ومذهب واضح.

أما الفهم الأول الخاطئ للحياة فقد تحدر إلينا من فهم الشرق لها.

فقد أدرك الشرق منزلة النفس . وكانت فلسفته جوهرية تقوم على اللب دون القشر والجوهر دون العرض ولكنه أخطأ فى ناحيتين الأولى أن معرفته للنفس كانت ضيقة وقاصرة . والثان وهو وليد الخطأ الأول ، أن الوسائل التى التجأ إليها لإصلاح النفس وتقويتها كانت وسائل تحقق الفهم الضيق للنفس من مران قاس . وتحديد للحرية . وإقامة سور من التحريم وسد الذرائع ، وتوقى الفتنة ، وهى أمور لوحظت فى قديم تاريخ الشرق وحديثه ، ولم يلبث أن انتهى به الحال إلى أن قلب الأوضاع فاتخذ من الغاية وسيلة ، ومن الوسيلة غاية كما يقضى بذلك مبدأ انحطاط القيم فصار همه استعباد النفس ، وتشويه الحياة .

وربما كانت هناك وجهة نظر أخرى أخذ بها الشرق فمن المعقول أنه فى مغالاته للنفس ، حسب حساب ما بعد الموت ورأى أن الحياة الأخرى هى الحياة الباقية وأن حياتنا الدنيا إن هى إلا نقلة ومعبر . ولابد أن الإيمان بذلك قد استلزم من الناحية العملية إهمال الدنيا ، وعدم الاكتراث بالحياة . لأن الشرق وإن اتخذ المبدأ الذى يقول «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لاخرتك كأنك تموت غداً» فإنه لم يستطع أن يحقق إلا الشطر الثانى منه .

هذا الفهم الذى هو فى حد ذاته خاطئ . زائداً الآثار السيئة التى أضيفت إليه فترة الاضمحلال السياسي . والتقهقر الاجتماعى محا الشعور بالحياة ، وجعل الناس يعيشون بلا تفكير ، ويشعرون أنهم أعجز من أن يحققوا لأنفسهم ما يصبون إليه من حياة وأورثهم من الرضا بالأوضاع الخاطئة . . والإستلام إليها ما يحول دون إصلاحها أو الثورة عليها . وهم بصفة عامة يشعرون أن مصاير الحياة ليست فى

أيديهم وأن مقدراتها تعطى وتوهب ولاتؤخذ أو تغتصب . وقد نجد مصداق ذلك عشرات من الأمثال والحكم يستشهد بها الناس فى فضل القناعة والرضا أو لوحات من الشعر يكتبون فيها

ملك الملوك إذا وهب   لا تسألن عن السبب

الله يعطى من يشاء   فقف على حد الأدب

* * *

وأما الارتجال والتخبط وعدم التقيد بفكرة خاصة أو اعتناق فهم معين فانه يعود إلى ظهور فساد المذهب القديم وعدم استساغة الكثير من الناس له ، وتأثرهم بالفهم الغربى مع عدم تمكنهم فى الأوضاع الحالية من تنفيذ ما يقضى به هذا الفهم . بل وربما عجزوا عن فهم بعض مراميه وأغراضه .

* * *

ويقوم الفهم الغربى للحياة على تقديس «النفس» أيضا وإن ظن بعض الناس غير ذلك ولكن الغرب فهم جزءاً من النفس ، هو الجزء المقابل لما فهم الشرق . ولجأ إلى الوسائل التى تلائم هذا الجزء من حرية ، وعلم واستغلال طليق لكافة المواد .

والخطأ الذى وقع فيه الغرب هو نفس ما وقع فيه الشرق فإن اقتصاره على ناحية واحدة وتجاهله الشطر الثانى من النفس يعرضه لأن يفرض هذا الجزء الواحد ديكتاتورية مطلقة ينعدم فيها التوازن الذى يتأتى من وجود جزء مقابل ، يحقق مع الجزء الأول، وحدة الإنسان وبالتالى يهدده بأن تنتقل الغائية والموضوعية من الإنسان ،

والحياة إلى الأساليب والوسائل كما حدث فى الشرق وكما يحدث الآن فى الغرب من استخدام العلم والصناعة فى التدمير والهلاك.

ولاشك أن كلا من الفهمين خاطئ، له اضراره. وقد يكونان على درجة واحدة من الفساد من وجهة نظر الغاية العامة، ولكنهما فى فهم الحياة بالذات يختلفان فالغرب قد اعتنى بالشطر الحيوى من النفس، واختار الجزء المشرق المضئ منها، بينما اهتم الشرق بالجانب الأخروى عنها وخاض غبار عالم من الإبهام والغموض فلا شك أن فهم الغرب للحياة يفضل فهم الشرق. وإن كانا فى النهاية يشتركان فى أن خطراً يهددهما يأتى من إسراف كل منهما فى ناحية واحدة وعدم اهتمامه بالناحية الأخرى، ويتمثل هذا الخطر للشرق فى شكل الموت والعدم والخمول، بينما يتمثل للغرب فى صفة الانفجار والتوسع والتضخم، فالهنود يستعبدون باسم الدين وينحط مستوى حياتهم تحت سلطة التقاليد حتى يقودهم ذلك إلى الموت البطيء ولكن الأوروبين وإن عاشوا حياة طيبة إلا أنهم معرضون دائماً لعوامل الشطط كالحروب وما إليها من غارات جوية وتقلبات اقتصادية..

وقد استطاع الغرب بفضل مجهوده الجبار، وعمله الدائب فى سبيل الحياة أن يستخدم موارده الطبيعة ويسخر القوى والعناصر، فحبس البخار، وأجرى الكهرباء على الأسلاك والتقط الموجات التائهة فنظمها وحملها رسائله، وصوره، وكلامه، ورفع مستوى المعيشة إلى درجة لم يشهدها العالم من قبل واتاح للعمال والفلاحين أن يتمتعوا بطراز من الحياة لم يكن ليحلم به الإنسان فى الزمن الغابر أو يستطيعه الثرى فى العصر القديم لأنه لايقوم على الثراء والوفر

فحسب ولكن على العلم والصناعة أيضاً.

والحياة هناك تنمو بقوة، وتتفاعل بإخلاص وتجد الوفرة، والإيجاب، والحركة فى كل شيء والشاب يحسن اللهو، كما يحسن الجد وهو يحب بإخلاص ويكره بإخلاص وله ذوق خاص. وعقيدة واضحة ولا يخشى الحياة أو يخجل منها.

وأهم من ذلك أن هذا الفهم للحياة قد تأصل فى الغرب وأصبح فطرة ثابتة تظهر فى كل حركة وسكنة. فى اللبس والأكل والشرب، وفى تنسيق المنزل وتقسيم الوقت، وفى الحرص على اللهو وحسن الاستمتاع بالحياة، وفى تجزئة العمل وتنظيمه، وفى الرياضة والموسيقى، والآداب والشعر وفى الحرية الممنوحة لكل فرد.. والاحترام المتبادل بين الجميع.

ومن عجب أننا نجد رغم التمسك بالحياة، والتشبث بها التضحية الكريمة تملأ الأفئدة، وذلك يرجع إلى أن الحياة نفسها هى حياة المجموع. وليس حياة الفرد، وقد جرت نواميسها على العناية بالمجموع. وإهمال الفرد. لذلك فإن الوازع الحيوى يدفع الأفراد فى الغرب إلى التضحية بحياتهم عندما تستلزم ذلك مصلحة المجموع. إن الحياة ليست هى المعيشة، ويجب أن نفرق بينهما. وليس القتل أو الموت هو نقيض الحياة. ولكن الحياة السلبية أو الذلية هى نقيضتها والتفانى فى سبيل الحياة هو أعظم عمل حيوى وإن لم يكن شيئا آخر غير الموت بالنسبة للفرد. والحياة بعد ذلك ليست أسلوبا واحداً أو نهجاً ضيقاً ولكنها مطلقة عامة واسعة الميادين، متعددة النواحى لذلك يضرب الغربيون بسهم فى كل شيء، ويرحلون تحت كل نجم

ويعملون وسط الصينيين والزنوج للفن والتجارة والعلم والحكم ويستعينون بالهزل على الجد وباللعب على العمل . وكما يخرج التجار لاستغلال الذهب والمناجم يعمل السياسيون لاستعباد الناس، واحتلال بلادهم وتخرج الراهبات لكفاح الأوبئة والدعوة الدينية . وكلها من أساليب الحياة .

* * *

هذان فهمان للحياة، ونظرتان إلى الأشياء ، ليست نسبتهما إلى الشرق أو الغرب إلا تقسيماً للموضوع فحسب ونحن نستطيع أن نقول إنهما يمثلان القديم والحديث، الماضى والحاضر، ونستطيع أن نرمز إليهما بحرفين مثل أ، ب ومن الخطأ أن نتمسك بأحدهما لأنه انبعث من الشرق أو ننبذ الثانى لأنه صدر عن الغرب، لأن الفرق الشاسع الكبير بينهما لايعود إلى اختلاف أساسى فى الجنس والعرق والسلالة ، وإنما يعود إلى التسلسل التاريخى الذى قضى على الشرق بأن يسيطر فى طفولة البشرية وبداءة حياتها وقت أن كان الإنسان ضعيفاً أمام الطبيعة وقواها الغاشمة فلجأ إلى القوى الغيبية يستظهر بها . ويستمد منها المعونة والحماية . ونشأت لذلك ميوله الدينية واهتمامه بنواحيها . ولما تقدمت الإنسانية بمحض التطور الحيوى ، ونمت بمرور السنين والأعوام وتحنكت بالتجارب والاختبارات، تقدمت فى الفهم وحولت اهتمامها نحو الواقع والحياة وجابهت مثل المشاكل التى يتعرض لها الرجال عندما يتركون وراءهم أحلام الطفولة وخيالات المراهقة .

وإننا لنجد قصة التطور البشرى تتكرر مرة كل جيل فى نفس كل فرد

فهو يبدأ حياته مثلما بدأت به حياتها من الأوهام والتصورات اللانهائية ثم يتقدم رويداً رويداً نحو الحقائق المجردة السافرة والأوضاع العملية الثابتة، والذى غرس فى نفوس أطفال العالم كلهم الميل إلى القصص الخرافية وتصور عوالم لا وجود لها إلا فى مخيلتهم هو الذى قضى على البشرية بأن تكون تصوراتها الأولى للحياة دينية ميتافيزيقية وهو الذى أوجد «أزيس» و «هاتور» و«بعل» و«عشتروت» والذى غرس فى نفوس فتيان العالم الميل إلى الخيال، وهواية البطولة هو الذى جعل البشرية ، فترة مراهقتها التى يسمونها القرون الوسطى ، تهيم بالشرف وتصوغ من تقاليد الفروسية قوانين حياتها ومقاييس أوضاعها . والذى نمى فى نفوس الرجال والشباب، على اختلاف البلاد وتباين الأقطار ، ملكة النقد، والاهتمام بالأعمال، وتقدير الحقائق دون الاخيلة المسرفة، هو الذى جعل البشرية تبدأ عصرها الحديث بثورة علمية تجريبية وتحكم على القيم بالأساس العلمى والواقعي.

ويفهم من هذا الكلام أننا ننظر إلى الإنسانية كوحدة واحدة. وهذا صحيح ، فإن ارتباط الحاضر بالماضي، وبناء المستقبل على الحاضر، وانتفاع الأجيال المعاصرة بتراث الأجيال الماضية هو ما جعل بناء الحضارة صرحاً ممرداً تبدأ أسسه من عهد قدماء المصريين. وتنتهى بالساعة التى نحن فيها وهو فى كل لحظة يكسب كسباً جديداً. . ويضيف شيئا إلى البناء ولولا ذلك لاقتصرت الحضارة على ثمرات الجيل الواحد، يأتى الجيل الثانى فيعيدها ثم يموت قبل أن يزيد عليها شيئا. وهلم جرا فتقف الإنسانية عند أولى خطوات التقدم.

ومع ذلك فمن التعسف أن نفترض أن هذه الوحدة لا تتجزأ ، فإن

تشعبها ، واتساعها يسمح بتقدم جزء من أجزائها بينما يتأخر جزء ثان فتتقدم أمة . . وتحمل راية الحضارة ـ بينما تخمل أخرى ويكون قصارى جهدها أن تتبع الدولة الأولى . . .

فإذا كان الفهم الأوربى للحياة يمثل الدرجة الأخيرة للتقدم الإنساني ، فإن معنى ذلك أننا مسيرون إلى اعتناقه . . لا نستطيع لهذ التقدم وقفا ، كما لا يمكن لأحد إيقاف مرور الأعوام وكر السنين وذلك عامل لم نشر إليه من قبل ولم نقدره فيما سبق . ومن حسن حظنا أن يعمل للتقدم والرقي . وأن يأخذ وجهته شطر الغاية التى تطلبناها . ورأيناها أحكم الغايات وأسمى الأهداف ، فأبناء هذه العصور يقضون الفترة الذهبية للبشرية ، فترة بلوغ سن الرشد وعهد الرجولة . وهم يستطيعون أن يحققوا غايتهم فى جو ملائم مناسب لم يتح لمن قبلهم ، وقد لا يتاح لمن بعدهم . ولو اتجه هذا العامل وجهة غير هذه الوجهة لما استطاعت البشرية له دفعاً أو وقفاً . ولما تمكنت من تحويله وتوجيهه كما أن البشرية نفسها لو أرادت تحقيق غايتها الجديدة فى العصور الوسطى أو قبل العصور الوسطى لما استطاعت لأن الحقبة التى كانت تمر بها وقتئذ لم تكن ملائمة لتحقيق هذه الغاية .

وليس معنى ذلك أن هذا الفهم الحديث للحياة فهم صائب يسلم من النقص ويبرأ من الخطأ . وقد سبق أن بينا نقطة الضعف فيه وما جره عل البشرية من متاعب . ولكن معناه أن المصير سيكون فى حدوده بصفة عامة ، ولمدة طويلة من الزمن ، وأن لنا حرية كبرى فى أن نعالج الأخطاء داخل الحدود العامة . ولكنا لا نستطيع تغيير هذا الوضع ، أو العودة بالإنسانية إلى العهود الماضية كما لا يستطيع الرجل

أن يعود طفلا . . ولقد شقت الإنسانية طريقها نحو التقدم بدمائها وعانت عوائق الحياة وعقباتها على قصور يدها وضعفها ، وحاربت فى سبيل الانتهاء إلى غايتها الأوهام والترهات والخرافات ، كما يحارب البطل فى القصة الخرافية التنين ذا المائة رأس ، والغيلان والمردة . ومن الطبيعى أن يوهنها النضال وتثخنها الجراح ، ولقد حدث أكثر من مرة أن ضلت البشرية طريقها ، واضطرت إلى أن تسلك الطرق المعوجة ، والسبل الشائكة ولكنها تتحرك دائما ، ولاتقف أبداً . . وتنتهى إلى غايتها وهدفها وإن طال الطريق .

* * *

إن فهم الحياة خلال غايتنا يحتم علينا أن نتخذ عدة مباديء أولها أن تكون الحياة للإنسان ، ولا يكون العكس ، وهذا رغم أنه يبدو بديهيا جداً من الوجهة النظرية إلا أن تحقيقه شاق جداً من الوجهة العملية ، فالإنسان يأتى إلى الحياة على غير إرادته . ولو كان من الممكن أن يستشار الإنسان قبل الولادة ، وأن يكشف له غيب المستقبل لما ولد أناس كثيرون يعلمون أنهم سيعملون للشقاء طيلة حياتهم ولاختار كثيرات من النساء الدميمات أن يكن رجالا أقوياء . . . ومن اللحظة التى يولد فيها الإنسان يبدأ استرقاق المجتمع له ، ففى صغره تفرض عليه تربية تحدد مصيره ومستقبله ، ومع ذلك فلا يأخذ فيها رأيه ، ولا تراعى فيها مواهبه وميوله ، ولكن ميول الوالدين وثقافتهما ثم يتأثر بعد ذلك بما فى المجتمع من آلاف العوامل التى تسوقه فى قوة التيار ، المدرسة ، الزملاء . . . البيئة الاجتماعية التى ولد فيها ثم أخيراً العمل الذى لا يتوقف على مزاجه وقدرته ،

ومؤهلاته. ولكن على بيئته، ومنزلة والديه وثرائهما ودرجة تملقه للنظام القائم. وتطفله على ولاة الأمور وكبار التجار والرأسماليين وغيرهم من الذين يحكمون ميادين الاقتصاد بروح تجارية جشعة ويدافعون عنها بما فى أيديهم من قوة وصولة.

ولقد يحسب الإنسان، فى مصر مثلا، أنه مسير بإرادة سبعة عشر مليونا هم تعداد المصريين. بل بإرادة سكان العالم كلهم الذين يتأثرون بطريق غير مباشر فى أحوال، وأهلها بل وبإرادة ملايين من أهل الأجيال الغابرة منذ بدأ العالم الذين تحللت جثثهم فى الأرض منذ عهد بعيد ولاتزال وراثتهم العقلية والجنسية تؤثر فى الأجيال المعاصرة.

ربما يكون لك إسرافا فى الخيال، ولسنا فى حاجة إليه لكى نستشعر قسوة النظام والمجتمع على الفرد، ويكفى أن ننظر إلى التلميذ فى المدرسة، وإلى الموظف فى الديوان، وإلى الفرد بصفة عامة فى المجتمع لنرى أن كفة المدرسة والديوان والمجتمع ترجح باستمرار رجحاناً كبيراً، «والناظر» و«الرئيس» لا يستمدان نفوذهما من قوتهما البدنية. وليس قلمهما الذى يعاقب التلاميذ ويرفت الموظفين حربة مسممة أو سلاحا سريا ولكن النظام هو مصدر قوتهما. والمجتمع الذى يقف وراءهما ويناصرهما هو الذى يسحق إرادة الفرد ويلاشيه فى طيات الجماعة.

لو تيسر للإنسان أن يستشرف المجتمع من عل، وأن يستشف نفوس أفراده أو يكشف عن العوامل الهدامة والقوى الخفية لدهش.. فما أكثر النفاق، وما أفظع الحسد وما أفحش الظلم وما أبشع

البغضاء . . إن الثورات والاضطرابات والقلاقل ليس إلا آثاراً ظاهرة تنبيء عما في المجتمع من تعفن وتخثر وفساد واضطراب وإسواف يمزق كيانه . أن الفرد المتوحش يتمتع في كثير من الأحيان بما لا يتمتع به الإنسان المتمدين فهو يحارب عوائق الطبيعة ويتحمل شظف العيش ، ولكنه يحس أنه سيد الغابة ، وأنه حر في أن يفعل ما يشاء في حدود قوته . وأن إرادته هي قانون الغاب . والإنسان في المجتمع على فرط قوته لا يتمتع بشيء من هذا لأنه سخر هذه القوة ضده ، وشاد بها هيكلا صناعياً فظيعا باعه حريته ، وضحى بإرادته على مذبح الراحة والرفاهية ناسياً أن الحرية والإرادة ثمن باهظ لا يمكن أن يكافيء الراحة والاستمتاع لأنهما وحدهما ، ضمان كل راحة ، وكل سعادة . .

والغريب أن كل واحد يشكو ، فالمدرس الذى يظنه التلميذ حاكما بأمره والمدير الذى يظنه موظفوه مطلق اليدين . حر العمل . محكومان هما الآخران بقوة النظام الذى وإن بدأ بغمار الناس وغوغائهم إلا أنه ثنى بكبارهم وعظماتهم ، وسيطر على الذين خلقوه وأقاموه .

يجب أن نزيل من المجتمع هذه العقبات التى تسد طرقه ومسالكه وإنها لمهمة شاقة شاقة . . يجبن أمامها معظم الناس فيحجمون ويرضخون للواقع ، ويرى الآخرون أن التفكير هو أس المصائب . وأنه لوراض الإنسان نفسه على الرضا بالواقع لما شكا بعد ذلك أو تذمر وقد يكون ذلك صوابا ولكن ليس بالنسبة للإنسان ، فليس هذا التفكير بالتفكير الإنساني . إذ يجب أن يشعر الإنسان ويحس .

ويجب أن يغضب ويثور . . وبقدر عمله لازالة شكاته . وتحقيق رغبته بقدر ما يرتفع عن مستوى الحيوان والجماد .

إن شيوع فكرة «الحياة للإنسان» بين الناس واعتناقهم لها كمبدأ مقدس هو أهم نواحى الموضوع لأنه سيحقق الحرية للتلميذ فى المدرسة والموظف فى الديوان . . والفرد فى الأسرة والمواطن فى الدولة . . وسيحارب كل أنواع الإرغام التى لامبرر لها . وسيسهل على كل فرد أن يصوغ حياته كما يشاء وأن لا يلقى فى ذلك من التحكمات والصعاب والموانع ما كان يلقاه قديماً . . وليس ذلك سهلا لإنه وإن كان كل واحد يشكو ويتململ من النظام القائم . . وينادى بهذا المبدأ لنفسه إلا أنه يتردد فى منحه للآخرين وتطبيقه عليهم . ويثور عندما يطلب منه التضحية في سبيل تنفيذه . وهو كذلك يجبن عن الثورة على الوضع الاجتماعى حتى ولو كان لمصلحته لآلاف العوامل النفسية والعملية وعشرات الروابط الدقيقة التى تربطه بالمجتمع . . وهذا الاستسلام هو الوقود الدائم لآلة الفساد والهدم فى المجتمع والسبب الأول فى فشل الإصلاحات التى ينادى بها الحكماء وتقوم بها الدولة .

فإذا نجحنا فى أن نجعل كل واحد يؤمن بهذا المبدأ لنفسه ولغيره إيمانا يبعثه على العمل . ويدفعه إلى التضحية والإيثار فإن معظم مهمتنا يكون قد تمت بنجاح لأن إيمان الناس بهذا المبدأ هو الشطر الحيوى للموضوع ، وهو أيضاً الأساس الذى ستقوم عليه إصلاحات الدولة وأوضاع المجتمع فترسخ وتثبت .

وهذه الإصلاحات يجب أن تشمل تحسين النسل ، والتربية

ومحاربة القيود والأغلال الاجتماعية، والترهات والخرافات التي تسترق الأفهام، والفقر والحرمان الذى يبعث المهانة وينحط بالحياة إلى مستوى بشع مروع.

إن الذى ينقص العالم الآن هو الإيمان. والتوجيه وليس القوة أو وسائل التنفيذ. فقد فتح العلم للإنسان آفاقا لا حد لها للاستثمار. . ولو استغلت القوى التى بذلت فى حربى ١٤ - ١٨ ، ٣٩-٤٥ فى سبيل البناء لا الهدم. والخير لا الشر. والتعاون لا التنافر . . لجعلت العالم جنة وارفة الظلال. وافرة الأثمار. . .

وليس هو أيضاً بمضطر لأن يدفع ثمن التقدم والتمدين من حريته وإرادته . ففى الاتفاق مجال يغنى عن الاختلاف وفى العدل متسع لمنح الناس كافة الحقوق وفى تضحية القلة ببعض امتيازاتها ما يهم الكثرة وفى تحديد الحقوق والواجبات على قواعد المساواة والتقدير المتبادل ما يكفل حسم عدوان طائفة على أخرى. واستغلال البعض للبعض واستعباد الأغنياء الأقوياء للفقراء الضعفاء.

* * *

ومبدأ آخر يحتمه علينا فهمنا للحياة تبعاً لغايتنا . ذلك هو أن نحدد المقاييس التى نقيس بها القيم والأوضاع بثلاثة مقاييس : الأول : المقياس العلمي، والثانى المقياس الدينى ، والثالث : مقياس الشرف. . .

إن ميزة العلم التى لا تبارى هى إجماع الناس عليه، وعدم إختلافهم فيه فلا يناقش أحد فى أى شعب من الشعوب إحدى

مسائلا لطرح أو الجمع بينما تختلف الشعوب كل الاختلاف فيما لا يقوم على العلم كالمعتقدات الدينية والتقاليد الاجتماعية وغير ذلك . . .

وقد سبق أن أوضحنا خطأ اعتبار العلم غاية أو إحلاله مكان الإنسان أو حتى الإسراف فى الاعتماد عليه مع تناسى النواحى الأخرى للنفس الإنسانية ، وأشرنا إلى ما يعانيه العالم الحديث من المتاعب والمشكلات . ويهمنا أن نكرر ذلك هنا وأن نؤكد للقارىء أن قيمة العلم محدودة دائماً وأنه ليس إلا ميزاناً فحسب . . .

ومع أن العلم مقياس دقيق إلا أنه يعجز عن تقدير الشطر الثانى للنفس ولا يستطيع قياس عوامله أو تقدير انبعاثاته أو تحليلها إلى عناصرها الأولية . إنه لا يفسر لنا مشكلة الحياة ، ولا يوضح لنا مسألة الخلود بعد الموت فضلا عن الموت نفسه ثم هو لا يعنى فى كثير أو قليل بالشرف والقيم الأخلاقية . . .

لقد كانت هذه المسألة مثار نزاع بين الدين والعلم واعتقاد كل منهما أنه وحده الذى يحل له الحكم والفصل فيها ، وما من شك فى أن كلا منهما قد أسرف فى ظنه . . وأخطأ فى أدوار هذا النزاع الذى لا يعنينا الآن أن نسرد أطواره ومراحله ولكن يعنينا أن نصف له العلاج ، ومن العجيب أنه سهل هين فالعلم يختص بالفصل فى الكيفيات والدين يختص بالفصل فى الماهيات . وهو تقسيم لا تقتصر مزيته على الإصلاح والبساطة ، ولكنها تعود أيضاً إلى تطابق الاختصاصات فالعلم يستقرىء ويستنتج ، ويبحث فى الظواهر والأعراض والأسباب والعلل . بينما يفرض الدين العقيدة على الناس ويوحى

إليهم الإيمان، ويفسر لهم بطرقه الخاصة سر الحياة ، والخلود بعد الموت ووجود الله.

وكل محاولة لتعدى هذه الاختصاصات لن تكون إلا إعادة لتجربة مارسها العالم طوال تاريخه، وانتهى بعد الاختبارات القاسية والمحن والتجارب إلى فسادها وضررها. ولن تفيد الدين ، والعلم . . . ومن العبث أن نقول إن «علم النفس» يحدد لنا مبادئ الفضيلة والخلق، كما أنه من العبث أن تقول إن ديناً ما له صفة خاصة تؤهله لاقتحام ميدان العلم إذ أن الدين فى جوهره وحقيقته يقوم على الإيمان وطبيعته غير طبيعة العلم، ويدور بصفة أساسية حول مشكلتى الألوهية والخلود، وإنما تختلف الأديان بمدحها للعلم أو معاداتها له وفيما عدا ذلك فإن الدين إذا عالج مسائل العلم بالروح الدينية فإنه يجعل من الطب موضوعاً للأرواح الشريرة والتمائم ومن التاريخ علما يقوم على الرواية والخرافة، كما حدث فعلا فى التصورات الدينية للعلم فى كل الشعوب ، فإذا قيل إن فى بعض الأديان علاجا علميا . فإن معنى ذلك أنه ليس من صلب الدين.

ذلك هو فصل المقال فى اختصاصات العلم والدين. وإذا كان يجب علينا أن نزيد على ذلك شيئاً فهو أن العلم تزعم الحياة فى أوروبا وتفرد بالسيادة فجلب خيراً كثيراً، وسبب شراً كثيراً . أما عندنا فالحاجة ماسة إلى المقياس العلمى ولم يتسبب الضرر عندنا من الإفراط وإنما من التفريط . . وإن أناساً يتحدثون عن مساويء الأفراط العلمى فى أوروبا ويحذرون الشرق منه إنما يضرون أكثر مما ينفعون ويضعون الأشياء فى غير موضعها، ويخالفون حكمة أولية تقول

«لكل مقام مقال».

والشرف هو الآخر يستلزم مقياسا ثالثا، إن الشرف هو الدرجة بين الدرجتين . . . والسبب الذى يصل السماء بالأرض والمنزلة التى تستطيع الماديات والعلوم إذًا بلغتها أن تتفهم الدين وتسبغها وتتقبلها. . فله اذا شيء من خصائص الدين، وأخرى من خصائص العلم اقتضتها طبيعة الحياة لذلك يظهر الشرف أكثر ما يظهر فى «الخلق» و «السجايا».

وسنتناول هذا الكلام بتفصيل أوسع فى الفصول التالية ويكفى أن نقول إنه من الضرورى أن توجد هذه المقاييس الثلاثة وأن تحدد مهام كل منها بدقة، حتى لا يجور أحدها أو يعتدى على أختصاص الآخر، فالأسباب والنتائج والعلل والنظم تنظر إليها بمنظار العلم. والطبائع والسجايا والأخلاق تنظر إليها بمنظار الشرف. والماهيات والسمعيات والعقائد تنظر إليها بمنظار الدين.

* * *

الفصل الثالث

فهم جديد للدين

لابد أن أولئك الذين رأوا فى عنوان الفصل الماضى مبالغة ، سيرون فى عنوان هذا الفصل هرطقة وتجديفا ، واستفزازاً لهم . . وذلك وحده يوضح لنا مدى الضرورة الماسة إلى فهم جديد للدين .

إن دراسة نظرتنا الحالية إلى الدين وموقفنا منه ، هى المقدمة الطبيعية لهذا الفصل ، وبعد عشرة قرون من إغلاق باب الاجتهاد أصبح الدين منطقة حرام لايصح للفكر أن يتسلل إليها أو يتكلم عنها بغير الأسلوب المعروف الذى تكلم به الآباء والأجداد ، وقد وصل التعصب بالمسلمين وضيق الأفق والجهل فى عصورهم المتأخرة إلى لعن بعضهم بعضاً والاتهام بالكفر والخروج على الملة ، لخلافات مذهبية ، بل وسياسية تافهة ، فكيف بهم إذا ظنوا بأحد ما الجرأة على الدين ، وانتهاك حرمته والمساس بقداسته . . .

لاجرم أن ذلك هو أثر الجهل أولا وآخراً . وليس أدل على ذلك من أن الجماهير نالت بمسامتها عظماء الأئمة ، وكبار العلماء ، فاضطهدت فى بغداد ودمشق والأندلس : الغزالى ، وابن تيمية وابن رشد . وطالبت بحرق مؤلفاتهم فحرق الإحياء ، ومؤلفات ابن رشد ، وسجن ابن تيمية . وكادت الجماهير الحانقة توقع بالأمامين الكبيرين أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين عندما أثارهم «قاص» لم يعجبه

نقاشهما له ، وردهما على ترهاته وقصصه المزيفة .

وكان هذا التعصب هو السجن الذى شاده للدين المؤمنون به وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا . إذا ابتعد المفكرون عن الميادين الدينية الخطرة . ونفضوا منه اليدين يأساً أو خوفاً وسارت الحياة ووقف الدين وجمد على أوضاعه واكتسب صفة كهنوتية خاصة هى أبعد الصفات عن الإسلام ، بل هى على التحقيق مما جاء الإسلام لمحاربته .

* * *

عندما أقرأ القرآن أوخذ ببلاغته وروعته ، والحرية والطلاقة التى تنجلى فى أساليبه والسهولة والمرونة التى يعالج بها شئون الحياة الدنيوية والأخروية ، وعندما أراجع سيرة النبى صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين أعجب بالسرعة والإيجاز فى كتاباتهم ، والروح العملية التى أدوا بها مهامهم ، والقصد والاعتدال فى ميولهم ، والسمو فوق السفاسف والقشور .

كان الدين فكرة وعقيدة . . كان معنوية فى أعمق أعماق النفس كان صوتا فى الضمير . . وإيماناً نقياً خالصا . . وهو الآن أزياء وتقاليد وصحف صفراء وفن معقد مشعب . . ومهن يعيش منها جيش جرار من الفقهاء والشيوخ . .

ترى هل من الممكن أن يعود الدين إلى سابق مجده وعزه إلى صفائه ونقائه . . إلى رونقه وروعته . ؟ لا أظن أنه سيعود إلى مثل الفترة الذهبية العظيمة فى صدر الإسلام . ولكن أومن أنه من الممكن أن يصير خيراً مما هو عليه الآن .

ومقدمة أخرى لازمة قبل البدء فى الموضوع وليست استطراداً ، أو

هى استطراد لازم. وأنا أسميها «حقائق عن الإيمان» وأضعها بكل تواضع تحت أنظار المتدينين بصفة خاصة الذين وإن لم يجهلوا هذه الحقائق والبديهيات الأولية ، إلا أنهم لم يقدروها قدرها ولو فعلوا لوجدوا فيها حلا لكثير من المشاكل وأوجه الخلاف التى تعرض لنا.

لست أعنى بالإيمان هنا، الإيمان الفردى ، الهادى أو الثائر العميق أو الظاهر. ولكنى أعنى به الإيمان الشعبي، القوى المتفجر ، الذى يقولون عنه إنه يهد الجبال، ويغير صفحات التاريخ، الإيمان الذى يعجب به الناس ويمنيهم إياه بعض الزعماء. ويموه به عليهم زعماء آخرون. .

هذا الإيمان رغم أختلاف أنواعه، فإن حقيقته وأصله واحد وإن اختلف عمله وأثره. لأن الإيمان لايعمل بذاته، إنه «البارود» الذى يدفع الرصاصة بقوة هائلة. . والرصاصة هنا هى الشعوب، هى المصريون الذين أقاموا الهرم. . والعرب الذين هزموا كسرى وقيصر. . والمسيحيون الذين استعذبوا الموت فى سبيل العقيدة. . والالمان الذين تحدوا العالم الحديث . .

إن أهدافهم قد اختلفت لأن «البندقية» كلها يمكن أن توجه إلى أى هدف. ولكن أثرها واحد. فرغم الاختلاف فى العقيدة، والمشرب ، والزمن فإن أسلوب العمل وطريقته واحدة. كما أن طريقة عمل المواد المتفجرة واحدة مهما اختلفت . وأكبر مثال على مدى دفع الإيمان هو استعذاب التضحية بالحياة، وهى أثمن شيء يمكن أن يمتلكه الفرد. وقد تحقق ذلك فى جميع أنواع الإيمان التى ذكرناها. .

ويعقب هذا الاندفاع ، الذى يتم عادة بنجاح الفصل الثانى من

الرواية ويصح أن يسمى «هبوط الإيمان» أو خمود الشعلة وبابتدائه تبدأ المتاعب والقلاقل. والفشل والإخفاق إذ تظهر المطامع، والاختلافات التى كانت مصهورة وسط حرارة الإيمان ولم يعن الدعاة بتلافيها وتتجلى الفوضى، والتعدد ونقص النظم والقوانين وجهل الأسس العملية للمشاريع الإنشائية لأن هذا النوع من الإيمان لا يأبه للخطأ أو الصواب. ولا يقيم فكرته على الأسس المنطقية أو العلمية. ولو أقامها على مثل هذه الأسس لما حفل بها الجمهور ولانتقلت إلى أيدى العلماء والباحثين ولكنه يعتمد على إثارة عواطف الجمهور والدخول إليه من نقط الضعف التى يحسن اكتشافها الزعماء والقادة واستغلال غرائزه التى تدفعه دون رحمة إلى الاعتقاد، كما تدفعه إلى الجنس والغذاء ولاتبالى فى ذلك بالخطأ أو الصواب، الحق أو الباطل وإنما همها الأول إشباع جوعها. وتسكين ندائها.

وهم يقولون عن الحب أنه أعمى. وذلك يمكن أن يقال عن الإيمان أيضاً. فالمؤمن أعمى كالمحب. يعجز عن أن يفاضل بين العقائد كما يعجز المحب عن أن يمايز بين النساء وكما لا يستطيع الأعمى أن يفرق بين الألوان. ومن أجل ذلك استغلت هذه القوة الهائلة الإيمان الشعبي، فى سبيل الخير والشر البناء والهدم، الخراب والتعمير، وكانت رهن ذكاء القادة وتحت تصرفهم. ومن المؤسف أنهم أساءوا استعمالها أكثر مما أحسنوا، والظاهرة البارزة فى ذلك هى الحروب التى تربو أضرارها على فوائدها.

والسبب فى ذلك أمران : الأول أن الهدم هو الأسلوب الطبيعى المحبب للجماعات لأنه أسهل من البناء ولايحتاج إلى تفكير أو إنشاء

والخير الذى عاد على العالم من هذه الطريقة إنما جاء اتفاقاً ، وفى أوقات نادرة عندما يكون البناء فاسداً ويكون علاجه فى الهدم . وهذه هى طريقة الجماهير فإنها تريد أن تعلى شأن الحرية ، فتهدم «الباستيل» .

والسبب الثانى ، وهو الأهم أن أبطال الإيمان الشعبى لا يمثلون دائما الطراز الأرفع من الإنسان . ولقد قال نابليون مرة إنه فى صغره فكر فى أن يكون مخترعا كنيوتن . واعتقد أنه لو استطاع أن يكون كذلك - وهو ما نشك فى استطاعته له - لنفع الإنسانية أكثر مما نفعها بمواقفه وانتصاراته .

وإنك لتلحظ فى جل الزعماء الشعبيين صفة مدمرة تبدو ثمرة حتمية لازمة لطبيعة عملهم هى الاستبداد . الذى طالما دمر أعمالهم . وأفسد إصلاحهم .

* * *

وفى المجتمع المصرى الآن ، دعاة يعملون لإثارة الإيمان الدينى الشعبي ، ويرون أن ذلك خير طريقة للإصلاح . . ويحق لنا أن نسألهم «أيها السادة . . ماذا بعد الإيمان؟ إنكم تثيرون دمائنا فتثور ، وتدفعون نفوسنا فتندفع ولكنكم لم تذكروا لنا ماذا نعمل ، وكيف نعمل .

ماذا أعددتم للقواعد والنظم التى لاتقوم على الكلام والحماسة . والتى لابد إذا أردتم أن تعيش وتبقى أن ترتكز على قواعد العمران ، ومبادئ الاجتماع وتلائم طبيعة البشر ونواميس الكون ! إذا كنتم ستلجأون إلى التجارب والعلوم والفنون وبصفة عامة إلى العمل بقواعده وقوانيه فهلا دعوتمونا إلى ذلك وكفيتمونا مؤونة الطنطنة ، وهلا بصرتمونا بنواحى ذلك العمل وطرقه ووسائله بدلا من إضاعة

الوقت فى الحماسة الفارغة وهلا حدثتمونا عن البيت والتربية، الحقل والمصنع ، المدرسة والمستشفى ، والحياة العملية بدلا من الكلمات العظيمة الهائلة التى كنتم تطلقونها كالقنابل . . »

قد يقولون «سنعمل كل ذلك ولكننا كنا نجمع صفوفكم ونلم شملكم ونثير حماستكم» وعندئذ نقول « . . كلا . لقد انقضى الوقت الذي يرسم فيه الزعماء والحاكمون خططهم وراء الشعب ، وفى خفية منه . إن العمل الآن عمل شعبي . . ولأنتم خير من يدرك ذلك . ونتيجة هذا العمل لاتتوقف على خططكم البديعة الجميلة ولا على مقدار الصواب فيها ، ولكن على درجة إيمان الشعب بها وقبوله لها . . ولقد صورتم الحياة له من زاوية واحدة تصويراً مغرضاً مشوها .

قد يقولون إن العمل باسره تافه هين وإنما المهم هو إثارة العاطفة وإيقاظ الشعور وتفهيم هذه الأمة أنها خير أمة أخرجت للناس وربطها إلى ماضيها العظيم . . وتقاليدها النبيلة . . وذلك جميل ولاشك . ومما يثير زهونا وغرورنا أن نعلم أننا خير أمة أخرجت للناس . . بيد أن هذه الأفضلية ليست وراثية فى أمة دون أمة . ولا هى وقف على شعب دون شعب وإنما يستحقها من يعمل لها . . ويقوم بحقها . . وعندئذ فاننا نعود إلى العمل وقواعده ونظمه . ثم ما قيمة هذه الإثارة . . أنها ثورة وتهدأ . . أنها شعلة وتنطفيء . . وعلى قدر ضوئها الساطع سيعم الظلام . . ويكون أثر رد الفعل .

من حقنا أن نقول لهم ذلك . ومن حقنا أن نصحهم ونوجههم «أنتم تريدون تقوية الشعور الدينى فهل يأت ذلك بالحماس والكلام والاجتماعات الصاخبة والخطب المثيرة كلا . . هل يأت ذلك بتركيز

العمل فى الناحية الدينية وتقويتها بتلاوة الأدعية وتكلف الخشوع . . كلا ، ولكنه يأت من تقوية الفرد بصفة عامة وتنمية كل النواحى فى نفسه ومنها ضمنيا الناحية الدينية . . فإن هذه الطريقة تكون طبيعية ، وتتسق مع باقى القوى .

لا تؤمنوا بالإيمان فقط ، ولكن آمنوا بالإنسان . . إن الإيمان قوى عمياء تائهة فى بيداء المبادئ . . أنها مادة خام للإيجار أو للاستغلال ، إنه ليأت وقت لا يفضل فيه الإيمان الشعبى الغريزة العمياء . والسحر الأسود والوحش الطليق فاحذروا أن تطلقوا هذه القوى من عقالها قبل أن تعدوا مروضحها «الإنسان» وقبل أن تضمنوا حسن استغلالها .

وهذه نقطة الأصل بين المقدمة والموضوع فإن المظهر الأول لغايتنا ، الذى ليس مما يشجع أنصار الدين على اعتناقها ، والرنين غير المستحب فيها ، وبعدها المظنون عن الأهداف الدينية تتلاشى كلها عندما نجد أن الإيمان الدينى يتوقف على الإنسان أولاً . .

وإننا لنستطيع أن نقول ما هو أعظم من ذلك وهو أن الدين نفسه يؤيد نظريتنا . وإن الله عز وجل قد جعل بنى ادم خلفاءه فى الأرض ورفعهم فوق كافة الكائنات وكرمهم فى البر والبحر ، وأخضع لهم كل العوامل ، وجعل الملائكة يسجدون لهم ، وكرتنا الأرضية المعتمة التى ليست إلا نقطة عابرة فى المحيط اللانهائى للكون وسط ملايين الكواكب المشرقة المضيئة . . هى مع ذلك الوجود الحى الوحيد الذى يحسب له حساب فى هذا الكون كله .

ثم إن فى خلود الإنسان معنى قريب جداً من الغاية الإنسانية بل إن

هذا الخلود هو التعبير الدينى لغايتنا .

* * *

إن الفهم الجديد للدين الذى يتسق مع روح الديمقراطية الجديدة ويحقق أغراض الدين يشمل ثلاث قواعد :

الأولى : ضرورة الدين ولزومه لثبات المجتمع .

الثانية : تحديد منزلته بدقة وعدم الخلط بينها وبين غيرها .

الثالثة : إعتماد الإيمان الدينى على العاطفة . والولاء القلبى الطاهر ، وتمثيله المعنويات المبرأة من الأغراض .

وما أظن أحداً يجادلنا فى ضرورة الدين ولزومه لثبات المجتمع ولاستكمال ناحية العقيدة الهامة ، وربما وجد من الناس من يقول أن الدين سيزول فى المستقبل ، وأن العالم يستطيع أن يعيش بدونه ، ولكن واثق من أن الدين سيبقى دائماً وسيزدهر فى أشد الأوقات حلكة وظلماً وسينقذ العالم حين لا يستطيع أن ينقذه شيء آخر سواه . . وان نتصور عالما بدون دين هو من البعد والصعوبة كتصور عالم بدون عواطف مكون من أناس آليين من الحديد والمطاط . .

فالقاعدة الأولى ، فما نرى - متفق عليها

أما القاعة الثانية فإن الديمقراطية تعنى بها الفصل بين ناحية العقيدة بما فيها من عبادة وسمعيات وخلود النفس ووجود الله ، وبالجملة كل ما يفهم من كلمة «الدين» التقليدية وبين ناحية النظم الإدارية والسياسية والاقتصادية التى اتبعت فى عصور الإسلام المختلفة ، وحجتنا فى هذا الفصل أن لكل من هذين الناحيتين منطق خاص

مستقبل : فالدين له منطق الإيمان والتسليم والعاطفة . والعلم الذى يمثل الناحية الثانية له منطق البحث والتجربة والنقد، ولكل منهما دائرة عمله ، الدين فى الماهيات ، والعلم فى الكيفيات ولكل منهما أداة عمله فى الإنسان للدين القلب والنفس وللعلم العقل والجسم وقد شرحنا وجهة نظرنا فى الفصلين السابقين مما نظن أن فيه الكفاية .

ونحن رغم هذه التفرقة ، نغلب القيم المعنوية والروحية على القيم العلمية أو المادية . . ونرفعها مثلا عليا تضيء وتهدي، ورموزاً خالدة للضمير الإنساني . . ولكننا نحذر أعظم الحذر من أن نسلطها بالقوة . . أو نرغم الناس عليها بالقانون لأن قابليات الإنسان مقيدة بما فيه من طبائع، وما يحوطه من ضرورات، وهو ليس نقيا، خالصا، مجرداً كالمثل الأعلى ثم أن هذا النضال الذى يدور فى أعماق كل فرد بين الخير والشر، الفضيلة والرذيلة، هو معنى الحياة. والحرية المتروكة للإنسان للموازنة والمفاضلة هى مقياس قوته، ورمز إنسانيته.

وكثير من الناس يخالفوننا فى ذلك ولاسيما وقد ابتدأ الوعى الدينى يتيقظ من جديد فى شعوب الشرق كما تتيقظ الحرارة الخابية فى جوف البركان. والجماهير تنسى فى حماستها مالا يجب أن يفوت الأفراد والنقاد، وتعمم وتخلط ما شاءت لها الحماسة، وهى هنا تريد أن تجعل من الدين «دكاناً» لمائة الف صنف ، ويحملها الإعجاب على أن تزعم الدين صناعة وتجارة ، علوم واداب ، قوانين وسياسة . . ولهم فى ذلك آراء طريفة فهم يقولون . . إن الإسلام قد شمل نواحى الحياة من قبل ، وليس ما يمنع من أن يتكرر ذلك فإن آخر هذه الأمة لايصلح إلا بما أصلح به أولها .

وهذا المنطق يصور إلى حد كبير المنطق الدينى المسيطر عليهم، فلا يهمنا فى شيء أن يكون الإسلام قد شمل الحياة قديما ولا يمكن أن يعد ذلك دليلا على صلاحية هذه التجربة الآن ولكنه المنطق الذى عابه الإسلام نفسه، عندما كان رمزاً للتجديد، على المشركين لما قالوا، «بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا».

لقد ظهر الإسلام وسط أمة فطرية ليس لها حضارة قديمة وفى بيئة اجتماعية وسياسية فاسدة تحتاج أشد الحاجة إلى الإصلاح وما كان يسعه آن يتخلى عن هذا الواجب وهو يبدأ عهداً جديداً. فالضرورة التاريخية قضت عليه بأن يدخل ميادين السياسة والاجتماع، فسن الجهاد ليحمى الدعوة الناشئة من العدوان لا لإرغام الناس على اعتناق الدين أو لفتح الأراضى وضم الميلاد. وفرض الزكاة لأن العرب لم يعرفوا نظام الضرائب أو يعترفوا للدولة بحق جبايتها، وحاول جهده أن يصلح فى الحياة الإجتماعية فرفع منزلة المرآة .. وحدد نظم الزواج، بل اضطر أن يصلح ويحدد حتى المظاهر والشكليات فاسم «حرب»[1] يبدل بأمر النبى باسم حسن، وحسين وإسم «عاصية» يبدل باسم «جميلة». وبالجملة فقد اجتهد النبى وصحابته، فى استخلاص القواعد والحلول التى ظهرت لهم. صالحة .. والتى لا يزال الكثير منها صالحاً ..

وقد نجحت هذه التجربة التى كان الإيمان الدينى العامل الرئيسى

---

(١) يذكرنا ذلك بما فعلته الحركات الشعبية، والثورات التجديدية في الأمم الأخرى كالمانيا مثلا إذ غيرت الدولة النازية أسماء الكثيرين بأسماء أخرى أدل على الجنسية الآرية في الالمانية وبمقارنة الاسلام بالنازية تضح فيه روح السلام. والخير والموضوعية.

فيها . وكان لابد أن تنجح . كانت بنت وقتها وزمانها ، وليس من المحتمل أن تنجح تجربة أخرى تقوم -مثلها -على الإيمان الدينى فى هذا العصر فهناك عشرات من العوامل الصغيرة لا يحيط بها العد تتناول البيئة ، والرجال ، والوقت والأحوال الخاصة التى توافرت للدعوة الأولى . . ولم تحقق فى الدعوة الثانية . ومن التجاهل المر حقا لأولى بديهات التاريخ والتطور أن يتصور بعض الناس أن النظم والطرق القديمة التى كانت صالحة منذ عشرة قرون تصلح أيضا لهذا العصر بدون تغيير ، فضلا عن أن تجربة بالذات لا يمكن إعادتها بالدقة الأولى . حتى فى زمنها . . ومكانها . .

كان الدين فى عهد محمد هوالقوة المجددة لحياة العالم . . وليس هو كذلك فى عصرنا . لا لنقص فيه . وإنما لأن عوامل التجديد يجب أن تكون جديدة . وإلا ناقضت أسمها وقد ظل الدين مسيطراً مدة طويلة لا يمكن أن يعد بعدها قوة تجديدية . . والأصح أن يعد من عوامل الثبات والمحافظة . . . أو بعبارة أخرى ، الجمود المفيد الذى يمنع من التهور والمغلاة .

إن المنطق الدينى يكلف أهله رهقاً وشططاً . . وإننى لأذكر أننى كنت أحادث بعض الأصدقاء فى مشكلة المرآة . . وعلاقتها بالرجل عندما انبرى أحدهم وقال إن الإسلام قد حل هذه المسألة ، الحل الموافق السعيد ، فى آيتين هما «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفضوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون «٣٠» وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهم ويحفظن فروجهن الخ . . . » ونسى الصديق العزيز أن حل المشكلة لا يأتى بالأمر ، والنهى ، فإن

كتب الدين ، والخلق ، بل حتى كتاب الموتى الفرعونى القديم ، مفعمة بها وإنما «العقدة» هى كيف يمكن أن تنفذ هذه الأوامر . والنواهى عملياً . . .

ويستدل صديق آخر على صحة الجمع بين الدين والسياسة ، وحثه على التفكير ، ونصه على حدود وقوانين . فإن يذكر القرآن ذلك ليس معناه أنه كتاب سياسى واجتماعي ، واقتصادى فضلاعن أن يكون مصدر السياسة والاجتماع والاقتصاد . . .

إننا لانستطيع أن نقول إن الصدق أو العلم فضيلة دينية لأن الناس تتعلم وتصدق بدون الحاجة إلى الوازع الديني ، وأن يحث الدين على الصدق والعلم ليس معناه أن الدين هو الذى كون الصدق أو أبدع العلم ، ولكن معناه أن الإسلام كان من النفاذ بحيث اكتشف أفضيلة الصدق والعلم فحث عليهما .

وقبل ذلك كان للعلم ، والصدق كيانهما الخاص المستقل وأصولهما ، فليس الدين هو الذى يكون العلم أو السياسة أو الأخلاق . . ولكنها هذه العوامل هى التى كونت النواحى الحيوية فى الإسلام .

وعندما نخلص إلى هذه الحقيقة يقول البعض إن الخلاف شكلي . . ولو سلمنا بذلك ولم نتمسك بالفصل بين الناحية التعبدية والناحية الحيوية فإن المنطق الدينى سرعان ما يحور الصفات الذاتية والموضوعية لهذه القيم ، ويسمها بالسمة العبادية . . وينتهى إلى أن أكرم الناس «أتقاهم» وليس أصدقهم أو أعلمهم أو أشجعهم أو غير ذلك . .

ويقول آخرون إن الإسلام نهض بالعرب من الحضيض ورفعهم من أحط الدركات وأنه يستطيع أن ينهض بمصر الآن وينقذها من وهدة الانحطاط. ويحقق لها آمالها وأغراضها . .

ورداً على ذلك نقول إن من الخطأ أن يظن أن الإسلام كان العامل الوحيد فى النهضة العربية. فثمة عوامل أخرى يعود إليها النصيب الأوفر من نجاح هذه الحركة. وبعد أن جمع الإسلام العرب فى سلكه، ووحدهم وأذهب عنهم رجس الجاهلية وخرافاتها ووجههم شطر الأفق البعيد حيث إيوان كسرى وأهرام فرعون، وخيرات الريف والسواد. . تولت هذه العوامل الحركة وسهرت على نجاحها.

من هذه العوامل القيادة الحكيمة ، قيادة تكاد تكون مثالية، زهاء أربعين عاما ويعجز القلم عن أن يفى عبقرية محمد حقها أو أن يصور خصب هذه النفس العظيمة ومقدرتها، وإليه يعود الفضل الأول فى نجاح النهضة، ثم خلفه فى رعايتها رجلان يصغر أمامهما أعظم أباطرة الرومان، وحاطها بالقناثلة من أشجع وأبرع القواد الذين عرفهما العالم القديم كخالد بن الوليد. وعمرو بن العاص وأبو عبيدة بن الجراح والزبير بن العوام.

حقاً إن الإسلام هو الذى أبرز هؤلاء الرجال ولولاه لظل أبو بكر بزازاً ثريا وادعا، وعمرو بن العاص تاجراً رحالة. . والزبير بن العوام قصابا وكان من المحتمل أن يصير عمر بن الخطاب رجلا من رجالات قريش يحتبى بردائه فى الكعبة ويؤمن بالأصنام، ويستقسم بالأزلام ، ولكن يجب أن لا ننسى أن العبقرية عبقريتهم، وأن الشخصية

شخصيتهم وليس للإسلام فضل سوى إيقاد النار الخامدة فى نفوسهم وكشف المواهب التى كانت مختفية تحت حجب الجاهلية الكثيفة. ولهذا لم يستطع الإسلام أن يخرج لنا المئات من أمثال هؤلاء القادة مع كثرة الصحابة . .

ومن هذه العوامل أن العرب لم يبطئوا فى الأخذ بأسباب حياة عصرهم. . ولم يستمدوا من الدين كل أساليبهم واقتبسوا من الأمم الأخرى كل ما ينقصهم فاخذ النبى فكرة الخندق عن سلمان ولجأ إلى التفريق والخداع فى الحرب، ولقد أغنانا أصحاب بدر الاستنتاج عندما سالوا النبى وهم ينزلون منزل بدر أهو منزل أنزلكه الله أم هو الرأى والمشورة فقال النبى بل هو الرأى والمشورة.

وهكذا عمل المسلمون الأوائل فى فتوحاتهم فنظموا جيوشهم كراديس كجيوش الفرس، وقابلوا الفيلة فى جيوش أعدائهم بالإبل والنياق بعد أن جللوها بالثياب واقتبسوا نظم البريد والديوان والعطاء واستخدموا النقود .

ومن هذه العوامل ضعف دولتى الفرس والروم وانحلاهما وإن كان من المفهوم طبعاً أنه لولا إيمان العرب وحنكة قيادتهم لما استطاعوا الانتصار على الفرس والروم حتى وهم على هذه الدرجة من الضعف والانحلال .

لهذه الأسباب . ولأن العرب كانوا حتى ختام عهد الخلفاء الراشـــدين يمرون بالدور الأول من أدوار الإيمان، ذلك الدور الذى أشرنا إليه فى مقدمة هذا الفصل، نجح العرب وفتحوا أربعة اقطار العالم. . ولكن ما كاد إيمانهم يدخل فى المرحلة الثانية، ولم يكن من

ذلك بد، حتى انتشرت الفوضى وتفاقمت المشاكل الناشئة من الخلط والتناقض وانعدام النظم المحددة الثابتة .

ففى الناحية السياسية مثلا . نجد فى أزهر عصور الحضارة الإسلامية أن موقف الفرد من الدولة لم يتحدد وأن سلطة الحاكم لم تقيد وأن علاقة الولايات بالحكومة المركزية لم تنظم وأن الارتجال كان القاعدة وإرادة الخليفة أو الوالى هى القانون المطلق .

يذكر لنا التاريخ أن قبطيا هرب من إرهاق عمرو بن العاص له واستغاث بالخليفة بالحجاز فاغاثه، وانتصر له . . ولكن التاريخ لم يذكر لنا العشرات أو المئات - والله وحده يعلم عددهم - الذين عجزوا عن الوصول إلى الخليفة .

قد تكون الثورة الفرنسية حماقة وجنوناً ، ولكننا نحترمها إذا كانت قد منحت الفرد حرية مكتوبة تؤمنه من نزوات الحكام، ولقد أعلن عمر بن الخطاب قبل الثورة الفرنسية بمئات السنين أن الناس «قد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » وأعلنت الثورة الفرنسية بعد ذلك «حقوق الإنسان» وقد ذهبت حكمة العاهل العربى أدراج الرياح لفقدان التنظيم عند العرب ولم ينتفع بها أو تحقق من الناحية العملية خلال عشرة قرون . . أما حقوق الإنسان فقد كانت أساس الدساتير الحالية .

ولعل دلالة الناحية الاجتماعية أعظم فى إظهار أثر سيادة الفهم الدينى ونتائج ذلك، فبمطالعة كتاب «وفيات الأعيان لابن خلكان» الذى يترجم لنا حياة كبار رجال الأمة منذ بدأ الإسلام حتى سنة ٦٧٢ نجد أن المائة الأولى تنقسم إلى . .

٣٢ من الفقهاء	٢٩ من الشعراء	١٧ من الأمراء
٣ من علماء اللغة	٣ من علماءالتفسير	١٠ من الزهاد والنحاة
٢ من المغنين	٢ من المورخين	٢ من أهل المجون والأطباء

ولا يختلف تقسيم باقى رجال الكتاب كله عن هذه النسبة كما لا يختلف تقسيم كتاب آخر مثل «بغداد» لابن الخطيب الذى يترجم لنا رجال المجتمع البغدادى عن هذه النسب والألفاظ الوحيدة التى تتكرر هى النحوي، الفقيه ، اللغوي، الزاهد، الصوفى .

والظاهرة الأولى فى هذ التقسيم هى كثرة الفقهاء والزهاد وعلماء التفسير مضافا إليهم علماء اللغة والنحاة الذين اعتبرت علومهم لازمة للدراسة الدينية . . والظاهرة الثانية هى قلة من يمثلون الأعمال والإدارة فلا يوجد سوى سبعة عشر من «الملوك والأمراء» ولا يوجد من يمثل النواحى الاقتصادية والتجارية . .

وفى العلوم والفنون توصل العلماء المسلمون إلى نتائج باهرة ولاسيما فى الكيمياء والطبيعة والحساب والجبر وبصفة عامة فى العلوم التى لا تمت إلى الدين بصلة ولكنهم لم يتقدموا فى التاريخ والفلسفة والآداب والفنون لأنهم قيدوها بالدين وأخضعوها لأحكامه لذلك لانجد للحضارة الإسلامية فلسفة موضوعية، ولا نعثر على فيلسوف واحد أطرح ظهريا المسألة الدينية ، وتحرر من أثرها ونفوذها.

ولعل قصة «الغزالي» وطلبة العلم وبحثه عن الحقيقة هى قصة كثير من علماء ذلك العهد شعروا بحب الحقيقة والبحث المجرد . ولكن ضيق أفق الفلسفات التى ظهرت فى العواصم الإسلامية وارتباطها

كلها بالمسألة الدينية جعلهم يعودون إلى مذهب الجماعة وذلك غير مستغرب مادامت الفلسفة دينية، ومما يصور لنا تسلط الفهم الديني وتغلغله في النفوس أن أحداً من هؤلاء لم يستطع أن يخترق النطاق الذي ضرب على الفلسفة الإسلامية حيث البحث الحر والآفاق الموضوعية، ولو نجح الغزالي في ذلك لأخرج لنا فلسفة تعادل فلسفة «ديكارت» أو «كانت».

وفي غير ميدان الفلسفة استطاع ابن خلدون الذي يستحق منا احتراماً خاصاً أن يبتعد بعلم العمران أو الاجتماع كما نسميه نحن، عن مثار الروايات الدينية، وتمكن بقوة شخصيته وطموحه الحيوي أن ينجو من الطابع التقليدي وأن يستخلص من الأحاديث المتداولة والروايات الشائعة والترهات المنتشرة النظم والقواعد.

وبنصيب مماثل من قوة الشخصية والطموح، استطاع المتنبي أن يدخل شيئا من التجديد على الشعر، وأن يصبغه بألوان حية، ومشاعر جاشت بها نفسه، ولكن فيما عدا هذه المحاولات الفردية، فإننا نجد أن التاريخ لم يكن أكثر من روايات تنقل برمتها، والفلسفة جدال حول الخلق والألوهية والإرادة والدين، وظلت أبواب الشعر كما كانت في عهد الجاهلية من مديح إلى هجاء، وفهم الأدب على أنه علم الطرائف والملح والنوادر!.

وعمد المحدثون إلى نقد الأحاديث، وإظهار الصحيح والموضوع والحسن والضعيف، فهل لجئوا إلى قواعد النقد؟ لقد ابتدعوا «الجرح والتعديل» وهو علم يقوم على الرواية والموازنة بين مختلف الروايات، وبحث حالة الرواة ودرجة أمانتهم وثقافتهم وقوة حفظهم، ولم

يخطر لأحد منهم أن ينقد الأحاديث نفسها مع أن هناك مئات من الأحاديث الموضوعة يمكن معرفتها بداهة ، وبدون حاجة إلى دراسة الرواة لها ، على أن عدم التفكير فى الوسائل العلمية لايجب أن يستغرب مادامت فكرتهم عن العلم تحصره فى الحدود الدينية ، وما كان العلماء يعتقدون أن العلم يخرج عن نطاق الدائرة الدينية ، ومايلزم لها من لغة وأدب ، أما باقى العلوم ، فقد حكموا فى نوبة من نوبات التسامح والاعتدال بأنها «علم لا ينفع ، وجهل لا يضر!» .

ولو فكروا أكثر ، فى كلام النبى العظيم لاتضح لهم ، أن العلم الذى أمرهم به ، وحثهم على تعلمه ، ولو بالصين التى كانت وما زالت وثنية ليس هو العلم الدينى فحسب .

* * *

هذا تصوير سريع للمجتمع العربى فى ظل الفهم الدينى ونقد بعض نواحى الحضارة الإسلامية وليس غرضنا الإقلال من أهميتها أو تصغير شأنها فقد كانت رغم كل شيء أزهر حضارات القرون الوسطى وكان الغرب يقف إزاءها جاهلا متوحشا ، مظلما ، ولكن غرضنا الأساسى هو الاشارة إلى الأثر السيء لسيطرة الفهم الدينى على نواحى الحياة، وبذلك ندحض حجة يكثر الناس من ترديدها دون تمحيص .

ولو أننا أصخنا السمع إلى الذين يريدون استلهام الدين مبادئ السياسة ، وأصول المجتمع وإدماج العلم والقانون والاقتصاد فى الدائرة الدينية وإذابة مشخصات هذه النواحى فى نار إيمان مرتفعة الحرارة فإن التجربة ستتكرر بالضبط ، ستبدأ على أحسن الفروض

بقديسين وصديقين وفدائيين ومضحين ثم تنتهي سريعا بدجاجلة وأدعياء وأغبياء وسيتحول الدين الصحيح إلى الدين كما فهمته الشعوب ، في الماضي ، وكما ستفهمه في المستقبل ، أي عبادة وقداسة ، وتقاليد وطقوس وستكون كلمتا حلال وحرام سيفا مصلتا على أدق المسائل الشخصية ، ولا قيمة لأن نقول إن ذلك ليس من الدين في شيء لأن الشعوب ليست الآثمة الوحيدة في فهمها الخاطئ بل إن العقائد نفسها تتطور تطوراً ضرورياً أشرنا إليه في الفصول السابقة. ولأن الخرافة والرواية والنقل هي الميادين الوحيدة التي لا يجد الدين غيرها، لكي تحل محل العلم والبحث والنقد .

وملخص ذلك كله أن الخير كل الخير في تحديد منزلة الدين، وعدم إقحامه في السياة أو الاجتماع أو الإقتصاد إلا عل باب الاستئناس والمشورة . وهو موقف دقيق لا يحسنه الكثيرون ، فمن الناس من يقول في إيجاز «دين أو لا دين» ومنهم من يتمسك تمسكا جامدا بالنصوص وعلينا أن نشرح لهؤلاء كلهم الفهم الذي يجب أن توزن به النصوص الدينية حتى يمكننا التوفيق بين غاية الديمقراطية وفكرتها وبين النصوص الدينية .

تنقسم هذه النصوص من حيث مصدرها إلى نصوص قرآنية ونصوص نبوية ونصوص فقهية، ومن حيث مواضيعها إلى نصوص دينية واقتصادية وسياسية وتشريعية ولتلك الأخيرة شهرة ذائعة بين الناس، وفي هذا البلد كثرة تؤمن بأن قطع يد السارق ورجم الزاني ، وجلد شارب الخمر ستحيل مجتمعنا في غمضة عين وانتباهتها إلى مجتمع مثالي فاضل .

من الضرورى قبل أن نمحص هذا الزعم أن نعلم عدة حقائق عن القوانين وعلاقتها بالمجتمع وأثرها الإصلاحى بصفة عامة والقوانين الإسلامية بصفة خاصة ، فالمفهوم، وهو الواقع فعلا ، أن مهمة القانون الايجابية هى مجازاة المعتدين والاقتصاص منهم ، وأن مهمته السلبية هى حراسة الحقوق والمحافظة عليها ، ففى المهمة الأولى لايحفل القانون بإصلاح حالة المعتدى كأن يأمر بإحالته إلى مصحة نفسية تدرس الأسباب التى دفعته إلى اقتراف هذا الجرم، وكيف يمكن معالجته ، ولكنه يعنى بتنفيذ ما تقضى به التبعة الاجتماعية وهى ناحية إصلاحية ولكنها بعيدة عن الصفة الإنشائية وفى المهمة الثانية يعمد القانون أيضاً إلى الإرهاب والتخويف ، لا إلى التفهيم والإقناع فلو لم يكن هناك جرائم لما كان هناك قانون .

لقد طبقت القوانين الإسلامية فى الحجاز ، وجاءت بالنتيجة الطبيعية فالجرائم الظاهرة كالسرقة وشرب الخمر والزنا قلت أو انعدمت ، وهى نتيجة حسنة ، ولكن هذه القوانين وحدها لم تستطع أن تنهض بالشعب ولا أن ترفعه إلى مصاف الشعوب العظيمة ، ولقد يستطيع أحد الحجازيين أن يفخر بأن عنده أحسن قوانين ، ولكنه لا يستطيع أن يفخر بأن شعبه لذلك هو أحسن الشعوب، إذ بقدر قسوة القوانين وردع السلطان والالتجاء إلى القوة يكون انحطاط الشعب وضعف الوازع النفسى فيه، وهو ملاك الأمر كله، ومعظم الذين يبالغون فى قيمة القوانين هم دائما من الذين يحسون إحساساً لا شعورياً بانحلال شعوبهم واضمحلالها .

روى أحد كتابنا أن شيئا من أشيائه لم يفقد فى بلدين : الحجاز

وانجلترا ، فما فقد شيئا هناك إلا رد إليه بمعرفة الجهات المختصة ، فإذا كانت القوانين الزاجرة الرادعة قد استطاعت كبح جماح النفس الجائعة الجشعة ، الجاهلة فى الحجاز ، فإن الحرية والضمير والثقافة والشبع والوفرة قد أدت أيضا إلى النتيجة التى وصلت إليها القوانين بالقطع والجلد .

إن ناحية السلوك أو «الفضائل» التى تشمل الخمر ، والزنا، والسرقة ، ليست إلا ناحية من عدة نواح فى حياة الشعوب، ومن المؤكد أن الضعف الخلقى عامل هام من عوامل الانحلال . على أنه ليس هو العامل الوحيد كما أن من المحتمل أن يفشل القانون فى علاجه ، ولعل حالة ذلك السارق الذى جئ به إلى النبى أربع مرات رغم إقامة الحد عليه كل مرة تصور لنا طرازاً من الناس لا يرتدع بالقوانين مهما كانت قاسية .

وأما النصوص التى تتعلق بالتجارة والاقتصاد والاجتماع فقد درسها الفقهاء المسلمون دراسة دقيقة ، وأبدوا فيها آراء جديرة بالاحترام ولا يسعنا إلا أن نأسف لإطراحها وإهمالها فى القوانين المصرية فإن أبا حنيفة ومالك والشافعى والليث بن سعد وابن حزم وغيرهم من أئمة الفقه الإسلامى لايقلون عن بنتام ومونتسكيو . وميل . وكان الواجب العملى والدينى بل والوطنى أيضاً يقضى علينا بأن تكون هناك مقاعد بأسمائهم فى كلية الحقوق وأن تدرس كتبهم وتمحص آراؤهم . .

فموقفنا من النصوص الدينية بصفة عامة يمكن تحديده فى هذه العبارات «دراسة المباديء التى بنيت عليها هذه النصوص كل منها

بمعرفة الأخصائين فى أبوابها والأخذ بها إذا ظهرت صلاحيتها ، وعدم التقيد بها إذا وجد ما هو خير منها ، فمثلها فى ذلك كمثل التشريعات والقوانين الرومانية والأوروبية وغيرها .

إن هذه القاعدة رغم اعتدالها تشعر القسوة والمرارة طوائف من الناس درجت على تقديس النصوص وأخذها قضايا مسلمة لاتصح مناقشتها ونحن نطمئن هؤلاء فإن أسس الديمقراطية الجديدة التى دفعتنا إلى تقرير هذه القاعدة تتفق مع الأسس الدينية . إذ يهدف كل منهما أخيراً إلى مصلحة المجموع ، وليس من العسير علينا أن نجد المسوغات الدينية التى تنفى ما يحسونه من حرج ، فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «أنتم أعلم بشئون دنياكم» و «ما يراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن» وادرأ الحدود بالشبهات» (١) وما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما وأسهلهما ، وقد كان يشاور الصحابة ويقلب الموضوع على وجوهه المختلفة ثم يختار أصوبها ونحن نستن بهذه السنة الكريمة . ونعتقد أن هذه الطريقة فى اتباع السنة هى الطريقة الصحيحة التى أمرنا بها . والتى حثت على انتهاجها الأحاديث والآيات ولو كان المقصود بالسنة هو أداء نفس الأعمال والأفعال لكان يجب أن يسمى تقليداً ، وإعادة وليس سنة وأسوة :

وحديث «لا ضرر ولا ضرار» رواه ابن ماجه والدارقطنى وغيرهما ، يفتح لنا آفاقاً واسعة ويضع فى أيدينا حرية كبيرة للعمل بما تقتضيه المصلحة . وما تتطلبه الضرورة وذلك ما لم يفت العلماء الذين

---

(١) على هذا الحديث ، بل هذه القاعدة التشريعية الجليلة ، استند عمر بن الخطاب فى عدم حده للمغيرة بن شعبه . واسقاطه حد السرقة عام الرمادة .

سموا النواحى الدنيوية والحيوية «بالمصالح المرسلة» وأفردوا لها أحكاماً خاصة لاتكاد تفترق عن قاعدتنا . .

ومن العلماء الذين تكلموا فى ذلك الإمام نجم الدين الطوفى الحنبلى المتوفى سنة ٧١٦ الذى قال عند شرحه لحديث «لاضرر ولا ضرار» أنه يقتضى رعاية المصالح إثباتا ونفيا والمفاسد تفصيلية وإجمالة . وبإجماع ماعدا الجامدين من الظاهرية وجعل مدار تعليل الأحكام الشرعية على هذه المسألة ودعم ذلك بالاستدلال عليها بالنظر العقلي. ولم يكتف بهذا حتى جعل رعاية المصلحة مقدمة على النص والإجماع عند التعارض فقال «وإن خالفاها وجب تقديم رعاية المصلحة علهيما بطريق التخصيص والبيان لها لا بطريق الافتيات عليهما والتعطيل لهما» .

وهذا الذى قرره الطوفى فى رعاية المصلحة هو أدق وأوسع من القول بالمصالح المرسلة، وأدلته أقوى وقد صرح هو بذلك فقال «واعلم أن هذه الطريقة التى قررناها مستفيدين لها من الحديث المذكور ليست هى القول المصالح المرسلة على ما ذهب إليه مالك. بل هى أبلغ من ذلك وهى التعويل على النصوص والإجماع فى العبادات والمقدرات وعلى اعتبار المصالح فى المعاملت وباقى الأحكام» . ثم قال بعد بيان ذلك :

«وإنما اعتبرنا المصلحة فى المعاملات ونحوها دون العبادات وشبهها لأن العبادات حق للشارع خاص به، ولا يمكن معرفة حقه كما وكيفا وزمانا ومكاناً إلا من جهته، فيأتى به العبد على مارسم له، ولأن غلام أحدنا لابعد مطيعاً خادما له إلا اذا امتثل مارسم سيده

وفعل ما يعلم أنه يرضيه فكذلك هنا، ولهذا لما تعبدت الفلاسفة بعقولهم ورفضوا الشرائع أسخطوا الله عز وجل، وضلوا وأضلوا وهذا بخلاف حقوق المكلفين فإن أحكامها سياسية شرعية وضعت لمصالحهم وكانت هي المعتبرة، وعلى تحصيلها المعول .

ولا يقال . إن الشرع أعلم بمصالحهم فلتؤخذ من أدلته لأن نقول : قد قررنا أن المصلحة من أدلة الشرع وهي أقوها وأخصها فلنقدمها في تحصيل المصالح . . [1] أ. هـ

وهذا كلام واضح يؤيد ما ذهبنا إليه صراحة فضلا عن أن روح الإسلام ، بصفة عامة ، روح عملية تحكم بأن العلم أفضل من العبادة . وأن الربا أفظع من الزنا . وأن الفخر والخيلاء مذمومان في الحياة . ولكنهما محبوبان في الحروب وأن الخداع بغيض في السلم ، ولكن الحرب خدعة ، وأن العبد الأبق ، والمدين المماطل والزوجة المشاكسة موزورون في الدنيا غير مؤجورين في الآخرة ، معطلة أعمالهم وثوابهم حتى يثوب الهارب ، ويسدد المدين ، وتنصاع الزوجة لارادة زوجها .

أما تقرير هذه المصلحة ، وتحديد هذه الضرورة ، فذلك ما يترك للبحوث الفنية التي يجب أن تتم بمنتهى الدقة والنزاهة فإذا أصبنا كان لنا أجران . وإذا أخطأنا كان لنا أجر واحد . وفي جميع الحالات لنا في هذه الحدود ، الحرية المطلقة التي لاتحكم عليها القاعدة المبتسرة المعينة . ولكن الإيمان القلبي فمن المحتمل أن لانرى في كثير مما يسمونه بدعاً

(١) أنظر المجلد التاسع من المنار ص ٧٤٥ - ٧٧٠ وكتاب يسر الاسلام وأصول التشريع العام للمرحوم السيد محمد رشيد رضا ص ٧٢ - ٧٣ .

سوى تطوراً طبيعياً لازماً. وامتداداً زمنياً ضرورياً ، كأن تكون القبور والشواهد. . امتداداً للصخرة التى وضعها النبى على قبر إبراهيم. وطاقات الزهور وباقات الورد امتداد للجريدة الخضراء التى غرسها النبى فى جدث الرجل المعذب لذنوب صغيرة، كما يمكن مقارنة مشاهدة السيدة عائشة لرقص الحبشة بمشاهدة الفتيات للروايات المسرحية والسينمائية ، ومباعية النساء يمكن أن يعتبر أصلا لإعطاء المرأة حق الانتخاب، وسباق النبى صلى الله عليه وسلم للسيدة عائشة صورته العصرية دور من التنس بن الزوج وزوجته وليس هناك فرق كبير بين امرأة تفتح محلا لبيع الخبز واللبن. . وأخرى تفتح مكتباً للمحاماة.

إذا فهمنا ذلك فلن نجد تناقضاً بين الدين، وبين الحياة الكريمة القوية لهذا العصر.

* * *

وهكذا ننتهى من الكلام عن القاعدة الثانية تلك القاعدة التى تطلبت منا استعراض كثير من وجهات النظر، ودحض لبعض الأدلة وإثبات لأدلة أخرى، وإنما أطلنا فيها لأننا نرى أنها ستكون مسألة المسائل فى المستقبل المصرى وستظهر الأيام صدق نبوءتنا.

والقاعدة الثالثة من قواعد الفهم الجديد للدين ترمى إلى أن يعتمد الإيمان الدينى على العاطفة الكريمة والولاء الخالص والعقيدة النقية فى النفس، وأن يمثل الدين المعنويات السامية.

كان الإيمان الدينى فى عصور الفوضى والانحطاط يقوم على ترغيب الناس وترهيبهم ، كان يخوفهم بالنار، ويرغبهم فى الجنة ،

ويربطهم إلى العقيدة بسلسلة من الأدعية ، والنوافل ، والتقاليد ، والنغمة المملولة عن مجد غابر تليد وكانت المعتقدات كلها تقوم على أسس من غفلة الجماهير . وتسليمها الأعمى ، وبلاها وضعف ملكة النقد فيها وجهلها وعدم شعورها بذاتها وتمتعها بحرياتها ، وهذه المؤثرات كلها تنقشع الآن واحدة إثر أخرى وتضعف بل وتمحى آثارها كلما دخلت الحضارة الحديثة . ولن يختلف مصير الإسلام عن المسيحية إذا هو اعتمد على هذه الأساليب .

إن العهد الذى نعيش فيه يقوم على العلم ، وتنتشر فيه أضواء المعارف ، وتترك فيه الحرية الفكرية للأفراد ويرفض كل واحد أن يؤمن بما لا يعتقد أو يفهم ، ومنزلة الدين فى مثل هذا المجتمع تقوم على نصوع حجته ، وحيوية وجوده ، وصحة براهينه ، ولاتكفى علوم المنقول إلا قليلا ولا يفيد الضرب على أوتار الماضى إلا أقل من القليل ، ولا تستطيع الحكومة لو أرادت أن ترغم الناس على التدين لأن حكومات العصور الحديثة حكومات جماهير يسقطها الجمهور كل خمس سنوات مرة أو مرتين .

ليست الطريقة العملية لتقوية الشعور الدينى هى أن نستحوذ على نفس الفرد ونشغل وقته كله بتلاوة الأدعية ، وأداء النوافل ، ولا أن نضعف كل نوازع النفس حتى تضعف ضمنيا نوازع الشر . . فكل ذلك لايفيد الآن ولا ينجح ولئن أفاد اليوم فلن يفيد غداً . .

وليست الطريقة المثلى لتقوية الشعور الدينى هى تدخل الدين فى السياسة ، واستعانته بقمع القوانين وردع السلطة والبطش بالمخالفين ، فإن ذلك سيظهر الدين للناس بمظهر الأوامر المفروضة التى يجب

عليهم تنفيذها بحكم قانون العقوبات وليس لإيمانهم أو خشيتهم أو خشوعهم، ولن تنجح الدولة بعد ذلك فى أن تعلى شأن الدين أو تقيم أسسه، وسيكون نصيبها من ثقة الفرد أقل الأنصبة وأبخسها، وسيصير الدين مضغة فى الأفواه وأضحوكة الجماهير، وستصور الصحف رجاله ، الذين هم أيضاً رجال السياسة بالصور الكاريكاتورية المضحكة ولن تعف أقلام محرريها عن أن تنالهم ، والدين تبعا لهم بالحق والباطل.

لن يفيد الدين نفوذ رجاله أو كثرتهم أو تداخلهم فى السياسة أو سيطرتهم على الشئون العامة أو تبحر بحوثهم. . إن ذلك كله مجد للرجال وليس للدين. . وهو مجلبة الجدل العقيم وباعث التحاسد والتباغض.

إذا أردتم مجداً للدين فابعدوه عن مثار النقاش والجدال والحكم والسياسة، وغمرات الدنيا وتقلباتها. واحتفظوا له بحرية القلب والضمير، العقل والفكر ، إنه عندئذ يزدهر ويقوى ويبسط ظلاله على المجتمع ، فتضطر السياسة راغمة إلى أن تعدل أوضاعها كما يريد هو.

لخير الدين أن لا يبارح أعماق القلوب ولايزج به إلى أطراف الألسنة، وقبضات الأيدى وأسواق الدعوات ومزايداتها .

إن الدين رحمة ، إنه يبذل أكثر مما يأخذ. ولاينتظر جزاء ويزهد فى العروض الدنيوية التى يتكالب عليها الناس وهذه هى ميزته وسر قوته ، فكيف يمكن أن يقوم بمهمته ، والممثلين له والداعين إليه لا يتخلقون بهذا الخلق أو يتصفون بهذه الصفات .

حسب الدين فخراً أن ينهض برسالة القلب البشري، والمعنويات

النبيلة، وما أعظمها رسالة، وما أثقلها تبعة .

على رجال الدين حق للنفس البشرية ، إنهم رجال الرحمة والرأفة، الذين يعيدون الإيمان والثقة إلى الناس فى السراء والضراء. وساعات اليأس والاكفهرار، ويعملون فى ميادين الخدمة العامة ، فيساعدون البائس الفقير ويعالجون العاتى المريض ويرفعون راية الإحسان، ويكرسون أنفسهم لعلاج الضعف البشري.

العناية بهذه النواحى تتماشى مع روح الدين ، وهى خير وأجدى من منافسة العاملين فى الميادين الأخرى.

لنحذر الحماس الدينى الفارغ، إنه ليخفى وراءه دجلا فى المستقبل فلنوجه هذا الحماس إلى الحياة، ولنوزعه على كافة النواحي.

لنحذر اللغط فى الدين، إن كل لفظة من الجدل والمراء، والأخذ والعطاء ، والقيل والقال، تضعف من مركز الدين ، وتنال من هيبته وقدسيته وترفعه .

لنحذر أن نكون الأصدقاء الجهلة الذين يؤذون الدين وهم يريدون الدفاع عنه، ويضعفونه ويقعدون به وهم يحسبون أنهم يعملون لنهضته ورفعته وقوته .

لنسأل أنفسنا هل ما نؤمن به هو الحق الخالص أو الحق المشوب، وهل نحن نؤمن لأننا انتهينا إلى هذا الإيمان أو لأننا بدأنا به ولقناه وراثة وتقليداً.

إننى لأخشى أن يكون إيماننا جهلا ، وحلمنا جبنا . وعفتنا عجزا، وزهدنا فقراً، وعدم افتراقنا لكثير من الخطايا إنما يعود إلى الجهل بها أو الخوف منها .

إن الطريقة العملية لتقوية الشعور الدينى هى تنمية العواطف فى نفس كل فرد، وترك الحرية الكاملة له حتى يؤمن من تلقاء نفسه عندما يتبين أن ذلك من مصلحته لأن الدين يهبه الإيمان والسكينة ولا يأخذ منه مقابل ذلك شيئاً.

إن الله غنى عن العالمين ، ولن يضير الدين مخالفة الناس له، فإن ذلك سيضر الناس أنفسهم وما وضع الله الدين إلا لخير العالم وصلاحه ويجب أن يفهم الناس ذلك فلا يمنوا على الدين بإيمانهم، وليس هناك داع لأن نتكالب على الناس أو نستخدم القوة والإرغام لكى نجعلهم مؤمنين أو نهديهم السبيل ، فمن شاء بعد ذلك فليؤمن ومن شاء فليكفر .

إن الطريقة العملية تكون بمحو البدع والخرافات والشوائب التى لوثت الدين. حتى لانكاد نعرف حقيقته لأن هذه الحقيقة قد اختفت تحت أكداس من المظهر ، والتقاليد والبدع والخرافات.

الأخطاء الشعبية فى هذه الناحية يجب أن نحسم ولا تدلل بعد الآن حتى يستطيع الناس أن يتبينوا حقيقة الدين الذى نطالبهم بالإيمان به.

إن العالم فى محنته القاسية التى تهدد الحضارة بالزوال والاندثار يشعر بالحاجة إلى الدين كما لم يشعر بها من قبل ، ويتلمس الإيمان والسكينة والحب بعد طوال الكد والطمع والاختلاف والتنازع، ولكن الدين لن يستطيع أن يقوم بمهمته مالم يترفع عن الشوائب والخرافات التى تحيط به، ويسمو إلى ذروة لأتنالها الأهواء والشهوات .

* * *

الباب الثانى

الدولة فى ظل الديمقراطية الجديدة

الفصل الأول : فى الدولة

الفصل الثانى : الحرية

الفصل الثالث : النظام

الفصل الرابع : العدل الاجتماعى

الفصل الخامس : الشرف

بفكرة التمثيل الشعبى وهى وأن لم تخل من نقص ، أقرب الطرق إلى روح الديمقراطية ، ولو رفضتها لما وجدت سواها .

فإذا افترضنا أن انتخاب الوزراء ، وهم الهيئة التنفيذية العليا ، يتم بدون تدخل الشعب ، وبغير علمه ، وبذلك لا يكون الشعب نفسه حاكما إلا يوما واحداً كل عدة سنين هو يوم الانتخابات ، وبمجرد الإدلاء بصوته ، وغروب شمس ذلك اليوم ينتهى حكمه ، وهو ما لاحظه جان جاك روسو فى نقده للديمقراطية البريطانية .

نعم يمكن أن نقول إن الشعب يحكم بالقوانين التى سنتها الهيئة الممثلة له ، وأن الحاكم ، وإن لم ينتخبه الشعب ، مقيد بهذه القوانين، مكلف بتنفيذها ، ومن هذه الناحية يحكم الشعب نفسه ، ويحكم الحاكم أيضا ، ولكن الهيئة التنفيذية يباح لها أن تحل الهيئة التشريعية ، وذلك إجراء يعيد إلى الذهن تصرفات الملوك المستبدين فى العهود الغابرة .

إن مثل هذه الذكريات جعلت الشعوب الديمقراطية ترفض أحكام الملوك ، ولا ترضى بغير نفسها حكما كما أن التفكير المثالى والنظرى والاستسلام إلى إغراء جملة كهذه «حكم الشعب نفسه بنفسه» جعل بعض العلماء يعملون جاهدين لتنفيذ هذه الرغبة ، الأمر الذى عجز الفن السياسى عن تحقيقه فى الأوضاع الحالية واكتفى

بأن يوجد هيئة تراقب الحكومة والانتخاب ، وتسقط الوزارة إذا أرادت بدون ثورة ، وفى آجال محددة ، وتقييد سلطات الحاكمين بالقانون ، وهى مزايا جليلة ، ولئن كان ثمنها ، كما يقول نقاد الديمقراطية ، فإن الديمقراطية تقبل عن طيب خاطر التنازل عن قليل

من المزايا لتتفادى كثيرا من الشرور .

ولكن الديمقراطية الجديدة تحاول أن تنجح حيث أخفقت الأساليب القديمة ، وهى تصل إلى ذلك بطريقتين الأولى : لا مركزية الحكم ، وإشراك الهيئات الإقليمية ، والثانية : التقرب إلى الشعب والاعتراف بهيئاته وجمعياته . وهى تفرق بين السياسة والحكم فالسياسة هى الناحية الفنية للديمقراطية ، هى الفن المعقد الذى يتقنه رؤساء الأحزاب والوزراء ، وأعضاء مجلس النواب ، أما الحكم فإنه التنفيذ العملى لكل ما يتعلق بالشئون العامة ، كفرض الضرائب والخدمات الاجتماعية والثقافية والأعمال الإنشائية والعمرانية وغيرها .

والحكومة المركزية فى الديمقراطية الجديدة هى التى تمثل الفن السياسى أو بمعنى أصح تحترفه . وهى تقوى وتركز أعمالها ، على حساب هذا الفن وبفضل تفرغها له وتخليها عن كثير من الأعمال التى تثقل كاهل حكومات الديمقراطية وتحول بينها وبين ما هو أهم من شئون السياسة العليا كعقد المعاهدات ، وإعلان الحرب . وتقرير السياسة الخارجية .

والهيئات الإقليمية ، كمجالس البلديات والمديريات هى التى تمثل الحكم ، ويجب أن تعطى سلطات كبيرة تقوم بها الآن الحكومة المركزية بحيث يستطيع الفلاح أن يبت فى مسالة الضريبة التى سيدفعها ، ويحدد مسائل الصحة والخدمات العامة . والتعليم ، والطرق ، والزراعة والمستشفيات وبصفة عامة كل ما يهمه . يتم هذا ، وجلسات البرلمان تعقد ولا يعنيه فى شيئ أن لا يجلس فيها أو لا يبدى رأيه لأنه يحكم على منزله ، وفى مقدراته ويتصرف فى مصايره ولا يمس أحد حريته .

ومن السهل تحديد الاختصاصات بين الحكومة المركزية والهيئات الإقليمية والشعبية ، وهذه مسالة مرنة ، ويمكن بصفة أولية أن نطلق الحرية للهيئات الإقليمية فى كل ما يختص بالنواحى الاجتماعية ، وحق فرض الضرائب الإضافية فتؤسس كل ولاية أو مديرية مدارسها ومستشفياتها ، وترصف طرقها وتنظم مدنها وتسن من القوانين ما تشاء لحفظ الصحة ، ومقاومة الأمراض ، ورعاية حقوق العمال الخ .

أما الحكومة المركزية فتقوم بالشئون الآتية .

(أ) ملاحظة تنفيذ ما يقضى به الدستور الأساسى من النظم وما يوجبه من حقوق وواجبات . والحيلولة دون مخالفته إذ أن الحكومة المركزية هى الممثلة العليا لهذا الدستور .

(ب) فرض الضرائب التى تخصص للمؤسسات الحكومية العامة كالجيش والأسطول ومخصصات الوزراء والتاج والتمثيل السياسى وهذه الضرائب لا تقرر إلا بعد موافقة المجالس النيابية .

(جـ) الإشراف على الهيئات الإقليمية ، وتوجيهها . وتقديم النصح والإرشاد . فإن الهيئة المركزية بطبيعتها أقدر من الهيئات الخاصة وأكثر منها استعدادا ، وأعظم خبرة فضلا عن أنها ستمد الهيئات الإقليمية بالمعونة الفنية والمادية . . فليس هناك ما يمنع من أن ترسل مندوبيها ليطمئنوا إلى أن هذه المبالغ تصرف فى وجوهها التى خصصت لها .

(د) الرآسة المطلقة عند حدوث حرب أو مسالة وطنية عامة تقتضى تكريس المجهودات وتوجيهها إلى غرض واحد هدف معروف سبق أن قرره ممثلوا الشعب أيضا فى البرلمان . .

وأما الطريقة الثانية التى تلجأ إليها الديمقراطية الجديدة لكى تجعل الشعب يحكم نفسه بنفسه فإنها تقوم على التقريب بين الشعب والحكومة ، فالمفروض أن الديمقراطية هى حكومة الشعوب والجماهير ولكن الحكام وأولى الأمر عندنا لم يؤمنوا بعد بذلك تمام الإيمان ، إذ يتقمصون بمجرد تقلدهم لأزمة الحكم لبوس الرسمية المقيتة ، وهى البقية الباقية من الاستبداد التى عجزت الديمقراطية عن إزالتها بالقوانين «والرسمية» فى الشرق تحارب المعانى الديمقراطية وتناقص روحها وتفصل بين رجال الحكومة وأفراد الشعب وتشعر الأولين أنهم رعاة وحكام والأخرين أنهم «رعية» ومحكومين . . وتحول بين وجود تفاهم متبادل بينهم . . وتجعل الروتين بما فيه من جمود وآلية ، وما يبعثه من ملل وسأم الأسلوب الوحيد فى معاملة الناس ، وتغرى الحكومة بالحذر من الشعب ، ومراقبته . . وإخماد حركات اليقظة الفكرية أو السياسية . . .

ولمحاربة هذه الروح من ناحية ، والتقريب بين الشعب والحكومة ، من ناحية أخرى يجب أن تعترف الحكومة بالوجود الاجتماعى للهيئات الشعبية التى أثبت صلاحيتها ، والتى قامت بفضل صفتها الشعبية بخدمات جلى فى المجتمع تعجز عنها الحكومة نفسها ، وعندنا من الهيئات جمعية الشبان المسلمين ، ومدرسة الخدمة الاجتماعية والإخوان المسلمون . والهلال الأحمر . والهيئات الرياضية . والصحية . والنقابات العالمية ، وغيرها . واعتراف الحكومات بهذه الهيئات معناه دراسة وجهات نظرها . . وقبول بلاغاتها أو الرد عليها واستشارتها فى نواحيها التى تخصصت فيها ،

وإعانتها وتدعيمها إذا لزم الأمر .

«والحديث إلى الشعب» وسيلة أخرى من وسائل التقريب ومحاربة الرسمية وإزالة الحواجز ونحن نعنى بها إطلاع الجمهور أولا فأول . وفى أوقات محددة . ومناسبات قومية واجتماعية على خطة الحكومة . فيجلس رئيس الحكومة أو من يمثله أمام الميكرفون ليتحدث إلى العمال فى مصانعهم ، والفلاحين على مصاطبهم ، والموظفين فى نواديهم ، والنساء فى بيوتهن ، حديثاً ودياً ، صريحاً ، مخلصاً عن سياسته وما فعلته الحكومة هذا الشهر ولماذا فعلتها الخ . . أو يرسل مندوبيه الشخصيين إلى الهيئات العامة . ومجموعات الشعب ليوضحوا سياسة الحكومة وليجيبوا عن الأسئلة التى توجه إليهم . فإن ذلك كله يزود الشعب بالمعلومات الحقيقة ويقضى على الإشاعات والتخرصات والتأويلات . . ويربط بين الشعب والحاكم برباط عاطفى ديمقراطى ، ويثير فى نفوس الناس الزهو إذ يسمعون سياسة بلادهم من أعظم مصادرها . .

وليس ذلك أسلوبا استحدثته الديمقراطية الجديدة . ونحن نعلم أن كبار القواد دأبوا فى القديم على الخطابة قبيل المعركة لإثارة الحماسة فى صدور الجنود . . كما أنهم فى هذا العصر يسردون جزءاً من الخطة العامة على الجنود الذين سيقومون بتنفيذها حتى يكونوا على علم ويشعروا أنهم يعلمون حسب خطة موضوعة مقررة .

والحكم معركة كالحرب ، وقد عرف بعض الولاة والملوك قيمة الحديث إلى الشعب كالخلفاء الراشدين فى العصور القديمة وكمحمد على باشا فى العصور الحديثة الذى انتفع بهذه السياسة أعظم انتفاع إذ

تعود دائما أن يلجأ كلما حزبه أمر أو صادفته شدة إلى ممثلى الشعب من الأعيان والتجار فيضع المسالة بين أيديهم . ويشرح لهم حرج موقفه وعندئذ لا يكون أمامهم سوى مساعدته وتنفيذ مطالبه .

وقد استطاع محمد على بهذه الطريقة أن يبتز من الشعب أكثر مما ابتزه المماليك بطرقهم الجافة القاسية .

هذه الوسائل وأمثالها تقرب بين الشعب والحكومة ويتيسر التفاهم والتعاون . والزعماء والحكام هم المسئولون عنها . لأن الشعب أظهر فى كل المناسبات استعداداً . ونبلا وتضحية فى سبيل الخدمة الوطنية متى تفهمها .

إن التمثيل النيابى يجب أن لا يقتضى على هذا النوع من الاستشارة الشعبية لأن النائب بمجرد انتخابه بفقد صفته الشعبية ، ويغدو من رجال الحكومة وطراز الحكام ، وليس هذا مقصوراً على مصر ، ولكنها طبيعة الأشياء فمن الضرورى إذن الرجوع بين آونة وأخرى إلى الشعب نفسه ، واستلهامه الخطة ، واستقراء ميوله وأفكاره بالصفة المباشرة . .

وبالجملة يجب أن يكون شعار الزعماء الديمقراطيين فى جميع أنحاء العالم «الثقة بالشعب» والعمل بما توحيه هذه الثقة . . فبناء الدولة فى الديمقراطية الجديدة يقوم على هيئات إقليمية وشعبية متكاثرة ، تنشأ لأغراض اجتماعية اقتصادية ودينية ، وتتمتع بنصيب من الحكم والنفوذ بحيث تتوزع السلطة على رقعة الوطن كله وعلى كافة نواحيه ولا تنحصر فى دواوين الحكومة المركزية فى «لاظوغلى» أو «بولكلى» ونحن نفترض أن العلاقة بين الحكومة المركزية والهيئات

الإقليمية ستقوم على حسن التفاهم والتقدير المتبادل وعدم التشدد . وقد تكون مسئولية الدولة المركزية فى هذه الشركة أعظم من مسئولية الهيئات المحلية ، إذ هى تميل عادة إلى بسط سلطتها فيجب أن لا تفكر فى ذلك وفى حالات النزاع القليلة يمكن التحكيم بينهما بمعرفة لجنة أو محكمة .

صحيح أن بلادنا تستلزم وحدة الحكومة المركزية فى بعض الحالات كالرى مثلا . ويرد على هذا بأن الحالات من هذا النوع محدودة ويمكن حصرها فى نظام خاص .

كذلك يعترض على هذه الفكرة بأن اخلاقنا غير اجتماعية . وأن الروح الفردية والأنانية . . وانعدام الثقة يسود النفوس . فإذا وضعت السلطة فى أيدى الجماعات فقد تسىء استخدامها وجوابنا على ذلك هو أن هذا الإجراء هو الوحيد الذى يمكن أن يصلح من فساد أخلاقنا . وينشر الروح الديمقراطية فى الشعب . ويعلم الناس تقديس الحرية . واحترام آراء الغير . وتقدير المناقشة ووجهات النظر المختلفة .

إن أوضاع الدولة الديمقراطية الحالية تبدو لنا فى حاجة إلى إصلاح كبير . وقد تحدرت هذه الأوضاع من التطورات التاريخية للديمقراطية ، وما أظن أن هذا وحده كاف للإبقاء عليها فى صورتها الحالية . لأنه ، وإن كانت نتائج التطور التاريخى التدريجى سليمة فى أغلب الأحوال ، إلا أنها تتم ببطء كبير ويعوزها إصلاح التفصليات التى تتغير فى وقت عنه فى آخر .

وليس لنا اعتراض على تقسيم السلطات إلى ثلاث تشريعية ، وتنفيذية ، وقضائية ، ولا على الفصل بينهما كما تقضى قاعدة فصل

السلطات المشهورة ولكن أعمال هذه السلطات واختصاصاتها هى مثار نقدنا . فنحن نرى أن المهمة الرئيسية للسلطة التشريعية ليست هى سن القوانين وإنما هى محاسبة الوزارة ، ونقد أعمالها وتوجيهاتها وبصفة عامة حماية وتمثيل كذا مليونا من الأفراد ، فلئن كان ذلك يخالف الأصول الديمقراطية فإنه هو ما حدث فعلا ، إذ قسرت الظروف والضرورات العملية السلطات التنفيذية على سن التشريعات والقوانين التى تستلزمها مصلحة العمل والتى يلم بها الوزراء بحكم عملهم ، ولا يحس النواب بأثرها لبعدهم عن ميدانها العملى .

وتعود المغالاة فى تقدير قيمة سن القوانين إلى الأصل التاريخى لنشوء الهيئة التشريعية ، إذ فى بدأ تكوينها لم يكن من حقها محاسبة الملك أو الهيئة التنفيذية وإنما انحصر [1] حقها فى الموافقة أو عدمها على فرض الضرائب فلما حازت حق سن القوانين كان ذلك تقدما هائلا ، ومن البديهى أن هذا التقدم فقد أهميته بعد تقرير المسئولية الوزارية .

(١) منحت الهيئة التشريعية فى انجلترا، وهى أعرق الديمقراطيات، حق اقتراع القوانين بالشكل الآتى: فى سنة ١٢٥٤ دعى لمناسبة تقرير إحدى الضرائب إلى جانب الاكليروس والأمراء الإقطاعيين، وجيهان من كل مقاطعة وفى سنة ١٢٦١-١٢٦٤ اقترح شيمون ونتفورت الذى عد لذلك مبدع البرلمان الانجليزى- إضافة ممثلين عن كل بلد ممتازة من غير النبلاء وكانت مهمتهم هى إبداء الرأى فى المسائل التى يفرضها الملك والموافقة على فرض الضرائب.

وكانت الخطوة التالية لنواب الشعب أنهم أخذوا يقدمون عرائض إلى الملك باقتراحات قوانين. وكانوا يحملونه على الموافقة على هذه القوانين لقاء موافقتهم على فرض الضرائب. وتقدم النواب خطوة جديدة عندما أخذوا يصوغون قوانينهم فى شكل لوائح. وكانت هذه اللوائح تعرض على المجلسين ثم ترفع إلى الملك للموافقة.

ولا يمكن الاحتجاج بأن ذلك يمس سيادة ممثلى الشعب لأن الشعب نفسه لا يستطيع أن ينفذ كل ما يهوى أو يحب فهو مقيد بالإمكانيات العملية ومسالة الصواب أو الخطأ يجب أن تقدر كما تقدر مسألة الإدارة . وما دمنا قد طالبنا الهيئة التنفيذية بالعمل . وحاسبناها عليه ، فمن التعسف أن نملى عليها فى الوقت نفسه القوانين التى تعمل بها ، ويجب أن نترك لها الحرية حتى يمكن أن تكون مسئوليتها صحيحة ، فلا مسئولية بدون حرية . ويمكن مع ذلك أن تقرر الهيئة التشريعية «وإن بدا ذلك الاسم غير ملائم لطبيعة العمل الجديد» ما تشاء من القوانين بصفة ثانوية .

وهذا الوضع الجديد سيحد كثيرا من تفشى المناقشات والخطب والكلام والمهاترات التى تنتشر بين أجواء برلمانات العالم ، والتى لم يكن منها مناص لأن طبيعة التشريع فى المجلس تقتضى تبادل الأراء . أما وقد جعلنا مهمة البرلمان الأولى هى مراقبة الحكومة فسيكون الكلام كله فى صميم الموضوع .

ويجب أن يوضع نظام لمراقبة الآثار العملية التى تترتب على اقتراحات الأعضاء ، ومن المعروف أن النائب عندما يتقدم بسؤال أو استجواب فإما أن يتهرب منه الوزير . وإما يعد بإجراء اللازم . وينتهى الموضوع عند ذلك . ثم لا يفعل شيئا . فيجب مراقبة هذه الحالة ومراجعة ما تم من الأعمال التى وعد بها النواب . ولخير لنا أن يكون عندنا قوانين قليلة منفذة من أن يكون عندنا آلاف الوعود والاقتراحات غير المنفذة .

وإذا كان الوزراء يتهربون من مراقبة البرلمان . فإن أعضاء البرلمان

أنفسهم كثيرا ما يتخلفون عن الحضور أو يقضون الوقت بين الممرات والحجرات الداخلية أو يجلسون بدون أن يحاولوا المساهمة والاشتراك ، ونحن لا نستطيع أن نكلف كل نائب الإمضاء على ساعة عند الحضور والخروج كما يفعل صغار الموظفين ، ولا نستطيع أن نرغمه على الكلام والاشتراك . ولكن يجب على كل حال أن نعمل إشعار النائب واجباته . ويمكن مثلا أن يكون هناك إجراءات لإحصاء مرات التخلف . وتأجيل الأعمال وغير ذلك . ولو أن تنفيذ مثل هذه الإجراءات صعب ما دام النواب على ما هم عليه . وما لم يغيروا فهمهم الذى يصور لهم البرلمان « نادياً » ومظهراً من مظاهر الأرستقراطية التقليدية . فالنيابة مهنة شاقة تستلزم إعداداً وتحضيراً .

وما دمنا بصدد الحديث عن المجالس النيابية فلا بد لنا من الإشارة إلى « المعارضة» التى هى جزء حيوى من الجهاز الديمقراطى . لأن الوزارة قد تستبد . والمجلس وان كان حقا رقيباً عليها . فهو من ناحية أخرى ، تبيع لها فرئيس الوزارة فى الوقت نفسه مؤيد بحزب الأغلبية فى البرلمان . والمعارضة هى الحاجز الذى يحول دون استبداد الأغلبية ولا سيما فى الديمقراطية الجديدة التى رفعت من شأن الهيئة التنفيذية ووسعت دائرتها . كما أن المعارضة هى ضمان استكمال مناقشة المواضيع ودراسة وجهات النظر المختلفة وإيضاح نواحى النقص فيها ، لأن أنصار الحكومة سيوافقونها على طول الخط كما تقضى بذلك التقاليد الحزبية والبرلمانية .

ويفترض الدستور الإنجليزى وجود معارضة دائمة ولا يستطيع أن يتصور مجلساً نيابياً بدونها . لأن الناس هناك تفهم السياسة على أنها

لعبة يقتسم اللعب فيها فريقان . ولا يمكن أن يستأثر فريق واحد بالملعب كله ، ومن أجل ذلك يخصص الإنجليز راتباً سنوياً لرئيسها قدره آلفين من الجنيهات وغرفة فى البرلمان . ويسمون المعارضة «معارضة جلالة الملك» كأن هذه المعارضة إحدى المؤسسات القومية ذات الصفة الثابتة .

إن الروح التجارية قد تسود العلاقة بين المعارضة والوزارة على قاعدة خذ وأعط . ولكن من حسن حظ الإنجليز أن الصالح القومى لا يكون الضحية فى هذه الاتفاقية . وإنما هو كما لاحظ أحد الكتاب البريطانيين[1] «التوفيق الذى يسود الحياة العامة بين الحكومة والمجتمع والحكومة والمعارضة وكل ميدان آخر تقريبا» ويستطرد هذا الكاتب فيقول «فنستطيع أن نقول ، والحالة هذه ، وإن النظام الديمقراطى البريطانى هو نظام ينطوى على وجود وزارة قائمة وحقيقية هى التى نراها ونواجهها وتتصدى لها وتنتقدها وزارة معارضة وهى التى يحتمل أن تخلف الوزارة القائمة فى المستقبل . وهذا هو سر بريطانيا إن كان لها أسرار . فإن بريطانيا تحتفظ بذخيرة من بنيها للمستقبل فإذا تنحى رجال الحكم عن مناصبهم ظهر من يحل محلهم . والزعماء المعارضون يقفون على أهبة إلى جانب الزعماء الحاكمين» .

ولعل ذلك هو ما يفسر تسمية الهيئة المكونة من زعماء المعارضة باسم «ظل الوزارة» "cabinet shadow".

ومما هو جدير بالذكر أن الوزارات والمصالح تستفيد فائدة عملية عظمى من آراء المعارضين إذ فى اليوم التالى للمناقشة فى موضوع فنى

(١) ارنست باركر فى «بريطانيا والشعب البريطانى» ص ٣٦ .

«يطلب [1] الوزير إلى جميع الفنيين الإطلاع بإمعان على الخطب التى ألقيت بالمجلس وأخباره بما يصح قبوله من الاعتراضات . وما لا يمكن قبوله منها وما يصح أن يعمل رداً على الانتقادات الوجيهة المعقولة . وبعد أن يقتنع الوزير بآراء موظفيه عليه أن يكتب خطابا خاصا لكل نائب من النواب الذين اشتركوا فى المناقشة بما تقرر فى اقتراحه من قبول أو تعديل أو رفض» .

ولسنا نعلم أن هذا النظام متبع فى مصر .

* * *

أما الهيئة التنفيذية فيجب أن تركز أعمالها أكثر . وأن تتصف بالقوة والجرأة التى تعوز الآن الحكومات الديمقراطية وسيلقى عليها القيام بالتشريع عبئا ثقيلا يجب أن تستعد له بتنظيم هيئة من كبار الفنيين والأخصائيين .

والوزارات الديمقراطية ، لا سيما فى البلاد اللاتينية وحوض البحر الأبيض المتوسط تشكو من داء عضال هو قلقلتها وعدم ثباتها وكثرة التبديل والتغيير فيها . وعدم بقائها فى دست الحكم سوى شهور . وأمامى الآن تقويم عن الوزارات المصرية يثبت أن هناك وزارة مكثت الواحدة منها سوى مدة تتراوح بين الشهرين والعشرة .

وليس هناك ما هو أسوا من هذه القلقلة . لأن تأليف وزارة ديمقراطية إنما هى ولادة خطرة تتقدمها الآم المخاض القاسية ، وتتهددها حمى النفاس المميتة ، وتكلف الأمة الإجراءات الباهظة التى تبدأ بالانتخابات ثم اختيار الوزراء وصدور المراسيم حتى إذا

(١) حافظ عفيفى باشا فى الانجليز فى بلادهم ص ١٠٦ .

بدأت الوزارة شكليات الحكم ، واستبانت معالم الطرق . ورسمت خطة العمل إذا هى تقال أو تضطر إلى الاستقالة وتأتى غيرها فتعيد تمثيل الرواية . وهكذا تفشل الوزارات الديمقراطية فى القيام بالمشاريع الإنشائية .

وإذا راجعنا تاريخنا القديم والحديث رأينا أن الأعمال العظيمة تدين بوجودها وبقائها لثبات القادة والملوك وهيمنة القوة الحاكمة ، ولم يكن خوفو ليستطيع أن يبنى هرمه العظيم فى عشرين سنة لو لم يحكم ضعف هذه المدة ، كما أن محمد على باشا ما كان ليقوم بإصلاحاته لو علم أنه سيترك أريكة الملك بعد سنين أو شهور .

ومن الغريب أن الوزارات الديمقراطية متشابهة فى جميع أنحاء العالم فإن النسق الديمقراطى المضطرد يحول دون حدوث تغييرات فجائية أو ظهور وزارات خارقة ، ورغم اختلاف أسماء الوزارات . والأحزاب فإن العمل الوزارى لا يكاد يختلف فى هذه الوزارة عن تلك ، وكلها تؤديه بالروح الرسمية وباعتباره روتينيا رتيباً . فليس هناك ما يبرر هذا التغيير وحتى لو فرض أن هناك تفاصيل فأغلب الظن أن مكاسب الأفضلية لا تعادل خسائر التقلب والتغيير والتبديل . .

من الواضح أن هذا النقص إنما يعود إلى تعدد الأحزاب وعدم تأصل الروح الديمقراطية فى الشعب وكثرة القلاقل السياسية . وغيرها من العوامل التى لا يمكن إصلاحها إلا بإصلاح المجتمع بصفة عامة . ولما كان ذلك لا يفيد إلا عن طريق غير مباشر فليس هناك مفر من الالتجاء إلى النظم التى توضع لإصلاح هذا النقص إذا أريد ذلك عن طريق مباشر كأن نفكر فى قانون لتثبيت الوزارات كما نسن قوانين

لتثبيت العملة . ويبدو ذلك مضحكا ، ومن المؤكد أنه يخالف أوليات الأصول الديمقراطية ، ولكن لو أمكن الجمع بين مثل هذا القانون ، وبين عدم المساس باختصاص مجلس النواب لكان فى ذلك ضمان لثبات الوزارات مع عدم طغيانها . .

ويفترض الدستور المصرى أن تبقى الوزارة فى الحكم مدة دورة مجلس النواب أى خمس سنين فيمكن أن يشترط فى قانون تثبيت الوزارات أن يكون الحد الأدنى لمدة الوزارة فى الحكم ثلاث سنين . وفى حالة خلافها مع مجلس النواب تضطلع المحكمة الدستورية العليا بالفصل بينهما ، وفى هذا الإجراء ما يوقف شطط الوزارة . كما أنها ، من ناحيتها ، ستحرص على الاتفاق مع البرلمان حتى يسمح ببقائها فى دست الحكم السنتين الباقيتين وإلا فإنه سينتزع ثقته منها بمجرد انتهاء السنين الثلاث . .

ويصح أن يدرج تحفظ واحد فى القانون هو أنه فى حالة نشوب حرب أو ظهور قضية وطنية عامة تهدد البلاد أو تمس وحدتها ، يمكن إسقاط الوزارة قبل الثلاث سنوات بقرار مجلس النواب وتأييد المحكمة العليا . .

على أن ذلك القانون وإن حقق لنا بقاء الوزارات فى الحكم لمدة أقلها ثلاث سنوات فإنه لا يضمن لنا حسن سياستها أو تناسق أعمالها مع غيرها . أو محافظتها على القواعد السليمة التى سنتها وزارات أخرى . وهذه هى عيوب النظم والنصوص بصفة عامة . . وأشرف القوانين يمكن أن يحور إذا لم يكن القاضى شريفا . . ولكن ذلك لا يزهدنا فى قيمة القانون ، بل ولا يمنعنا من اقتراح قانون آخر يحتم

إحـصـاء ثروات الوزراء قبل دخـول الوزارة وبعـدها . وكل زيادة فاحشة لا يستطيع الوزير تفسيرها تفسيراً معقولا تضم إلى ايراد الدولة . . فإن السياسة حرفة بقدر مرتبها فحسب .

ولكن غرضها الأساسى هو الخدمة والجهاد . وكفاءها هو رضاء الضمير وأداء الواجب وليس الغنى والثراء .

ويمكن أن يتـبـع ذلك مع النائب أيضـا . وأن تنسق كل هذه الإجراءات فى قانون عام يسن للحيلولة دون استغلال المهام الرسمية فى المنافع الشخصية .

والأحزاب إحدى مشاكل الديمقراطية المستعصية ففى معظم الديمقراطيات تعتقد الأحزاب أن مهمتها الوحيدة هى النيل من الأحزاب الأخرى التى تشاركها السياسة . وتقاسمها الحكم ، حتى ضج الناس من تناحـرها ومـا يجـره ذلك عليهم من الأضـرار . وارتفعت الأصوات فى كل صقع ديمقراطى ، مطالبة بالقضاء على الحزبية أو توحيد الأحزاب .

فترى هل يمكن القضاء على الأحزاب أو تحديدها أو على الأقل إيقافها عند حدها . ؟ ولو استدعى الأمر أن نغض النظر تحت ضغط الضرورة الملحة - عن مساس ذلك بالحرية الشخصية ؟ الجواب لا . . إذ أن الحل الوحيد المجدى لهذه المشكلة يأت تدريجيا عندما يحسن الشعب فهم السياسة وتتأصل الروح الديمقراطية فى نفسه ويصل من قوة النفس إلى الدرجة التى ينزل فيها على حكم ضميره الاجتماعى . . وينصاع لصوت الواجب .

فلنفترض أننا قضينا على الأحزاب أو حرمنا تأليفها أفلا يفتح ذلك

السبيل للفوضى والتعدد . . أفلا يجعل الأهداف السياسية التى تعمل لها الحكومات غامضة مبهمة ؟ ثم أخيرا أفلا تكون النتيجة فى مصر مثلا ظهور سبعة عشر مليون حزب بدلا من سبعة عشر حزب ؟

وعلى أية قاعدة يمكن اختيار الوزراء ؟ وأين يكون محل المعارضة؟

أما تحديد الأحزاب بقانون أو مرسوم فإنه هو الآخر طريق غير عملى وقد يمنع ظهور الحزب الصالح . . ويبقى على الحزب الفاسد الموجود . وقد تحدد الأحزاب المصرية وتحتفظ مع ذلك بكل سيئاتها .

وطريقة الحزب الواحد طريقة ديكتاتورية تنافى أبسط مبادئ الديمقراطية وتربو سيئاتها على حسناتها إضعافا مضاعفة . فليس هناك مفر من بقاء الأحزاب ، وعند ما يتقدم الشعب . ويعظم نصيب أبنائه من الثقافة والوطنية فإن المجال سيضيق على الأحزاب الضعيفة التى ليس لها مبادئ أو ماض أو تقاليد . . الأحزاب التى تنشأ كالطفيليات وتقوم كالشركات لغرض الربح والحكم .

ومن الوسائل التى يمكن الالتجاء إليها للتحديد من شر التعدد ، نشر الخلق الرياضى بين السياسيين ، فإن القسم الأكبر من مضار التعدد لا يعود إلى التعدد فى حد ذاته ، إذ التعدد صفة باهرة فى الحياة ، وإنما يعود إلى التعصب الأعمى ، والاتباع المطلق ، وعدم تقدير كل حزب لآراء الأحزاب الأخرى ، بل ومحاربته لها بالحق والباطل . والخلق الرياضى يصلح هذه النواحى ويعلم الزعماء التسامح والتعاون وتقدير الآراء المعارضة ويبعدهم عن الوسائل القذرة التى لا يتورعون الآن عنها .

ويمكن أيضا نشر الدعوة إلى «العمل فى المجتمع» حيث ميادين الاجتماع والاقتصاد تنادى العاملين، الذين تدفعهم غرائزهم إلى تأليف الأحزاب، إلى استكشاف الآفاق الجديدة، وحرث الحقول البكر التى هى فى أمس الحاجة إلى الأيدى العاملة، والعقول المفكرة

ومن ناحية أخرى يجب أن يقدر رؤساء الأحزاب مهمتهم تمام التقدير. فإن جزءاً كبيرا من ضعف الوزارات يعود إلى جهلهم بطبيعة عملهم، وعليهم أن يذكروا أنهم رجال مبادئ، ويحترفوا قيادة وان عليهم تنفيذ هذه المبادئ وقيادة الرأى العام، وعدم التسليم بما تطلبه الجماهير إذا تأكدوا فساده، إن مهنتهم أن يقودوا الشعب لا أن ينقادوا له، وأن يرشدوه ويوجهوه، وأن يقفوا فى سبيله إذا لزم الأمر، فإن الشجاعة هى صفة السياسى أيضا، وربما أكثر من الجندى.

* * *

وتحتفظ الديمقراطية الجديدة للسلطة الثالثة - السلطة القضائية - بمنزلة خاصة، فهى لن تقتصر على الفصل فى القضايا العادية بل ستتناول أيضا الفصل بين الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية، وإليها يعود تقرير دستوريه القوانين أو عدم دستوريتها.

ووجهه نظر الديمقراطية فى ذلك أنها رفعت من شأن السلطة التنفيذية حتى ليخشى عدوانها، فلا بد أن يكون أمامها حاجز يقفها عند الضرورة، ولن نجد خيرا من المحكمة العليا التى لا يمكن حلها أو التأثير على قضاتها.

وسبب آخر يدعونا إلى هذا التجديد، هو أن فلسفة الديمقراطية الجديدة تقوم على تعادل القوى وتوازنها، ذلك التوازن الذى بدونه لا

يمكن ضمان سلامة أى عمل ، حتى وإن كان خيرا كما رأينا فى فصلى «الغاية والوسيلة» و «فهم جديد للحياة» وتنقسم هذه القوى ، فى الدولة ، إلى فصيلتين : الأولى تمثل الطبيعة بقوانينها ، ونواميسها ومبادئها ونظامها بينما تمثل الفصيلة الثانية الإنسان وإرادته وعمله ، وعقله ، وحريته والسلطتان التشريعية والتنفيذية تمثلان العمل والإرادة وتتقاسمان الحرية والمسئولية وبالجملة الإنسان أو بمعنى آخر الشعب وإرادته المطلقة التى قد تثور على الدستور نفسه كما تثور على أقدس المبادئ والنواميس التى سنتها الطبيعة كالعدل والحق والخير والصدق .

ولئن كنا قد رجعنا كفة الطبيعة بمبادئها الجامدة ونظمها المحكمة على الإنسان وارادته الطليقة وحريته الواسعة على عكس ما فعلناه فى المجتمع فإن ذلك يعود إلى أن الدولة هى مظهر النظام ، وأن المجتمع هو مظهر الحرية ، وكل شئ تغلبت عليه الصفة الفردية كانت الحرية إليه أقرب ، وأى شئ تغلبت عليه الصفة الاجتماعية كان النظام به الصق والمجتمع من الطائفة الأولى ، والدولة من الثانية .

وستقتنع المعارضة كثيرا من الوضع إذ سيباح لها أن ترفع أمرها للمحكمة ، فلا تتحكم فيها الأغلبية ، ولا سيما إذا كانت ٥١٪ أو ٦٠٪ .

وهناك اعتراضات على إقامة هذه المحكمة العليا الأول : أن توسع اختصاصاتها ونفاذ حكمها من شانه أن يغرى بالفساد لا سيما وأن ميدان السياسة عندنا ليس بالميدان الطاهر النظيف وردنا على ذلك هو أن ثقتنا فى رجال القضاء ونزاهتهم أعظم فى تقديرنا ، من قوة عوامل الفساد هذه .

والاعتراض الثانى أن إجراءات المحكمة ستعرقل التنفيذ العملى لكثير من القوانين ، وستؤخر صدورها . . ربما إلى بعد المدة المقصودة ، كما أنها ستحد من نشاط الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، ولكن معالجة هذا البطء ليس مستحيلا أو صعبا .

* * *

لم نتكلم عن سلطة أخرى تضارع السلطات الثلاث فى بعض البلاد الديمقراطية تلك هى «التاج» أو «الملك»وقد قضت العصور الحديثة على السلطة التنفيذية القديمة للملك ، وأبقت له المظاهر الباذخة الرائعة ، واعتبرته ممثل الأمة ومظهر وحدتها وإجماعها وموئلها وملاذها وأحاطته بالحب بدلا من الخوف وألصقت به أسمى النعوت السياسية والحربية والدينية فهو القائد الأعلى للقوات . . والرئيس الأعلى للهيئة الدينية والشخصية الأولى فى المجتمع وباسمه تفتح الجلسات ، وتصدر القوانين وتعلن الحروب وتعقد المعاهدات وبالجملة فإن شخصية المعنوية التى تسمى التاج أو العرش تضمن كل مظاهر السيادة العليا للامة .

وبصرف النظر عن بعض كل المذاهب المغالية التى لا تقر وجود الملكية والأخرى المناقضة لها التى تطالب بإطلاق الأيدى الحاكمة ، فمن الحق أن نعترف أن تحويل الديمقراطية كان ساحراً . وقد نجح فى معظم البلاد وكسبت منه أضعاف ما بذلت ، ومن البلاهة أن نقارن بضعة آلاف من الجنيهات تخصص فى الميزانية للتاج والبلاط بالأثر العظيم الذى يحدثه وجود الملك على رأس إدارتها . ولو كان الملك آلة بخارية تحقق الانسجام والثبات للدولة لتطلبت إدارتها أكثر من

هذه المخصصات . والذين يثورون على الملكية لا يثورون عليها لهذا
بقدر ما يثورون لمعنى الملكية القديم . . وهو ما يجب أن لا نستسلم له
. فإن الماضى لا يعنينا . والملك ليس هو المستبد القديم وإنما هو ممثل
الأمة ومظهر سيادتها .

وموقف الملك دقيق فى الديمقراطية ، فإن القاعدة العامة أنه يملك
ولا يحكم . . وهى تعطيه الحق فى النصح والاستشارة على أن يتم
بمنتهى الكياسة ، فإن كل كلمة من كلمات الملك معدودة . بل كل
إشارة وحركة وسكنه ، بل حتى شوؤنه الشخصية البحتة تعتبر من
شوؤن الدولة العليا .

ويجب أن لا يكون الملك الديمقراطى طموحاً فإن الملك الطموح ما
لم يتصف بكثير من الاتزان والقوة يكون كارثة على الديمقراطية . .
وسبب تمزق وحدتها وثنائية حكمها بدلا من أن يكون مظهر وحدتها
وسيادتها وسموها

وليس معنى ذلك أن يكتف الملك بوضع إمضائه على الأوراق
الرسمية التى يقدمها إليه رئيس وزرائه . ولكن معناه أن يملأ مركزه
المحدد له فى الدستور . وعندئذ سيجد أعباء كثيرة تنتظره وسيقول
كما قال أحد ملوك أوربا المعاصرين «عندما أتذكر الواجبات التى على
بصفتى ملكا دستورياً ، أحمد الله على اننى لست ملكا مطلقا» وإنى
ألفت النظر إلى ملوك إنجلترا الذين يحققون حدثا عجيبا ويجمعون
بين المتناقضات على نسق لم يتأت لغيرهم فإنهم يمثلون أعرق
الملكيات ، وقصورهم وحرسهم وبلاطهم والتقاليد الدقيقة والبذخ
والثراء الذى يحوطهم يضعهم فى مقدمة ملوك العالم . . وهم مع

ذلك يمثلون أصدق تمثيل الديمقراطية الحقيقية التى لا تكلف فيها ولا يكاد الإنسان يصدق أن ملك إنجلترا الذى لا يفضل فى المناسبات العادية الفرد البريطانى العادى فيسير بلا حرس . أو يركب دراجة أو يشارك فى لعبة أو يصفق بشدة للعب الكريكت أو كرة القدم . هو نفسه سيد بلاط سان جيمس ، والورد الأعلى لأعرق ملكية ، وإمبراطورية الهند وما وراء البحار .

فلئن كان من الصعب على ملوك العالم أن يمثلوا هذا الدور ، فإن لكل منهم اعتزازاته الخاصة ومفاخره التقليدية وهو يستطيع أن يعمل فى دائرته ، وليس أسوا مظهر فى هذه الحالة هو مظهر الانزواء أو التلهى بالصيد والقنص وإقامة الحفلات والاشتغال بشتى الهوايات . . فمن الخير أن لا يتكلف الملك الديمقراطية إذ لميكن ديمقراطياً فى أعماق نفسه .

* * *

رغم كل الاحتياطات التى وضعناها . فسيكون فى الديمقراطية أخطاء وعيوب ووجوه نقص ، ذلك أن الديمقراطية ليس هدفها الأول هو التخلص من هذه الأخطاء المعتبرة ضرورة لا مناص عنها وثمنا للحرية التى يتمتع بها المواطنون . وأولئك الذين يعيبون على الديمقراطية أخطاءها يريدون نظاما لا أخطاء فيه ويرتكبون بذلك أكبر خطأ . . . .

* * *

الفصل الثانى

الحريــة

لو سئل الإنسان عن أعظم حق اعترف له به حتى الآن وأكبر فوز ناله من الحضارة الحديثة فأغلب الظن أن جوابه سيكون الحرية ، إذ أنها ليست مجال عقله وفكره ، وغذاء روحه ونفسه ، ورمز كرامته المميز له عن الحيوان فحسب ، ولكنها أيضا ضمان الحياة نفسها ، والأمان من المضايقات التى قد تصل إلى حد المصادرة والقتل وانتهاك الأعراض .

إن الحرية التى يظن النشأالحديث أنها حق بدهى له لم تكن قط نباتاً شيطانيا ينمو من تلقاء نفسه فى جو من الترك والإهمال ، لقد كانت الثمرة التى تقطعت دونها أعناق أجيال وأجيال ، وكانت الأمل الوحيد لشعوب حاربت فى سبيلها ، واسترخصت الدماء والنفوس ، وجادت بالعروض والأموال . ولئن لم تدفع الأجيال الحاضرة من ثمنها شيئا فذلك لأن الأجيال التى سبقتها قد دفعته ، كله دماء وآلاما وتضحية .

إن الحروب بين الأمم المختلفة ، والثورات فى الأمم نفسها إنما كانت فى الغالب نتائج لتجاهل الحرية السياسية كما أن تجاهل حرية الفكر والعبادة أدى إلى مذابح عادلت الحروب وصبغت أرجاء العالم القديم بالدماء . . وأودت بملايين الضحايا من الأمم . . والديانات . فقد استبعد المصريون القدماء بنى إسرائيل كما استبعد الرومان المسيحيين ومثلوا بهم أشنع تمثيل . . وعذب هؤلاء بدورهم من وقع فى أيديهم من المسلمين فى الحروب الصليبية . وفى الأندلس . ولا نرى فى

الواقع فرقاً بين مصرع «هباثيا» الوثنية ومصرع «جان دارك» المسيحية ومصرع عشرات من المسلمات اللاتى حكمت عليهن محاكم التفتيش الرهيبة ، فكلهن عذبن . وحرقن . . .

لقد كانت الكرامة الإنسانية مهدرة فى هذه العهود . كان من الممكن أن يسجن الإنسان ويعذب وتصادر أملاكه وينتهك عرضه أمام عينيه بدون أن يعلم سبب ذلك ، كان من الممكن أن يباع ويشترى كسلعة ، وان يجلد كالحيوانات .

ليشكر الله أبناء هذا العصر أنهم جاءوا فى زمن يعترف بحرية الفرد ويقدس كرامته فلا يدخل أحد منزله إلا باذنه ولا يحكم عليه إلا بمقتضى القانون الذي يسرى على حاكمه كما يسرى عليه .

وليشكر الله أبناء هذا العصر وليعترفوا بفضل الأباء والأجداد والجنود المجهولين الذي عملوا لحرية الإنسان وضحوا فى سبيل كرامته ورفعته .

ليقدر أبناء هذا العصر الحرية قدرها فلا يسيؤ استعمالها ولا يستهينون بها . إنهم يقولون إن طلبة الجامعات الألمانية صاحوا فى نشوة الحماسة للفكرة التي آمنوا بها «أننا نبصق على الحرية» وقد لاقوا الآن جزاءهم ففقدوا الحرية التى استهانوا بها وكانوا كالشاعر القديم الذى شفه [1] البصر وتمنى أن لم تخلق له عينان . فاستجاب الله شعره ، وأصبح يعض الأزمان حسره .

---

(١) هو المؤمل بن أميل المحاربى ، شاعر كوفى من مخضرمى شعراء الدولتين الأموية والعباسية ، قال فى قصيدة له .

شف المؤمل يوم الحيره النظر ليت المومل لم يخلق له بصر

وهم يزعمون أنه قد جاءه آت فى المنام ووضع أصابعيه فى عينيه قائلا «هذا ما تمنيت» فاصبح أعمى .

لا يظن أحد أن العهد قد بعد بتلك الأزمان السحيقة، التى كان يسودها الأستبداد المطلق ، والتى لم تكن تقدر كرامة الفرد ولا حقه في الحياة ، إن الغرائز البشرية تربط عصرنا بهذه العهود بخيط لا ينفصم، وبمجرد أن زالت الحرية من بلدين من أعرق البلاد الأوروبية، أعيدت ثانية أساليب القرون الوسطى فى مصادرة الأعداء، وتعذب المخالفين فى معسكرات الاعتقال الرهيبة، والاشتراطات والتحريات التى تفرض على الباقين منهم، المهينة للكرامة والجارحة للشعور، بل وفى إحراق المؤلفات العلمية التى تخالف فكرة النازية أو الفاشية تماما، كما كانت تفعل محاكم التفتيش في أسبانيا فى العهود الغابرة.

إن لجان التحقيق التى ألفت فى البلاد المحررة من ربقة العدوان النازى لمحاكمة مجرمى الحرب، توافينا يوما بعد يوم بصور تقشعر لها جلودنا، من فنون التعذب، وأنواع الأرهاقات، ومنها ما نشرته جريدة يومية عن سوق للرقيق بيع فيه الآلاف من الأسرى الروس بسعر ستة ماركات للفرد الواحد ، وتقول الجريدة إن هذا السعر يعادل ثمن حذاء !! تم ذلك فى العصر الحديث لأن الناس فرطوا فى حريتهم وقبلوا أن تنتهك ، فأصبحوا لقمة سائغة للحاكم ، وصاروا كالقطيع الذى لا يستطيع أن يتصرف فى حياته كما يريد ، وإنما يتصرف بها الراعى كما يشاء ، وعلى الشعب الذى ى يريد أن يلقى المصير أن يحافظ على حريته ، ولا يقبل التنازل عنها أو المساومة فيها .

* * *

ذلك وحده كاف لتقديس الحرية ، ولوضعها فى المنزلة التى لاتمس ، على أن هناك من الأسباب الأخرى ما يؤكد ذلك بغض النظر عن أنها حق الفرد الطبيعى وضمان حياته واستقراره ، فإن الحرية هى الوحيده التى تمكن الإنسان من أن يحقق غايتنا الجديدة ، أى أن يكون الإنسان غاية فى ذاته فمن البديهى لا مكان تحقيق هذه الغاية أن يمنح الإنسان أكبر قدر ممكن من الحرية التى لا يجدها الا الاضرار بمصالح الغير .

وكل تقدم يقوم على غير حرية شخصية هو تقدم موقوت يستند على الأسس الطبيعية ، وينمو فى تربة زجاجية لا تثبت للعواصف ولا تبقى على الزمن . ولو أن الدولة اشترت حرية جميع الأفراد فى مقابل أن تقوم بتبعات كل واحد ، فسيكون ذلك إيذانا بفقدان الشعب الحياة وانعدام كل روح للتقدم فيه إن الحياة تنبثق من أعماق الفرد ، ولا يمكن أن تاتى من الخارج أبدا والفرد الصحيح الذى ينشأ دولة قوية هو ذلك الفرد الذى يحس بالحياة الحرة تجيش فى أعماقه . وتبعثه على العمل والأنتاج فيهب الحياة لكل ما يمسه ويحول الصحارى القاحلة إلى جنات ذات بهجة ، ويصهر الحديد والمعادن حتى تلين له ، ويسخر الحيوان الصعب الشموس ، ذلك هو الفرد فى المجتمع الحر فلننظر اليه فى المجتمع الذى يحكمه الاستبداد ، إن الفرد يكون فيه جثة بلا حراك وشبحا بلا روح ، وعبثا تبحث فيه عن شارة حياة . فالحافز الشخصى منعدم لأنه لا يضمن ثمرة جهوده ، والعقل خامل لأن عقيدة واحدة فرضت عليه فعطل عن التفكير ، والإيمان مزعزع لأنه لا يقوم على فهم اقتناع ، وإنما هو الإذعان والخوف .

* * *

تقسم الديمقراطية الجديدة الحرية إلى قسمين . حرية اجتماعية . وحرية سياسية وهى ترى الأولى أعظم أهمية ، وأنفذ أثرا ، فالحرية السياسية محدودة ، أما الحرية الاجتماعية فإنها - فى الواقع - حرية الحياة التى نصطدم بها فى عملنا وتفكيرنا وآرائنا وعقائدنا وبيعنا وشرائنا .

والدولة فى الديمقراطية الجديدة هى التى تقوم على أمجاد أفراد الشعب ، الذين يعملون كل فى دائرته ، وبمحض حريته أما الدولة الديمقراطية المزيفة فهى التى تعتمد على الصولة المركزية والإدارة الحكومية ، ولأمجاد الحربية والسياسية التى اكتسبها العباقرة والعظماء .

ولا نكون مبالغين إذ قلنا إنه بمقدار احترام الحرية الاجتماعية وتقدمها فى بلد ما يكون تقدم هذا البلد ونهوضه وإن هذا المقياس يكون أدق مما لو قسنا التقدم بمقياس الحرية السياسية لسبب واحد ، هو أن الحرية الاجتماعية تؤثر فى الحرية السياسية صعودا وهبوطا تقدما وتأخرا .

ولكى نقارن بين الحرية السياسية والاجتماعية علينا أن نأخذ بلدين كإنجلترا وفرنسا ، تتفق فيها النظم السياسية لديمقراطية ، وربما أعطت فرنسا أبناءها حرية سياسية أكثر من إنجلترا ، ولكن الحرية الاجتماعية أعظم فى إنجلترا مما هى فى فرنسا ، إذ يستطيع كل واحد أن يقول ما يشاء ، وحقا إنه يستطيع ذلك فى فرنسا ، ولكنه قد يحتقر ، وقد يهان بل وقد يضرب من الجمهور والغوغاء ، أما فى إنجلترا فإن الانصراف عنه هو أقصى عقاب والحياة فى إنجلترا حرة ، وكل واحد له شخصيته المستقلة التى تتجلى فى الأسرة أعظم منها فى أى وضع

آخر ، فالأبناء ذكورا وإناثا لهم حرية كاملة يمارسونها منذ الصغر ولهم آمالهم وهواياتهم وأفكارهم ، لا يتداخل الأب فى ذلك إلا عند الضرورة الماسة .

أما فى فرنسا فإن الجمهور لا يكن احتراما للرأى الخاص أو الشخصية المستقلة . . . وهو يحكم بالشذوذ على كل ما يراه مخالفا للرأى العام ، وفى الأسرة يحكم الأب حكما ديكتاتوريا ينشأ الأبناء أتكاليين يعتمدون على آبائهم فى تربيتهم وضمان مستقبلهم ، بل والبحث عن زوجة لهم فى كثير من الأحيان ، ومع أن المجتمع الفرنسى لا يتسامح مع الرجل الشاذ ، إلا أن الشواذ هناك أكثر منهم فى إنجلترا حيث يحتفظ المجتمع لهم بمركزهم وهى نتيجة طبيعية جدا ، فبقدر اتزان الحرية ، يكون اعتدال النظام ، وبقدر تشددها تكون مخالفتها .

والمجتمع المصرى كالمجتمع الفرنسى ، بيد أنه أسوا منه ، وأقل تقديرا للحرية ، ونحن لا نتورع عن أن نصم المخالف لنا بشتى الوصمات الخلقية ، وقد نبيح لأنفسنا رمية بالجنون أو الكفر ، كما أن التربية المنزلية لم تتسم بسمات الحرية ، وإن كانت الفوضى تلعب بالمنزل المصرى ، وتهدد بأوخم العواقب وعدم تقريرنا للحرية الشخصية يبدو بارزا واضحا فى كل شئ حتى فى أعماقنا التافهة واللاشعورية ، ويحضرنى الآن كمثل لذلك - وإن بدا غريبا بعض الشيء - ذلك الكرم الذى نفرضه على الضيوف ، وتكرار الدعوة غير آبهين لاعتذاراتهم بل نقسم بكل يمين مغلظة على الضيف المسكين بأن يأكل ما لا تستطيع معدته هضمه ، فلو أننا كنا نقدر حرية ضيوفنا لما

أحرجناهم بهذا الكرم ، ولاحترمنا إرادتهم . . .

وفى البلاد الأخرى عندما يريد أن يشير أحد على آخر برأى ما فإنه يقول «لو كنت مكانك لفعلت كذا وكذا . . » لأنه مع رغبته فى إبداء رأيه فإنه يحذر أن يؤثر على محدثه أو يحد حريته ، أما عندنا فإننا نبدي آراءنا لأصدقائنا ، ولا نتركهم حتى ينفذوها ، وكثيرا ما نعتقد أننا أخبر منهم بصالحهم . .

وشبح الحرمان الذى يحلق على المجتمع المصرى ، ويضفى على الفقر المادى مهانة أدبية ، ويقبض على أفئدة الشباب بيد من حديد ، إن هو إلا أثر لعدم الاعتراف بالحرية الشخصية ، ولم تشاهد الأجيال نزاعا كذلك الذى يملأ نفوس سباب هذا الجيل ، أو جهادا قاسيا عنيفا كالذى يستعر ويتقد فى عواطفهم ، ويجرى فى دمائهم بين الحرمان الرهيب ، وبين الإباحية المطلقة ، ومن المحزن حقا أن نتيجة هذه المعركة كانت واحدة دائما ، فالشاب لا يقوى على الإباحية ، ولا يصبر على الحرمان فأصبح يطرق باب النفاق ، ويشبع عواطفه بالطرق الملتوية ، ويبطن غير ما يظهر ، ويضمر فى السر غير ما يفعل فى العلانية ، وأعقبه ذلك ضعفا واكتئاباً وتشاؤما من الحياة كلها .

* * *

إن السلطتين التى وكل إليهما تنظيم الحرية الاجتماعية وكبح جماحها هما الرأى العام والقانون .

ولا يستطيع أحد الآن أن يفرض على شخص ما «حرمانا» مقدسا كذلك الذى كان يفرضه البابوات فى العهود القديمة أو يعلن أنه «مهجور» كما كان يفعل بعض مشايخ الطرق ، ولكن الرأى العام

يستطيع أن يفرض ما هو أكثر من الحرمان ، ويحارب الأشخاص الذين لا يرغب فيهم حربا مادية ومعنوية لا رحمة فيها وإن كان ينسى أنه فى الوقت نفسه يخدمهم أعظم خدمة بإعلان آرائهم ، ونشر أقوالهم ، وإظهارهم للمجتمع بمظهر الشهداء المضطهدين .

ونحن لا نعترض على تلك الحرب الفكرية التى يشهرها المجتمع على من يخالفونه فى الرأى فيساجلهم النقاش ، ويظهر ما فى آرائهم من نقص وخطأ ، فإن حريته فى ذلك كحريتهم تماما ، ولكنا نعترض عليه إذا حرم على شخص ما إبداء رأيه ، وثار عليه أو أجبره على السكوت ، فليس ذلك من مصلحة المجتمع ، لأن الطريقة الوحيدة لفضح الآراء الخاطئة هى إبراز ما بها من خطا ، وذلك كاف لكى تندثر ولا تعود إلى الظهور ، وهو ما لايتم بمناقشتها وتفنيدها ونعتقد أن ذلك لن يهدد ثبات المجتمع ، بل على العكس سيزيد من دعائمه ثباتا كما أن المجتمع فى حاجة إلى تحسين طرقه ووسائله ونظمه ، ولو لم تطلق الحرية لنقد هذه الوسائل والنظم ، ومحاولة تحسينها أولا بأول ، فإن ثبات المجتمع يستحيل جموداً ، وليس ذلك من الخير فى شئ .

كما أن الخطر المبالغ فيه عن تشويش عقائد الناس وجعلهم فى حالة من القلق والشك ، لا يستطيعون معها الإيمان بعقائدهم القديمة التى تزعزعت ، ولا الإيمان بالفكرة الجديدة التى لم تتاثل بعد فى النفس ، هذا الخطر ، حتى لو صح ، فإنه يكون ثمنا بخسا للحرية ، على أنه خطر مبالغ فيه ، فالمجتمع الذى سمح بظهور أصحاب المبادئ القويمة ، وقانون التوازن فى المجتمعات الحرة يجعل المستوى دائما بالقدر الذى يعوق الشطط ويحرك الجمود .

ويلزمنا فى هذا المقام أن نشير إلى ظاهرة حديثة فى عصرنا ، هى ضعف الشخصية التى أصبحت طابعا للأفراد ، وقد نشا ذلك من ازدياد سلطة المجموع وميله إلى الاستبداد .

وأثر الحضارة الصناعية فى تجريد الأمور من معانيها وفرض نظامها الآلى على الناس . لذلك يجب على الحكومة الحديثة أن تسهر على حرية الفرد ، وأن تتيح له فرصة النشأة المستقلة وحرية التفكير والتصرف ، والعمل بما يعتقد ، وإلا انهارت مدنيتنا وفقدت الروح الأصيلة المبتكرة ، والنظر الصحيح الصائب ، والنقد النزيه ، والمعارضة النافعة ، وهى دعائم كل حضارة لقد وصلت سلطة الجماعة حدا جعل عالما معتدلا مثل جون استيوارت ميل يؤيد مخالفة الجمهور مهما كانت هذه المخالفة حسنة أو سيئة ، لأن استبداد الرأى العام قد جعل من الشذوذ نقيصة ومذمة ولا يكون هدم هذا الأستبداد إلا بتشجيع الناس على مخالفته وحثهم على الشذوذ «وويل للزمن الذى لا يجرأ على الشذوذ فيه الأقلون . . . . »(١)

وواضح أن « ميل » لم يستثنى فى قاعدته ، ويكون ذلك صحيحا إذا ما تتحق الشرط الذى علق عليه وجوب الشذوذ وهو طغيان سلطة المجتمع طغيانا كاملا . ولا أعلم هل وصل مجتمعنا إلى هذه الدرجة أم لا ، فإنى أرى مجتمعا خليطا مشوشا ، تتفرق أهواء بنيه وتختلف مشاربهم ولا يجمعهم عرف خاص أو ذوق واحد ، فلو كان مجتمعنا موحدا فى روحه ومظاهره ، لشاركنا ميل رأيه ولكننا الآن نضطر إلى أن نحارب هذا التمرد الخطير الذى يهدد الشعب بصفته شعبا ، ولا

(١) كتاب الحرية لجون استيوارت ميل ص ١٧١ .

يفيد الأفراد بصفتهم أفرادا .

وربما كان يجب أن نقرر أولا ، وأكثر من مره ، أن الحرية فى هذا الشكل الواسع تشترط بداهة القدرة على حسن استغلالها ، وتفهم روحها قبل تفهم شكلها ، فإن هذه القدرة هى الموئل الأخير للحرية ، وهى الحائل الوحيد الذى لا يجعل من الحرية فوضى أو حرية للفرار من الواجبات والتبعات ، وذلك هو ما جعل أشد دعاتها وأنصارها حماسة يحرمونها على الأطفال والشعوب المتأخرة .

إن من المفارقات الساخرة أن يضطر الإنسان إلى أن يدعو تحت ضغط الظروف أو الضرورة إلى غير ما يعتقد ، وهى حالة تتكرر كثيرا ، ويكون الخطا أو الصواب فيها معلقا بهذه الضرورات ، ويجب على كل حال أن يكون ذلك التغيير وقتيا ، وأن يعود الإنسان إلى ما اعتقده بعد أن تمر الأزمة بسلام .

ويخيل إلى أنى لا أرى على المسرح المصرى سوى مهرجين لا تكسبهم الحرية شيئا إلا زيادة فى غرابة حركاتهم ، وألوان ثيابهم ، وأما الروح والعقيدة ، والمبادئ والحياة ، فإنى لا أدرى آثارها على الناس أو فى نفوسهم .

وأود أن أكون مخطئا فى تشاؤمى ، وعندئذ لن يكون أحد أشد سرورا منى ، فمن الأسف فوق الطاقة لكل محب لهذه البلاد العريقة العظيمة ، أن يرى محنتها القاسية وإغلالها الاجتماعية والسياسية التى تتخبط فيها منذ قرن ، دون أن تستطيع التخلص منها والخروج إلى النور والحياة والقوة .

* * *

والقانون هو السلطة الرسمية فى يد المجتمع وبه يستطيع أن يزج مخالفيه فى السجون أو يجردهم من حقوقهم المدنية والقانون أحد الضرورات اللازمة ، وهو يقوم على دعامتين من النفس والمجتمع . فليس كل إنسان من القوة بحيث يمتنع عن فعل الشر وارتكاب الآثم من تلقاء نفسه ، ومن المؤسف أن هناك كثرة لا يزعهم إلا العقاب «أو على الأقل حراسة باقى الحقوق وهى الصفة السلبية للقانون » وحتى لو فرضنا أن الناس وصلوا إلى درجة يعرفون فيها حقوقهم وواجباتهم فإن اجتماعهم معا يفرض عليهم تبعات إجماعية يحددها القانون ويقوم على تنفيذها وحراستها .

فالقانون بهذه الصفة قيد يحد من حرية الأفراد ، ولكن الناس هم الذين وضعوه وأوجبوا على أنفسهم احترامه ، فيجب إذن احترامه لأنه رمز الحقوق والواجبات ، والثورة عليه إنما هى نكث لعهد فرضه الناس على أنفسهم ودلالة على عدم تقدير حقوق المجتمع ورغبة فى التخلص من الواجبات ومعظم الناس لا تكن هذا الاحترام للقانون وتخالفه سرا وجهرا ، وتعتذر عن ذلك بشتى المعاذير ، وهى معاذير لا يمكن قبولها ، لأن القانون متى اعتمد فإنه يصبح مقدسا ويصير إتباعه واجبا لازما ، وإذا ظهرت عدم صلاحيته فيجب على الناس أن يطالبوا برفعه ، وليس لهم أن يخالفوه ما دام قائما . لذلك ، ولأن قوة القانون تستمد من هيئة أكثر مما تستمد من سلطته ، يجب الاقلال من فرض القوانين ما أمكن ذلك . فقد شوهد دائما أن النتيجة الوحيدة لكثرة القوانين هى كثرة مخالفتها وما لم تكن الضرورة ملحة وماسة ، فليس ثمة داع لفرض قوانين يرى الناس أنفسهم مضطرين

(أو هكذا يقولون) إلى مخالفتها ، وانتهاك حرمتها .

ولنضرب مثلا يوضح لنا أن المشرع إذا تجاهل حرية الأفراد ، فإن الأفراد يتجاهلون قداسة القانون ، فربما لاحظ الكثير منا تلك الأوامر والنواهى الموجودة فى الحدائق والمعلقة على أبواب الدواوين وكبارى السكة الحديد التى تبدأ دائما بلفظة ممنوع . . «ممنوع قطف الزهور» أو «ممنوع الدخول» أو «ممنوع التعدية على القضبان» . . فهذه الأوامر سليمة ولكن الإسراف فيها يدل على تجاهل حرية الأفراد ويحمل الجمهور على الاعتقاد بأن الهيئات لا تعتمد على سليقته ولا تحسن الظن بتصرفه ، فيبعث ذلك الملل إلى مخالفة هذه النواهى ويفهم - كما لاحظ أندريه مورا - من « لاتمش على العشب » المعنى المضاد «امشى على العشب» . .

والمنهج السليم فى هذه الأحوال ، أن تنشأ المصالح أقساماً للاستعلامات تكون أول ما يقابله الناس ، وتتولى هذه الأقسام إيضاح الطريقة التى يجب أن ينهجوها ، أما فى الحدائق فيجب الاعتماد على العرف ، ويمكن توكيداً لذلك أن تنشأ أكشاك لمبيع الأزهار . وهكذا لا يجد الجمهور نفسه مضطرا لمخالفة الأوامر . وعندما يعرف تقدير الهيئات له واهتمامها به ، وعنايتها بأمره ، فإنه يبادلها تقديرا بتقدير وإذا رأى بعد ذلك لافتة تحمل «ممنوع الدخول» فإنه يحترمها ويعلم أنه لا ضرورة خاصة لما أخذت مكانها على الباب.

* * *

إن دراسة القسم الثانى من الحرية - أى الحرية السياسية - تجعلنا نثير موضوعا هو أعقد الموضوعات السياسية ، وهو موضوع الفرد

والدولة . .

هناك مذهبان رئيسيان فى هذه المسألة الأول يقضى بأن الفرد جزءا لا يتجزأ ، يفقد فيها شخصيته المستقلة وكيانه الذاتى ، وتذوب خصائصه فى المجموع أو بمعنى أدق فى الدولة التى هى الشخصية المعنوية للمجموع . . والثانى يبقى للفرد كيانه المستقل ووجوده الذاتى ، ويرى أن واجب الدولة المحافظة عليه ، وعدم التدخل فى شأنه إلا عند الضرورة القصوى وحول هذين الرأيين عشرات الآراء التى ليست فى الحقيقة إلا تعديلا لأحدها .

وما يعنينا هنا الرأى الأول لأنه هو الذى يمس الحرية الفردية . أو بعبارة أصح يتجاهلها تماما . . ولقد تحقق هذا الرأى فى النظم الفاشستية والنازية ، فهناك لا يعترف بشخصية الفرد المستقلة ، وتخضع مصالحه وحريته للدولة

والاشتراكية تتفق مع النظم الفاشستية فى هذا ، وإن كان غرضها الأول الفرد ، ولكنها ترى أن ذلك لا يتحقق إلا على يدى الدولة التى تسيطر على النظام الاقتصادى أو تمتلك الأراضى والمؤسسات أو تحدد الأعمال لكل فرد . ونشأ من ذلك أن حددت الدولة الحريات وأشرفت عليها لأن طبيعة العمل المنظم تقتضى ذلك .

ولكن الاشتراكية مع هذا تخالف الديكتاتوريات الحديثة فى عدة نقط ، منها أنها لا تؤمن بالمثل العليا للديكتاتورية ، والدولة فى نظرها ليست إلا آلة كبيرة للرغد التجارى مجردة من المثل العليا ، تنطلق بقوة النظم الاقتصادية وتخترق عالما من الإحصائيات الميكانيكية . . وهى كذلك لا تؤمن بأرستقراطية الديكتاتوريات المزعومة وفلسفتها

التى تقوم على الدم والنبالة والوراثة ، فلا ترى فيها نظاماً للطبقات ، أو تمايزا بين الناس ولكنك تجد ما هو أشد سطوة من الطبقات ، النظام القاسى الرهيب ، الذى يطبق بلا هوادة على مجموع الشعب .

وإذا لم نلق بالا إلى فلسفة الديكتاتوريات العليا التى ترى فى الدولة رمزا عظيما هو أعظم الرموز ومعنى هو أجل المعانى بحيث يفنى فيها كل شئ كما فى «هيجل» ولا تلك التى تعطى بعض الناس حقوقا ومواهب ، وتقسم الشعب طبقتين طبقة للسادة والأخرى للعبيد كما فى «نيتشة» . فإن الديكتاتوريات ليست فى الواقع والحقيقة وكما بدت فى التنفيذ وعند العمل إلا رد فعل طبيعى ينتاب الشعوب فى فترات الضعف أو أثر نوبات الهزيمة ، وأصل الكلمة التاريخى ، ودلالتها فى كل الشعوب لم يتعد ذلك أبدا ، فإن ظهور أول ديكتاتور رومانى لا يختلف عن ظهور نابليون أو هتلر ، ولا تستطيع الديكتاتورية أن تفاخر بأنها نظام دائم يتسلسل ويبقى ويثبت ، ذلك لأن فترة الفوضى والانحلال هى وحدها التى تسمح بأن يتملك الديكتاتور مقاليد الأمور ، ويستولى عليها فضلا عن أن ثقة الناس بنفوسهم ونظمهم تكون قد تزعزت فلا تعارض فى ظهور الديكتاتورية ، بل فى كثير من الأوقات تختاره وتمنحه حرية العمل .

وفى مثل هذه الحالة م الممكن أن يؤدى الديكتاتور مهمته بنجاح ، على أن تعاد الأمور كما كانت بعد انتهاء مهمته ولكن الأمثلة التاريخية على ذلك نادرة ، والتجربة لا تحملنا كثيرا على حسن الظن بالطبائع البشرية فى هذه الناحية ، والذى يحدث غالبا هو أن يستأثر الديكتاتور ويمضى طويلا فى طريقه حتى يتردى هو وأمته فى الشقاء

ويكون سببا فى هدم حضارتها ومحو استقلالها ، وتعاستها فترة أخرى طويلة .

وفى تاريخ الديكتاتوريين عبرة وعظة للذين يناصرونهم فإن هانيبيال ونابليون وموسولينى وهتلر هزموا جميعا على أيدى دول ديمقراطية ، وكل واحد من هؤلاء أحرز انتصارات سياسية وحربية عظيمة ولكنه كان دائما يخسر المعركة الأخيرة .

وذلك هو دأب الديكتاتوريين ، فإن نجاحهم يغريهم حتى يصل بهم إلى الفشل الأخير . ولما لم يكن لهم ضابط ، فليس هناك مناص من النهاية المحزنة ، ومثلهم فى ذلك مثل المقامر الذى لا يقوم فى الوقت المناسب ، وتتملكه حمى المقامرة حتى يخسر فى الدور الأخير ما كسبه طيلة ليلته .

والآن ماذا يذكر التاريخ عن نابليون ، إن مواقعه الحربية كلها لا تساوى قانونه الذى ربما كان بين مخلفاته الأثر الوحيد الذى يستأهل شيئا من الاحترام .

وقد تكون الآلام المشتركة التى شعر بها الفرنسيون جميعا قد وحدت بينهم ، وطهرت روحهم ، ولكن بأى رباط . . . ؟ وفى أية بوتقة . . . وهل لم تكن هناك وسيلة خير من هذه لتوحيد عرى الأمة ، ولم شملها . . .

والحقيقة أن فردا واحدا يعجز عن القيام بشئون الدولة كلها مهما كان عبقريا ، ولا يمكن أن يلام على ذلك ، فإن طبيعة الأشياء نفسها لا تقبل وضعا كهذا ، ولكن الإنسان يحمل نفسه ما لا يطيق ، وما تعجز السماوات والأرض عن حمله .

ولقد نادهش حقا كيف تغيب تلك الحقيقة البديهية عن هؤلاء القادة والزعماء ، ولكننا نجد الرد فى سحر السلطة ، وإغراء الشهرة والمجد ، فإن هذه المغريات تطمس عيون الديكتاتوريين شيئا فشيئا ، ويوما بعد يوم ولنتذكر أن الديكتاتور لا يسمع إلا ثناء وتملقا ، ولا يعرف أخطاءه لأنه لا يجد من يذكره بها .

فتنه الرأى ، خداع النجاح ، الأثرة والأنانية ، الغرور الذى يعمى ويصم ، الطاعة والخضوع من ناحية والتعصب الضيق والفكرة الثابتة من ناحية أخرى ، نحن لا نستطيع أن نقدر ما فى هذه الكلمات من قوة ونفاذ لأننا لم نحس بها ولكنا نشهدها بآثارها التى تثبتها قصص كل الديكتاتوريين والديكتاتور يبدأ التى حياته بداية حسنة ، ويكون متواضعا ، معتدلا منتقدا لنفسه ومحاسباً لها حتى إذا عظمت منزلته وسمت رتبته ، تهور ، وصار يلقى الكلام على أعوانه ، ويطلق لنفسه عنان الأهواء والآراء ، ويخطىء ويظن أنه مصيب وحتى لو عرف الديكتاتور دقائق كل أعمال الدولة وتعهدها بالرعاية والعناية وبذل لها من مواهبه وتجاربه ما يضمن لها النهوض مدة حياته ، فما الذى سيحدث لها بعد موته ؟ أن الشعب سيهدمها كلها كما حدث لمدارس محمد على ومصانعه التى لم يشاركه الشعب مشاركة تامة فى إقامتها ، أو على الأقل تموت هذه المشاريع لعدم وجود العناية القديمة وهكذا نرى أن الديكتاتور هو كارثة على الأمة حيا أو ميتا ، عبقريا أو غبيا ، وإنه فى جميع حالاته يمثل دور الصديق الجاهل الذى يحب الأمة ويقدسها (فليس هناك شك فى إخلاص هتلر وموسولينى لأمتهما) ويوفر لها ألوف من الجنيهات تنفق على المظاهر الملكية التى

يزهد هو - عادة - فيها ولكنه مع هذا يجرها إلى حرب تخرب ممتلكاتها وتدمر مبانيها وتستبعد شبابها ورجالها ثم أخيرا تنتهى بالهزيمة والذل .

نستثنى من ذلك الديكتاتور الديمقراطى ، لأنه يراقب من ممثلى الأمة ، الذين وإن كانوا حقا قد منحوه سلطات استثنائية واسعة ، إلا أنهم على استعداد لسحبها منه ، إذا حاد عن طريق الصواب ، أو ثمل بخمر السلطة ، فإن السلطة كما قيل ، مفسدة ، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة .

إن الأمة العريقة لا يكون فيها مكان لديكتاتور ، أنها تنفر منه نفور الجسم الصحيح من الطبيب ، يرى فيه بدعة وينشق منه رائحة المرض فإذا ظهر بها من تحدثه نفسه بان يمثل دور الديكتاتور فإنه يصير أضحوكة الشعب ، وإذا استطاع بوسيلة ما أن يتولى الحكم فإنه يعجز حتما عن أن يغير من شؤونها ، أو يبدل من أوضاعها ، لأن هذه كلها ترتكز على أسس ثابتة عريقة تليدة لا يمكن زعزعتها .

فإذا صادفت الدولة فترة حرجة كحرب أو إصلاح كبير ، أو أزمة خانقة ، فإنها تستطيع أن تعطى رئيس الوزارة سلطات استثنائية تمكنه من إطلاق يده تحت حراستها وبتأييدها وموافقتها وحسب خطة موضوعة ، من أن يعمل بوحى نفسه وبغير معاونة الشعب له .

عندما ندرس عظماء العالم وقادة أممه وشعوبه نرى أن الفضل فى بقائهم عظماء لا يعود إليهم وحدهم وإنما أيضا إلى ملاءمة المجتمع وصلاحيته ، فإن عظيم المجتمع القوى الحر يفوق عظيم المجتمع المنحل الضعيف المهدد بتغلب الاستبداد على نفسه بل الذى ينزلق

رغم أنفه إليه بحكم ما يراه من انحلال وانحطاط . وقد كان من الممكن أن يكون «كرومويل» فى انجلترا «كروبسبير» فى فرنسا لولا اختلاف الشعب الإنجليزى عن الشعب الفرنسى كما كان من الممكن أن يصير «خالد بن الوليد» فاتحا مدمرا «كاتيلا» و «جكنيزخان » لولا وجود أمثال «أبى قتادة» فى جيشه . ولولا رئاسة «عمر بن الخطاب» الدقيقة بل إن عمر نفسه كان من الممكن أن يصير مستبدا لو لم يكن وراءه أناس يقوموه بالسيوف ، ولا شك أنه عندما كان يقول «إن أحسنت فأعينونى . وأن صدفت فقومونى» كان يحس بوحش الاستبداد المفترس يتقلب بين جنبيه .

وأينما قلبت صحائف التاريخ وجدت من انطلاق النفس وطغيان شهواتها إذا أرخى عنانها . ولم تجد ما يكبح أهواءها أو يوقفها عند حد . ما لا يمكن وصفه أو تعداده أو قصره على أمة دون أمة أو عصر دون عصر . فبين الحقيقة والخرافة نجد أمثال الملك «شهر يار» الذى كان يصبغ فراشه كل صباح بدماء عذراء أدفأته طول الليل . أو أمثال «نيرون» الذى حرق روما ليستمتع برؤيتها تشتعل . أو «كاليجولا» الذى أعطى حصانه لقب قنصل ، أو السلطان مصطفى الأول الذى كان يقضى أيامه فى مكان يشرف على البحر ويطرح منه الدنانير ليطرب على نغم سقوطها فى الماء قائلا إنه لا يريد أن يحرم السمك مما يتمتع به الإنسان ! أو السلطان «عبد الحميد» الذى كان يفضل أن يلقى إلى السمك بأجسام ضحاياه وجواريه ! .

إن دراسة هؤلاء الطغاة ، وفحص سيرهم ، توضح لنا الدور العظيم الذى يلعبه المجتمع فى «مأساة الديكتاتور» فقد كان نيرون فى

شبابه أمل الامبراطورية الرومانية . كما كان السلطان عبد الحميد موضع رجاء الأحرار الأتراك . وكان من الممكن أن يصلحا لو لم يكن التيار أغلب والإغراء أقوى . وسيرة عبد الملك بن مروان وأبو جعفر المنصور والإمبراطور الرومانى ماركس أورليوس ترينا كيف يدفع الموقف والبيئة الرجال إلى أن يبدلوا خلائقهم القديمة ويكتسوا خلائق جديدة تناسب الموقف ، فعبد الملك بن مروان يطرح ثوب «حمامة المسجد» ليلبس ثوب النمر . ويخوض غمرات الدنيا ، وأبو جعفر المنصور ، الذى كان أعلم بنى العباس ، يحكم بيد من حديد ويتبع سياسة تفوق سياسة «ميكيافيلى» دهاء وغدرا كما أن البيئة الرومانية فى عهد الإمبراطور ماركس أوليوس صورت له المسيحية كمبدأ جديد هدام . . وعنصر فساد وتفرق فى الإمبراطورية ، حتى رأى من واجبه أن يضطهد المسيحيين ويحاربهم رغم ما أتصف به هذا الإمبراطور من كمال خلقى . وتفكير فلسفى . وعدل وحكمة . وهناك حقيقة أخرى أغرب من الحقيقة السابقة تلك هى أن المجتمع لا يظهر الديكتاتور فحسب ، ولكنه يظهره ويسيطر عليه . ويرفعه لكى يكون قائد الشعب إلى نهايته المحتومة ومصيره المقدر . وكأنما يريد المجتمع أن يختم هذه الفترة ختاما حافلا وسط ضوضاء عظيمة . ومظاهر باذخة . وبانفجار له دوى هائل . فالديكتاتور فى التاريخ هو ختام المأساة والفصل الأخير فيها . إنه احتفال الدفن . وفى الدفن ورودا احتفال كما فى العرس .

وتفسير هذه الحقيقة هو أن الديكتاتور ابن المجتمع المخلص الذى يدين له بظهوره وقوته . وهو يمثل عوامله . وبيئته من حيث لا

يدرى . بل وهو يعتقد أنه يعمل لمقاومتها وإصلاح فسادها ، ولكنه لما كان الوارث لتركة المجتمع المثقلة بوجوه النقص والضعف فإنه يفسد حيث يريد الإصلاح ، ويهدم حيث يريد البناء . وينهج نهجا لا يستطيع أحد الوقوف أمامه للحيلولة دون النهاية الرهيبة . بل لا يستطيع أعوانه إبلاغه الحقيقة . وعلى بعد ما بين بلدين مثل تركيا وألمانيا فإن تقارير رجال المابين الجهلة فى عهد السلطان عبد الحميد ، عن التقارير التى كان يرفعها مستشاروا هتلر إليه[1] .

وأخيرا يجب ، إذا تذكرنا قداسة الحرية ، وحيويتها ، وضرورتها أن نذكر أيضا أن سم الحرية ، وأعدى أعدائها وألد خصومها هو الإفراط والشرة والتغالى . . إن ضبط النفس والتضحية ، والقوة هى الزم لزوميات الحرية وأعظم الضمانات التى تكفل لها البقاء والدوام ، وكما أن الدولة لكى تظفر باستقلالها وحريتها السياسية لابد لها من بذل الدماء ، والتضحية بالنفوس . . وعبور نهر من الدماء . . وارتقاء جبل من الأشلاء . . فكذلك الأمة . لكى تدعم حريتها الاجتماعية يجب أن تعبر إليها نهراً من العرق . . وترقى جبلا من الأعمال ، والكبد ويجب أن يضحى بعض الناس بحريتهم فى سبيل حرية الشعب والأجيال . كما يضحى بعض الجنود بحياتهم فى سبيل انتصار الجيش .

(١) مما جاء فى «كتاب هتلر قال لى» لمؤلفه هرمان راوه شتنج لم يكن أحد ليخبر هتلر أبدا بالحقيقة المقلقة . فكانت التقارير الملونة بالألوان المحببة إليه تدفعه إلى الامام فى طريق الدمار . وقد بدأ فى ذلك بالتصغير من شأن المصاعب وبالتعظيم من شأن الأخبار السارة مع التلاعب والتحوير الخفيف فى عبارات التوكيد التى يروون بها الحوادث ثم انتهى الأمر بأن أصبح ما يقال انما يختلق اختلاقا فيبنى من أوله إلى آخره على الأكاذيب .

إن العـالـم يقـبل على عـهـد حـرية . . واسـتـغـلال جـديد لِلقـوى الكونيـة ، والطبيعية . . وذلك الكلام هو ما تمس إليه حـاجتنا ، لأننا نشاهد الشرة والإسراف فى كل شئ فى التدخين ، فى الشراب ، فى اللهـو ، . . . ولأننا نلمـح فى الأفق بوادر الأنانية والطمع واسـتغلال الغنى للفـقـيـر ، واسـتـعـبـاد القـوى للضـعـيف فـإذا لم تصلح هذه الأوضاع . فـإن الحرية لا تكون سوى الزيت الذى يلقى على اللهب . . يزيده اشتعالا واتقاداً حتى يدمر ما حوله . .

* * *

الفصل الثالث

النظام

بعض الناس يسمعون نصف الحديث ، ويقرأون الصفحة الأولى ، ويتخذون من الدفاع عن المبادئ والتظاهر بالشدة والصلابة هواية محببة . . . هؤلاء لا يفهمون سببا لوضع النظام بين مبادئ الدولة الديمقراطية الجديدة ويظنون أننا نهدم ما بنيناه فى الفصل السابق وهم - كما هو دأب المقلدين - يغالون ويتشددون فى ذلك وينسون أنه لولا النظام لما كانت هناك مجتمعات على الإطلاق ، ولما كان هذا التقدم الإنسانى السريع الذى قام على التبادل المشترك وبفضل التنظيم الذى اتبعت قواعده منذ آلاف السنين .

والدولة هى وليدة التنظيم ، فعلى اختلاف الآراء فى نشوئها نجد أنها تجتمع أخيرا فى رغبة المجتمع الأول فى تنظيم شئونه وذلك لا يدل على أن الدولة هى وليدة التنظيم فحسب ، ولكنه يدل أيضا على أن النظام صفة ثابتة فى نفس الإنسان .

والواقع أن الحرية المطلقة كلمة مضللة لا وجود لها ، والحرية بدون تنظيم متعسرة الوجود فى المجتمعات لأن طبيعتها تنافى ضرورات التجمع ، ومن السهل أن نتصور الحرية المطلقة فى غابة كثيفة ، يستطيع الإنسان أن يختار أجمل شجرة فيها ليقطع أخشابه منها ، ولكن من الصعب أن نتصور هذه الحرية المطلقة وحدها تدفع

شخصا ما لأن يختار أجمل منزل فى أحسن شارع ليسكنه .

وذلك يوضح شيئا ما ـ المعنى الذى نرمى إليه بكلمة النظام ، فالنظام فى الديمقراطية الجديدة هو تنظيم للحرية فهى الأصل وهو الفرع وإليها تعود الحضارة وبه يظهر المجتمع ، والجمع بينهما ضرورى ولازم وهو سهل أيضا وإن تصور الناس عكس ذلك .

ففى الناحية الاجتماعية يمكننا أن نذكر مثلا بسيطا لما يجب أن يكون عليه الجمع بين الحرية والنظام فأنا إذا قبلت دعوة إلى حفلة ساهرة ينص فيها على الحضور بلباس السهرة ، فمن النظام أن ألبس هذا اللباس ، ومن النظام أن أذهب فى الميعاد ومن النظام أن آخذ مكانى المعين . .

ولكن النظام لا يفرض على أن أشرب خمرا إذا كنت محاربا للخمور أو أؤيد كلام الخطباء إذا خالف عقيدتى وإذا كنت فى إنجلترا فالنظام يحتم على ألا اخرج «بالبيجاما» ولكنه لا يحتم على أن أتجنس بجنسية أو أومن بدين أو أعتقد فكرة . . .

ومع كل فإذا اعتقد أحد الناس أن الخروج «بالبيجاما» هو وحده الذى ينقذ العالم من مشاكله فإنه يستطيع أن يخرج وعندئذ سيقول كل الناس «يا للعار» ولكن رجل البوليس لن يقرب منه لأن النظام فى الناحية الاجتماعية يعتمد على العرف والتقاليد والرأى العام وليس على القوة . . .

وفضلا عن ذلك فان هذا الرجل لم يتعد حريته الشخصية وقد يكون شاذا إلا أن ذلك لا يتيح لنا أن نحكم عليه ومما يوضح لنا لم

نفهم بعد لا الحرية ولا النظام أننا فى حياتنا ننهج على منهج يخالف تماما الأمثلة السابقة ، فنحن لا نفهم الحرية - لذلك ننظر إلى الشخص حسب مذهبه وعقيدته وفكرته ولا نتسامح فى ذلك أقل مسامحة ، ونحن لا نفهم النظام - فلا نبالى بالحضور بلا دعوة ، أو التأخير بلا عذر أو الخروج بالبيجاما . .

إن أهمية النظام البالغة تستمد ، فى الناحية الاجتماعية بصفة خاصة من أنه يحول دون الفراغ والفوضى بتحديده أوقات الفراغ وشغلها ، والفراغ والفوضى هما شر ما يقابل الشاب فى مستهل حياته ، لأنهما يولدان فى نفسه خيالات الكسل والشهوة والتفاهة وغيرها من المشاعر السهلة التى تمت إلى الغرائز الأولية والفطرية . . وليس هناك شخص يستحق الرثاء أكثر من شخص غير منظم ، فقد يكون ذكيا ، وقد يكون موهوبا ولكنه يفقد ثمرة هذه المواهب ما لم يكن منظما مواظبا على ما تعوده من عادات . . قديرا على أخذ نفسه بما يريد ، ولا سيما وأن النظام موهبة لاتتاتى إلا بالتمرين الطويل والنشاة منذ الصغر حتى ليكاد يكون من المستحيل على من لم ينشا فى جو من النظام ، ومن لم يتمتع بتربية نظامية أن يكون فى مستقبل حياته منظما ما لم يكن ذا قوة خارقة . .

* * *

وفى الناحية السياسية يمكن الجمع بين الحرية والنظام بل أن هذا هو الوضع الوحيد السليم لأن الحرية السياسية والنظام جزءان يكمل بعضهما البعض - والنظام هو حارس الحرية وراعيها ، والحرية هى ضمان بقاء النظام واستمراره .

والأمثلة التاريخية على ذلك كثيرة ويمكننا أن نقول إن الاستبداد (وهو الصورة المشوهة للنظام) هو وليد الفوضى (وهى الصورة المشوهة للحرية) ، فنابليون هو تلميذ الثورة الفرنسية كما أن هتلر يدين للفوضى التى أعقبت حرب ١٤ - ١٨ وانتشرت فى المانيا بإظهار دعوته ونجاحها .

ولنفرض فى دولة ما أن الحريات منحت لجميع الأفراد بينما انعدم تنظيم الدولة . فإن الذى يحدث بعد ذلك لابد أن يكون أحد أمرين :

الأول ـ هو أن يكون النظام الخطوة التالية للحرية إذ لا يكاد كل فرد يتمتع بالحرية حتى تهاجمه المسئوليات التى عليه وحده القيام بها بصفته حرا . وبالتالى مسئولا ، عندئذ يجد أنه مضطر إلى انتهاج خطة منظمة للقيام بعمله ولاستثمار حريته ، وللتعاون مع الغير ، وذلك هو نفس ما نرمى إليه بكلمة النظام .

الثانى ـ أن تكون الفوضى هى الخطوة التالية للحرية ، وذلك عندما يفهم كل فرد الحرية على أنها حرية الفرار وحرية الأهواء والشهوات ، فالفلاح لا يرضى أن يكون فلاحا ، والموظف يعتقد أنه مظلوم مرهق ، لا يكافأ بقدر ما يعمل ، والتلميذ يتهرب من دروسه ومدرسيه والعامل ثائر على المجتمع والتقاليد يظن أنه وحده الشهيد الذى ضحى بمصلحته على مذبح الرأسمالية . هؤلاء جميعا لا يلبثون أن يغادروا أمكنتهم ، ويركبوا رؤوسهم ، وتتناول أيديهم العابثة ، وألسنتهم المثرثرة كل شئ بلا تمييز ، فلا يلبث المجتمع أن ينهار ويسقط ككل بناء أساسه الرغبات الطارئة ، والأنانية والفوضى والشهوات .

وعندئذ يظهر الديكتاتور ، ويفرض استبداده وطغيانه فلا يوجد النظام وإنما يوجد الاستبداد والفرق شاسع . وإذا فرضنا أقمنا النظام وقيدنا الحرية فهناك حالتان أيضا :

الأولى : أن يكون النظام حسنا وفى هذه الحالة لا يمكن الانتفاع بفوائده لأن الانتفاع رهن الاقتناع بهذه الفوائد ولا يكون الاقتناع إلا اذا ابيحت حرية الفكر . . وكذلك لا يكون النظام صالحا إلا اذا وجد الرجال الذين يطبقونه بإخلاص وعلى خير وجه ولابد لظهور هؤلاء ووجودهم من الحرية . . وإلا فلن تتحقق فيهم صفات القوة والارادة والابتكار .

الثانية : أن يكون النظام سيئا وفى هذه الحالة يعم ضرره وتتفاقم عواقبه لعدم وجود الحرية . . .

* * *

بقى علينا أن نعرف ما هو النظام وقد سبق أن قلنا عندما عالجنا موقف الفرد من الدولة أن هناك رأيين .

الأول : يقضى بأن يكون الفرد جزءا لا يتجزا من الدولة ووسيلة من وسائلها ، ولا يكون له وجود مستقل عنها .

الثانى : يقضى بأن يكون الفرد كلا مستقلا عن الدولة تحتفظ له بحرياته كاملة لا تمس . . .

والأول يتمثل فى النظم الفاشستية والنازية والشيوعية ، والثانى يتحقق فى الديمقراطية ، وقد شرحنا فى الفصل السابق مزاعم الديكتاتورية . . . وموقفها من الفرد ، وبقى علينا أن نشرح موقف

الديمقراطية من الفرد لأنه هو الذى سيحدد عنصر النظام .

إن الديمقراطية مع الأسف تنوء بميراث ثقيل من الذكريات المؤلمة ، ولم يكن تاريخها الطويل سوى نضال مع الحاكمين المستبدين الذين كانوا يتولون مقاليد الأمور بلا قانون يحد من طغيانهم أو يكبح جماحهم .

وقد أثرت هذه الوراثة فى الديمقراطية فجعلت همها أن تقيد الحاكم وان تضع فى وجهه الحواجز حتى لا تمكنه من الاستبداد واطلاق يده فى الامور كما أثرت فى فكرة الجمهور عن الحكومة ، وجعلت الناس ينظرون اليها كما لو كانت عدوة لهم ، تريد نهب أملاكهم وابتلاع ثرواتهم . . وقد كتب جون استيوارت ميل[1] يشكو من نفور الناس من تدخل السلطة التشريعية والتنفيذية ، وقال إن ذلك ليس ناشئا عن احترام المجتمع لاستقلال الفرد ، بل هو ناشئ «عن تلك العادة القديمة التى لا تنفك باقية بيننا حتى اليوم - وهى اعتبار الحكومة خصم الرعية فالأكثر هنا لم تتعلم بعد أن سلطة الحكومة هى سلطتها وان آراء القائمين بالأمور هى آراؤه . . . »

وقد كان ذلك حوالى سنة ١٨٥٨ ومنذ عشرين عاما قال عالم انجليزى معاصر إن غرض الديمقراطية يتلخص فى الصيحة الشعبية (اننا لن نستغل بعد الآن . . .)

لهذه النشأة التاريخية يعود الموقف الذى تقفه الدولة الديمقراطية من الفرد فهى وأن كانت تترك له حريته إلا أها تقف منه موقفا سلبيا محايدا

---

(١) كتاب الحرية تأليف جون استيورات ميل ص ١٣ .

والناس بدورهم يحولون دون تدخل الحكومة ويتوهمون أن كل تدخل سيقابله حتماً انتقاص من حقوقهم ، أو تقييد لحرياتهم ، أو فرض لضرائب جديدة ، وهم لا يصدقون أن الحكومة تسعى إلى افادة الفرد ، بدون أن تحاول الكسب من ذلك أو اقتضائه الثمن . .

على هذا الوضع الخاطئ تحدد موقف الفرد فى الديمقراطية وبإصلاحه يتحدد موقف الفرد فى ديمقراطيتنا الجديدة. . .

وهذا الموقف الجديد متناه فى البساطة ، فالفرد هو الذى يعطى الدولة قوتها وحياتها فلا أقل من أن تكون الدولة فى خدمته وتكرس جهودها له ، وهذا الشعار «الدولة فى خدمة الفرد» هو كما ترى العكس تماما للرأى الديكتاتورى الذى يفنى شخصية الفرد فى شخصية الدولة ، ويطالبه بأن يكون عبدها الذى لا يتحرر من رقها .

وقد فشل المبدأ الديكتاتورى فى أن يقيم المجتمع الثابت الموحد ، لأنه فى رغبته السريعة فى إقامة البناء نسى أنه يتكون من لبنات صغيرة ، وأنه يجب أولا أن تكون هذه اللبنات صالحة وملائمة ، ولم ينجح فى أن ينسى الناس مصالحهم أو يزعمهم على تضحية لا يريدونها أو يساهموا فى عمل اجتماعى لم يفهموا حكمته . . .

والمجتمع الديمقراطى هو الآخر غير منظم . حقا إنه خير من المجتمع الديكتاتورى ، فإن الحرية على الأقل متوفرة فيه ولكن النزعة الفردية التى تستولى على النفوس وتشتط أحيانا تجعله يشكو المنافسة الحادة الشديدة التى تستنزف دماءه وحيويته ، ولا سيما وأن الدولة تقف على الحياد ولا تتدخل فى شئ .

وتنظيم الديمقراطية الجديدة وحده هو الكفيل بأن يوفق بين هذين الرأيين المتناقضين ويجمع بين الفرد النشيط القوى الذى يتمتع بحريته ، وبين المجتمع المتناسق الذى يسوده النظام . ومنطقها فى ذلك أنه ما دام يحق لنا أن نثق بالإنسان بصفة عامة ، وإنه أميل للخير منه للشر ، وللصلاح منه للفساد ، فمن الطبيعى أنه عندما يرى الدولة تحترم إرادته ، وتطلق حريته ، وتساعده دائما أن لا يضن عليها ببعض التضحيات التى تقتضيها ضرورة المجتمع ، وسوف يقبل من تلقاء نفسه القيام بها ، مطمئنا إلى أنه يؤدى واجبا وأنه يكسب ولا يخسر إذ أن ثمرة التضحيات ستعود إليه . وإذا لم ينتفع بها هو فسينتفع بها أبناؤه وأحفاده ولابد أن نشير إلى أن الدولة فى الديمقراطية الجديدة تتولى التوجيه والتنظيم ، وليس العمل والتنفيذ ، وانها تشرح رغباتها وأعمالها لكل الشعب بمنتهى الوضوح وتستعين بالهيئات الشعبية ومن المحتمل أن تلجأ إلى القضاء للحكم فى المنازعات المستعصية ، وعندما يصدر كلمته يجب احترامها ومن هذا يتضح لنا أن الديمقراطية الجديدة لا تحدد لنا نظاما ما بعينه ، وإنما فكرتها هى أن النظام يجب أن يسير جنبا إلى جنب الحرية ، ويجب أن يعطى نصيبا من الاحترام يماثل نصيبها . وهى تؤمن بأن كل نقص فى الحياة لا يعود إلى الحياة نفسها وإنما إلى النقص فى التنظيم وإن كل اضطراب فى شئون الدولة يمكن أن يعالج بالنظام والتعاون . وهى لا تؤمن بوجود مشاكل مستعصية الحل ، ما دام هناك نية معقودة على حلها ، وتعاون بين الأفراد والهيئات على ذلك . . .

وليس ثمة شك فى أن هذا النظام لا يقوم إلا بمساعدة التربية

النظامية ، وبعد رفع مستوى الفرد المادى والمعنوى ، وتنمية روح التضحية والولاء والعواطف الكريمة فى نفسه ، كما أنه سيستند إلى عنصرين هامين هما التقاليد والزعامة . فالتقاليد هى الميراث الاجتماعى للأمة ، وليس من الصواب التحلل منها مرة واحدة ، فإنها تقوم بمهمتها حتى تشيخ فتترك مكانها لتقاليد جديدة ويتم ذلك تدريجيا وبصفة قد لا تخلو من العنف . ولكن يجب ألا تصل إلى حد الثورة ، إذ أن حاضر الأمة مرتبط بماضيها ، ومستقبلها رهن بحاضرها .

وأما الزعامة فإنها عنصر يجب ألا ينعدم فى الديمقراطية وليس من الضرورى أن يكون الزعيم سياسيا فنحن نريد زعماء كقضاة الصلح فى كل ناحية من نواحى النشاط الاجتماعى ومهمة هؤلاء الزعماء قيادة الجماهير وتوجيههم نحو الهدف الصائب الذى يرونه قبل أن يراه الناس أو يبرزه الواقع .

وتقدير التقاليد هو تقدير للتاريخ والتراث ، وتقدير الزعماء هو تقدير للمواهب والمبادئ .

وعلى ذلك يكون التلخيص النهائى للجمع بين الحرية والنظام كالآتى :

الحرية فى المسائل الفردية والنظام فى الأعمال الجماعية ، فإذا اختلفا تفضل ناحية النظام . لأن التضحية أعظم من الأنانية ولأن الشعب أكبر من الفرد . ولأن الإيثار أجمل من الأثرة .

وجهاز الدولة هو الذى يدير ذلك العمل لخدمة الفرد الذى ينظر

إليه آونة كفرد واجبات . وآونة أخرى كمواطن عليه تبعات .

* * *

ولنذكر على سبيل الاستشهاد مثالين لما يجب أن تتدخل فيه الدولة ، يتعلق أولهما بالزواج ، والثاني بالمنازل والمبانى .

فعن الأول تؤمن الديمقراطية الجديدة بأن الأسرة هى خلية المجتمع ، ولهذه الصفة لا يمكن للدولة أن تترك شيئا يهددها أو ينشئها ضعيفة عليلة ، والزواج هو أداة تكوين الأسـرة ، والأفـراد المصـابون بالأمراض الجنسية وغيرها من الأمراض الوراثية يتزوجون بلا قيود ويقذفون العالم بنسل ضعيف مشوه مريض . . .

ولن أقول إن الدولة ستتدخل لصيانة المجتمع ، والا لحق لها أن تتدخل أيضا فى سبيل إخراج جيل أقوى وأصح ، ولكنى أقول إنها تتدخل بصفتها الممثلة العامة للحرية ، المدافعة عن العدل ، المحاربة للظلم والتجنى ، وزواج فرد ضعيف مريض هو أكبر جناية يفرضها فرضا على أبنائه الأبرياء الذين يردد كل منهم قول الشاعر :

هذا جناه أبى على وما جنيت على أحد

فالدولة تدافع عن الحرية هؤلاء الأطفال لأنها تعلم أنهم لو خيروا لما اختاروا المرض ولافترضوا أن حقهم الطبيعى هو أن يولدوا أصحاء كما يولد سائر الأبناء .

ولأن تدخل الدولة هو لهذا السبب فقط ، ولأنها لا تريد أن تجرح الحرية الشخصية إلا عندما يكون التهديد فعالا وحاسما ، فإنها تبيح زواج أمثال هؤلاء المرضى على شرط أن يعمقوا أولا ، فلا يجنون

على أحد ، وبعد التاكد من أن الزوجة البالغة الرشيدة تقبل زواجها من هذا المريض العليل .

وعن المثل الثانى فلا بد أننا قد لاحظنا هذه الكهوف والمغاور التى يسكنها الفقراء ، والتى هى عامل هام من عوامل الضعف والمرض وانحطاط المستوى ، والدولة لا تعارض من يرغب فى الزهد والتنسك ، ومن لا يأنف أن يسكن جحرا كالفأر ، ولكنها تمانع فى أن يفرض على الناس سكنى هذا البيت ، وصحيح أن أحدا لا يرغم الناس ، على أن الإرغام يحدث فعلا من تلقاء نفسه عندما تكون المساكن كلها أو معظمها من النوع ، فالمستاجر الفقير فى هذه الحالة مضطر إلى السكن فيها .

وكانت الدولة تستطيع أن تتساهل مع الأفراد الذين يبنون لأنفسهم بيوتهم ولا يعرضونها للإيجار ، لولا أن البيوت تبقى بعد فناء بناءها ، وبذلك يكونون قد فرضوا على غيرهم يسكنوا بيوتهم المتهدمة .

والشروط التى توجب الديمقراطية الجديدة توفيرها فى المنزل لكى يكون صالحا هى شروط قاسية ودقيقة ، فنحن نريد أن نرفع مستوى المعيشة ونتيح للفرد فرصة الاستمتاع بكل ما يقدمه العصر الحديث من وسائل ترفيه وراحة وليس كثيرا على رجل ينفق خمسة آلاف من الجنيهات ليبنى منزلا أن يضيف اليها مائة أو مائتين ليوسع دورات المياه والتليفون والراديو فى كل شقة .

نعم . . ليس هناك مبالغة فى هذا الكلام ، فان البيوت لا تبنى لتهدم وانما لتعيش وتبقى ويجب علينا أن نحسب حساب المستقبل ،

وهل تستكثر تليفون وراديو فى كل شقة فى الزمن الذى ينادون بسيارة لكل عائلة . . ومع ذلك فيمكن بسهولة تحقيق ذلك بوضع (سويتش) كبير للتليفون ، وجهاز أساسى للراديو يتفرع منهما تليفونات فرعية ومكبرات .

* * *

ويجب أن يكون هناك تنظيم أولى يشمل كل الأفراد ، وذلك بأن يكون لكل فرد بطاقة شخصية وأن يعرف عند بلوغه سن العشرين الحقوق والواجبات التى على المواطن حتى يمكنه أن يحدد مركزه ، ويعلم حقوقه فيحافظ عليها ، وواجباته فيقوم بها ، ويحس بما هو أعظم من ذلك ، وهو أنه فرد فى الدولة ، وجزء من الكل التاريخى العظيم الذى عمر هذه البلاد وحرث أرضها ، وأقام مبانيها ، وقضى نحبه بها ، وأنه وسط الصداقات الحاضرة ، والذكريات الماضية ، والأمل فى المستقبل ليس بالفرد التائه أو الشخص الضائع بل أن وراءه دولة تدافع عنه وتعمل له .

الفصل الرابع

العدل الاجتماعى

تتيح لنا دراسة العدل الاجتماعى الكلام على ناحية من ألمع نواحى الديمقراطية الحديثة ، ومظهر من أسمى مظاهرها ومسايرة آخر تطوراتها واتجاهاتها التى يعلق العالم آمالا كباراً على تنفيذها .

اتصفت الديمقراطية منذ إعلان العهد الكبير ، وقيام الثورتين الفرنسية ، والأمريكية بالسمة السياسية . وكانت كلمة ثورة أو نهضة أو حقوق تنصرف إلى المعنى السياسى .

وقبل الاشتراكية لم تظهر حركة اجتماعية أو أقتصادية يعتد بها ، وقد نشبت عدة ثورات دينية كان همها الأول إصلاح الدين قبل إصلاح الشعب . . وتخليص المبادئ من الخرافات قبل إنقاذ الناس من الحرمان والاضطهاد ، وبالطبع أثرت هذه الحركات بطريق غير مباشرفى الناحية الاجتماعية . ولكنها بصفة عامة كانت أشبه بالحركات العلمية منها بالإصلاحات السياسية أو الشعبية . .

وكان ذلك طبيعيا جداً . ففى العهد الذى كانت فيه سلطة الملوك مطلقةفى استعباد الناس ومصادرة أموالهم . وفرض الضرائب عليهم والتصرف فى دخل الدولة كما لو كان دخلهم الخاص . كانت أعظم آمال الشعوب لا تتناهى إلى أكثر من إصلاح هذه النواحى ، والعمل

على توقى أخطارها والحد من سلطة الحاكم . والفصل يبن شخصيته الخاصة ، وبين شخصيته المعنوية كرئيس للدولة فانحصر جهادها فى الناحية السياسية واعتبرت أن منح حق الانتخاب للجماهير . وتأمين حرياتهم من الاعتداء . وأموالهم من المصادرة تحقيقا كافيا لأهداف الديمقراطية . .

يضاف إلى ذلك أن ضآلة مركز الشعب فى الوجود الحيوى للدولة فى هذه العصور . وتقلد السلالات الارستقراطية للحكم على الطريقة الإقطاعية واستئثارهم بكل أسباب القوة والمنعة والثروة وتملكهم للأراضى الزراعية . . كلها أسباب القوة ساعدت على بقاء الأوضاع الاجتماعية القديمة فلم يخطر للشعوب وهى تعمه فى ظلام الجهل والضعف والذلة والمسكنة ، وتنوء تحت أثقال الضرورات والتقاليد والخرافات التى قيدت خطواتها أن تطالب بحياة أقوى وأرفع من حياة الكفاف التى قنعت بها وارتضتها . .

كانت هذه حالة أوروبا عندما ظهرت فى الأفق تباشير عهد جديد بدأ بنهضة علمية ثم ثنى بانقلاب صناعى ثم ثلث بثورة اجتماعية . ففى الوقت الذى كان يعمل فيه كوبرنيكوس وجاليليو . وكبلر فى ميدان الفلك كان بيكون وديكارت يضعان أسس فلسفة علمية واقعية . مما ساعد على أن يظهر فى القرن الذى تلى ذلك كثير من العلماء والمكتشفين والمخترعين مثل هرشل وبريستلى ولافوازيه ودايفى وجيمس وات وفارداى وكانت ميزة جهود هؤلاء العلماء هى الجمع بين العلم والعمل وتطبيق نظريات الأول على طرق الثانى . فكان ذلك بدأ الدور الثانى من النهضة وهو الذى يسمونه بالانقلاب

الصناعى . الذى لم يقتصر فى الحقيقة على الناحية الصناعية بل شمل كافة نواحى الحياة . ولو شطرنا تاريخ العالم شطرين وسمينا الأول منهما العالم القديم وسمينا الثانى «ما بعد الانقلاب الصناعى» بالعالم الجديد لما كانت هناك مبالغة . . .

وظهرت ثمرة هذه العلوم والاختراعات فى ميدان الصناعة فاخترع مكوك كاى سنة ١٧٣٣ ومغزل هارجريفز سنة ١٧٢٨ وآلة وات الميكانيكية سنة ١٧٨٥ والنول الميكانيكى سنة ١٧٨٥ وتلا ذلك استخدام الحديد والفحم بكثرة هائلة ثم دخلت الكهرباء ميدان القوة المحركة وما جاءت سنة ١٨٩٠ حتى شاع استخدام الآلات فى المصانع . وانتشر أسلوب العمل الجديد . . .

ولم تقل الآثار الاجتماعية لهذا الانقلاب عن الآثار الصناعية ، وكما قضى على الصناعة اليدوية فإنه زلزل الأوضاع الاجتماعية فأزال ارستقراطية النبالة والكهنوت ، ووضع مكانها ارستقراطية أخرى تقوم على العلم والصناعة ، ويمثلها العلماء والممولون . . ومزق الروابط القديمة التى تعتمد على العقيدة والإيمان وأحل مكانها فلسفة علمية . . فلو تجاهلنا قانون الجاذبية لكان يجب أن تتغير نظرتنا إلى الكون . . وأن نزيل من الوجود كل الآلات التى تعمل بمقتضى قوانين رياضية تعود فى النهاية إليه . . واستيقظت الشعوب على هدير الآلات واجتمعت زرافات ووحدانا فى المصانع ، وهناك أمام الآلات التى تصنع العالم الجديد ، إنهتك ستار الغفلة والبلاهة عن الجماهير ، وأدركت أن الحكم ليس هو أعظم القوى ، وأن السياسة ليست هى الفن السحرى الذى اعتقدت أن النبلاء يتوارثونه مع الدم

ابنا عن أب . . وأبا عن جد . . فهبت تطالب بنصيبها فى الحياة الكريمة وحقها فى الحكم والسياسة .

وكان المجتمع القديم يتماسك بفضل ارتباط الفلاحين بالأرض وإيمانهم بالحق الإلهى لسادتهم أما المجتمع الحديث فإن وجود العمال فى المدن . وتجمعهم فى المصانع قرب الآلات المتجة ، وإدراكهم لسر الصناعة ، واقتصار العلاقة بينهم وبين أصحاب المصانع على الناحية التجارية . . كل هذه العوامل كان من شأنها أن تغرى العمال على الثورة . . وتسهل لهم الاستيلاء على السلطة ولا سيما وقد كانت سياسة الملاك والنبلاء عقيمة إذ أقبلوا بروح استغلالية يحشرون مئات العمال فى المصانع القذرة الرطبة ، المظلمة . . ويرغمونهم على العمل عشرات الساعات لقاء دراهم معدودة .

فكان يجب أن تتجه جهود العمال وجهة السياسة حتى يستطيعوا تقلد أزمة الصناعة وتنفيذ آرائهم فيها . والقيام بهذا العمل العظيم هو ما تكلفت به الاشتراكية . . وزعيمها الأول «كارل ماركس» .

ولد كارل ماركس بالمانيا سنة ١٨١٨ واستمع فى شبابه إلى «هيجل» عندما كان يلقى محاضراته المشهورة فى الفلسفة والاجتماع . وتأثر به إلى حد كبير ، على أنه قلب نظريته فى الفلسفة . فقد كان هيجل يرى سبق الفكرة وأفضليتها على المادة ، التى ليست إلا صورة عملية للفكرة فجاء ماركس وقال بعكس ذلك أى أن المادة هى التى تكيف البيئة وتغير الأوضاع . وتؤثر أخيرا فى الفكرة . .

وكرس ماركس حياته لنشر هذه الفلسفة وتنفيذهاعملياً فى وقت

واحد . فكتاب «رأس المال» يمثل الشطر الأول وبيانه الاشتراكى «يا عمال العالم . . اتحدوا» يمثل الشطر الثانى . وقد استطاع بفضل جهاده حتى موته ، فقيراً غريباً فى لندن ، أن يضع أسس الفلسفة الاشتراكية . وأن يجعل منها بناء ثابتاً شامخاً . . ونهجاً مستقيما واضحا بعد أن كانت لا تعدو الأحلام المثالية . والآمال الخيالية فى عهد «برودن» و «بلان» و «فورييه» و «سان سيمون» كما استطاع أن يجمع طبقة «البلوريتانيا» على بيانه ويوحدهم ويشعرهم قوتهم واقتدارهم . ولم يمت حتى كان قد استطاع إخراج كتابه «رأس المال» وتاليف الجمعية الاشتراكية الدولية سنة ١٨٦٤ واعتبر الأول كتاب الاشتراكية المقدس . ولم يضعف من قيمته خطأ كثير من نظرياته فقد كان شأنه شأن الكتب العالمية التى تشعل الثورات . ولا تثبت للنقد الدقيق . أما الجمعية الاشتراكية الدولية فقد كان آخر اجتماع لها فى برن بسويسرا سنة ١٩١٩ وكان لها أثر كبير فى الأحزاب الاشتراكية التى ظهرت فى مختلف البلاد والأقطار .

فلما ظهر لينين على المسرح ، وجد أن الأفهام قد تهيأت لقبول الاشتراكية كمذهب سياسى . ولم تكن روسيا هى أليق البلاد للثورة الاشتراكية لأنها كانت بلاد أرض وفلاحين ولم تكن قوانين رأس المال وبراهينه الرياضية لتلقى نجاحا كبيراً ، ولكن كلمة «سيبريا» كانت أعظم أثرا فى قيام الثورة من «رأس المال» إذ كانت رمزاً لظلم قياصرة آل رومانوف وأستبدادهم . فرحبت الجماهير بالاشتراكية . كما كانت سترحب بأى ثورة أخرى تقوم للانقاذ والحرية .

هذه هى بصفة موجزة قصة الاشتراكية ، وهى من ناحية أخرى

قصة دخول العدل الاجتماعى إلى الميدان السياسى فقد تناست الديمقراطية العدل ، فحق عليها العقاب . ولكن الاشتراكية مع هذا كانت عقابا غير عادل .

وبيان ذلك أن الاشتراكية ، كما رأينا ، مذهب اقتصادى ومادى ، يتسلح بالأرقام . ويبرهن بقوانين الرياضة ، ويؤسس فلسفته على قواعد الاقتصاد السياسى الذى احتضنه الاشتراكيون وخصوه ببحوثهم وأقلامهم [1] ، فلما تقلدت أزمة الحكم ، لم تحكم بالأصول التى تقضى بها السياسة وإنما بالأصول التى يقضى بها الاقتصاد فجعلت الدولة شركة تجارية كبرى . شعارها فى المساواة «من كل بحسب قوته . . ولكل بحسب حاجته» أو «كل من يعمل نفس العمل يحصل على نفس التمتع» ورأت أن الحرية السياسية إذا لم يدعمها عدل مادى فإنها تكون سخرية بالحرية أو على حد تصوير أحد الكتاب «حرية الحجر فى سقوطه من أعلا الى أسفل» .

وأينما قلبت الفلسفة الإشتراكية فإنك لا تجد فيها أثرا للإنسان كغاية فى ذاته ، أو ذكراً لمعنوية أو تقديراً لكرامته كفرد لأن إيمانها فيما يشبه الجبر بقوة العوامل المادية التى تسير المجتمع جعلت إصلاحها كله يدور حول إصلاح هذه العوامل أو التحاليل عليها فإذا ضمنت للفرد

---

(١) نلفت أنظار القراء إلى هذه الظاهرة الهامة ، وقد ظهرت تسمية «الاقتصاد السياسى» أول مرة فى القرن السادس عشر عندما ابتدأ الاقتصاد يؤثر فى الدولة . وكان أول مذاهبه مذهب التجاريين الذين يرون فى الذهب والفضة عماد الثروة ، ثم المذهب الحر الذي كان شعاره «دعه يمر ، دعه يعمل» ثم أخذ ينحو نحو اشتراكياً بفضل جون ستيورات ميل (١٨٥٦-١٨٧٣) وماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) وغيرهما .

العمل ، وإذا كافأته بالجزاء العادل ، فإن ذلك فى مذهبها هو كل العدل .

وإننا لنعجب حقا عندما نرى أن معانى كلمة «العدل» تختلف حتى ليصير العدل فى معنى هو عين الظلم فى معنى آخر فملوك الشرق الأقدمون لم يفهموا من هذه الحكمة التى اتخذوها شعاراً لهم « العدل أساس الملك» سوى إبقاء طبقات الشعب كما هى . ومحاولة العدل فى حدودها . فيعامل الفلاح كفلاح والأمير كامير . وقريب من ذلك أفلاطون الذى قال إن العدل يتحقق فى الدولة عندما يقوم كل فرد بالدور الذى خصص له ، ولما كانت كثرة الشعب ستبقى فى القاع . فإنه لم يتورع من التمويه عليهم بأسطورة المعادن أى أن الناس كالمعادن ، بعضهم كالذهب والفضة . والبعض الآخر كالحديد والنحاس .

أما الديمقراطية فترى أن العدل يتعلق بالادارة والفكر قبل تعلقه بالعمل والنظام ويقترن بالحرية اقترانا تاماً بحيث يكون من المستحيل أن يعارضها . وكلامنا هنا على الحرية الصحيحة فى الدولة وليست الحرية المطلقة فى الغابة وقد سبق أن وضحنا ضرورة تعادل الحريات . وعدم جور جزء منها على آخر . فإذا أخلفت ذلك فإن إصلاحها يكون باسم الحرية . والعدل فى ذلك كالنظام فالأول تعادل الحريات والثانى تنظيم الحريات أى أن الحرية فى عالم النظريات هى النواة التى تدور حولها المبادئ كما أن الإنسان فى عالم الحياة هو الغاية التى تسخر له كافة أنواع الحياة الأخرى .

ذلك من حيث المبدأ ، على أن دراسة الناحية التنفيذية للمبدأ لازمة

لمعرفة نتيجة نجاحه أو فشله ، صوابه أو خطئه .

فهناك مبادئ جميلة براقة بيد أنها غير قابلة للتنفيذ . وأخرى نابية المظهر ، ثقيلة الوقع . وفيها كل الخير للناس عند التنفيذ .

والأساليب الاشتراكية لتنفيذ ما ترتئيه عدلا ، إذا حكمنا عليها من أساليب روسيا السوفيتية ، لا تختلف عن الأساليب الديكتاتورية . وثمة تقارب عجيب يجمع بين الثورة السوفيتية الروسية ، والثورة النازية الألمانية فليس هناك فرق بين الجابو الروسى والجستابو الألمانى . وبين محاكمات موسكو سنة ٣٦ - ٣٧ وبين حمام الدم الهتلرى سنة ٣٣ .وقد هلك فى روسيا بارادة السوفيتيين ملايين من الفلاحين كما أهلك الألمانيون ملايين من اليهود . وفى كلا النظامين يحكم مستبد طاغية وحزب واحد .

وتكمم الصحافة وتركز السلطة . وتنعدم المعارضة ويفرض على الفرد الخضوع الكامل لسيطرة الدولة التى توجه العلوم والفنون والاقتصاد .

فإذا كان ذلك هو ثمن العدل فى الاشتراكية . فإنها تكون صفقة خاسرة لأن كل شئ يفسد ويفقد لذته إذا فقدت الحرية .

والمجتمع فى الديمقراطية لا يحقق - هو الآخر - العدالة لأن الثروة والعمل يخضعان لقواعد العدل فأبناء الأغنياء يتوارثون الثروة . ويجدون الفرص المتعددة والمجال الفسيح فى المناصب والتجارة والصناعة والادارة فيزدادون غنى وتمكناً بينما يزداد الفقراء ضعفا لكثرة تناسلهم ، وانعدام حيلتهم وقلة الفرص التى تتاح لهم . وضيق

المجال أمامهم . فكأنما قد حكم عليهم بأن يعملوا عمالا أو فلاحين أو على أكثر تقدير «كتبة» فى المصالح والشركات والدواوين . . لا ينجو من هذا المصير إلا ذو القوة الخارقة والعبقرية الخاصة . ونظام الملكية بتفاعله مع نظام الزواج . وهما مما ليس للفرد أختيار أو إرادة فيهما - يحددان طبقات المجتمع . ويقرران مستقبل أغلبية الشعب . ويحفظان الثروة للأغنياء وأبنائهم . ويورثان الفقر لفقراء وأبنائهم .

فنظام الملكية والوصية والتوارث هى نظم فاسدة من وجهة العدل الاجتماعى . ولكن الديمقراطية لا ترى أن الوقت قد حان لالغائها ، لأنه ما لم يؤمن الشعب ، وبصفة خاصة الملاك والأثرياء والرأسمالية بوجوب تحقيق العدل الاجتماعى فإن إصلاحات الدولة لا تنجح إلا نجاحا جزئيا . وستأخذ صفة الرسمية . . وتضطر إلى وسائل الإرغام والجبر . وهى مما عبناه من قبل على الاشتراكية والديكتاتورية .

وحتى يأت ذلك الوقت ، تعمل الديمقراطية بوسائلها الخاصة لتحقيق العدل الاجتماعى مثل الضرائب التصاعدية على الإيرادات الضخمة ، والتركات الجسيمة وبهذه الطريقة تستطيع أن تحد من فساد الأوضاع الاقتصادية بل وأن تعيد توزيع الثروة لأن متحصلات هذه الضرائب ستوزع على الفقراء وحدهم فى شكل خدمات اجتماعية .

وهى تسمح بوجود الأغنياء ، ولكنها لا تسمح بوجود الفقراء . وتعمل لإثراء المعوزين . ولكنها لا تعمل لإفقار الأثرياء . وآخر ما يخطر لها من الوسائل هو مصادرة أموال الأغنياء وثرواتهم .

كيف إذن تحقق الديمقراطية الجديدة العدل الاجتماعى ؟ أنها تقوم

بمهمتين أساسيتين : الأولى الخدمات الاجتماعية والصحية وضمان التعليم بحيث يبدأ جميع الأفراد مزودين بالصحة والمعرفة والثانية تيسير العمل لكل فرد حتى لا يقعد به فقره أو خمول إسمه والتامين ضد البطالة . وتعيين الحد الأدنى للأجور .

* * *

والمهمة الأولى تشمل حداً أدنى للثقافة يجب أن يحصل عليه كل واحد . وصحة مطلقة لكل فرد من أفراد الشعب . وخدمات طبية لمنع الأمراض وعلاجها . واستعادة القدرة على العمل لكل أعضاء المجتمع ويجب أن تبدأ عناية الدولة بالفرد منذ ولادته ، وربما قبل ولادته ، وذلك بالتاكيد من صحة الوالدين ، وتسهيل الولادة فإذا ولد للأب أكثر من عدد محدد من الأبناء منح إعانة لكل ولد زائد ، ويدخل الأبناء رياض الأطفال ، والمدارس الأولية والابتدائية على حساب الحكومة ، والمدرسة الابتدائية المقصودة هنا هى المدرسة التى تزود التلميذ بثقافة أولية لا يصح للمواطن الجهل بها وربما استلزم ذلك رفع مستواها الحالى إلى منتصف الدراسة الثانوية .

وفى غير المدرسة الابتدائية كالمدارس الثانوية ، والجامعات تمنح الدولة بمقتضى قانون يسن لذلك المجانية والإعانات لكل من يظهر نبوغا وكفاءة من الفقراء .

وفى الصحة يجب على الدولة أن تعنى بالناحيتين الوقائية والعلاجية فتصدر القوانين اللازمة لمنع انتشار الأمراض كالأمراض المتوطنة فى مصر مثلا وتراقب صنع المواد الغذائية والمشروبات وتبيح

لكل فرد التردد مرة فى الشهر على عيادات مجانية ليطمئن على صحة جسمه ، وسلامة أعضائه وإذا مرض فإن الدولة تدخله مستشفياتها وتمنحه الإعانة والإجازة اللازمتين .

وكمثال لما تستطيع الدولة الديمقراطية فعله فى هذا المجال نذكر ماتقوم به انجلترا ، وإنما اخترنا انجلترا لأنها وكر الرأسماليين وعميدة دولهم ، فلئن كانت لم تحقق كل آمال الديمقراطية الجديدة ، فإن ما قدمته للفرد حتى الآن يفوق ما قدمته الاشتراكية بوسائلها البغيضة . .

فبالنسبة للتعليم عممت الدولة الانجليزية التعليم بحيث أصبح عدد الطلاب والطالبات الذين يواظبون على حضور المعاهد الحكومية ثمانية ملايين ، وتقدم وجبات الطعام واللبن مجانا للفقراء ، وتقدم هبات للنابغين من الطلبة المعدمين حتى يستطيعوا مواصلة دراستهم الجامعية تبلغ قيمتها مليون جنيه وكانت الدولة تنفق على التعليم عشرين الفا من الجنيهات سنة ١٨٣٣ فارتفع هذا المبلغ إلى ١٠٦,٨٠٠,٠٠٠ جنيها تجمع من الضرائب الحكومية والمخصصات المحلية ، لذلك لا نعجب إذا زعم أحد الكتاب الانجليز أن هذا النظام قد حقق ، بصورة هادئة ، انقلابا اجتماعيا .

وبالنسبة للصحة أنشات الدولة سنة ١٩١١ النظام القومى للتامين على الصحة وهو يضم عشرين مليون نسمة ، وهذا التأمين يشمل جميع العمال من سن ١٤ إلى ٦٥ من الذين لا يتقاضون أكثر من ٤٢٠ جنيها فى السنة ، وهو يقضى بأن يدفع العمال وأرباب المصانع أقساطا أسبوعية تكمل من مال الدولة ، والمبلغ الذى يجمع من هذا الطريق لا يؤمن المعالجة الطبية المجانية فحسب ، بل أيضا يضمن دفع

أجور أسبوعية خلال مدة العجز عن العمل والمرض ، وقد نشأ من تقدم الأساليب الصحية وزيادة العناية أن انخفضت نسبة الوفيات من الأطفال عام ١٩٠٠ من ١٥٤ ٪ إلى ٥٣٪ كما زادت نسبة الأعمار بين سنة ١٩٠١ وسنة ١٩٣١ من ٤٥,٩ سنة إلى ٥٨,٧ سنة وأمكن بفضل إعانات الحكومة بناء أكثر من مليون ونصف مليون بيت جديد خلال المدة ذاتها دون الالتجاء إلى الإعانات الحكومية .

وقد أنفقت انجلترا سنة ١٩٣٧ ما قيمته ٤٥٥ مليون جنيه على مخصصات الخدمة الاجتماعية وهو مبلغ يكاد يساوى نصف إيرادات الحكومة المركزية والسلطات المحلية الذى قدر بمليار جنيه ، وذلك فضلا عن الهبات التى تقدمها الهيئات المتطوعة والأفراد المتبرعون للمشروعات الخيرية كالمستشفيات مثلا التى يدخلها سنويا من هذا الباب وحده ١٧ مليون جنيه وقد بلغ فى عام ١٩٠١ ما أنفق على مؤسسات الخدمة العامة ١٩٢١ أرتفع المبلغ إلى ٢٠٥ مليون وبعد ستة عشر عاما أى سنة ٣٧ بلغ ٤٥٥ مليون جنيه .

وذلك يصور لنا تطور الديمقراطية ، وازدياد العناية بالنواحى الاجتماعية سنة بعد أخرى يستوى فى ذلك انجلترا وأمريكا اللتان تمثلان الديمقراطية حاليا .

والمهمة الثانية التى تأخذها الدولة على عاتقها فى سبيل تحقيق العدل الاجتماعى تختص بالفرصة ، والعمل ومشاكله المعقدة وقد تركنا الفرد بعد قيام الدولة بالمهمة الأولى فى السن الذى يقف فيه على مفترق الطرق ، فإما أن يدخل ميدان الحياة العملية وإما أن يواصل دراسته الثانوية والجامعية ، والفرق الأول من هؤلاء يحتاجون إلى

مساعدة الدولة وعنايتها . وإذا كان المحامى والطبيب والمهندس يسعدون فى حياتهم ويأتيهم رزقهم رغداً فإن العامل والصانع والفلاح والموظف الصغير يشقون فى حياتهم ويقف فى طريق تقدمهم ، الفقر ، وانعدام الفرصة .

هناك الآف من الناس يجاهدون فى سبيل إدخار مائة أو خمسين جنيها مدة عشرين سنة يضيقون فيها على أنفسهم أشد الضيق ويحرمونها من الضرورات فضلا عن الكماليات ليستطيعوا أن يبدأوا بهذا المبلغ حياة مستقلة ، وعملا خاصاً ولكى يشتروا به حريتهم من ربقة العمل المأجور ، والنظم الموضوعة لا ستغلال الفقراء واستعبادهم ، ولكنهم لا يكادون يبدأون حتى يشعروا أنهم أضعف من أن يقوموا بأعباء العمل لجديد . ويرون أنه جاء متأخرا مع الشيب والشيخوخة .

وهناك صغار الموظفين والكتبة الذين تتراقص أمام أعينهم الأرقام كلما صرفوا مبلغا زهيداً . ويعمل عقلهم بصفة لا شعورية فى احتساب ما أنفق وما بقى . . فإذا دخلوا مشرباً أو مقهى حرصوا على الإطلاع على قائمة الأسعار حتى لا يطلبون ما يزيد ثمنه عما فى جيوبهم .

وهناك العمال الذين يعملون سحابة اليوم فى المصانع ويؤبون آخر النهار ليرتموا فى البيوت المظلمة القذرة . . أو يذهبوا إلى المقاهى والحانات لينسوا آلامهم . .

ليست هذه الصور خيالية أو روائية إنها منتزعة من صميم الحياة

وليس من العسير علينا أن نشاهد أمثالها مراراً وتكراراً فى كل حى . وفى كل وقت . ومن المؤكد أن سوء حالتهم يعود إلى عدة أسباب منها الجهل والمرض ولكن فقدان العدل الاجتماعى هو أهم هذه الأسباب .

لذلك يجب أن يكون أول ما تقوم به الدولة هو العمل على أن يكون توزيع العمل واستحقاقه حسب الكفاءة والمقدرة وليس حسب الصلة الشخصية أو المنزلية الاجتماعية . فتتم التعينات فى الحكومة والشركات بامتحانات تراعى فيها الدقة والأمانة وتقدم رؤس الأموال للذين يريدون العمل مستقلين كسلفة بدون فوائد تسدد على آجال طويلة .

وبصفة عامة تجد الديمقراطية الجديدة أن واجبها يقضى عليها بأن تسأل كل شاب بلغ العشرين «ماذا تريد أن تفعل؟» فإذا أراد العمل لحساب نفسه قدمت إليه رأس المال . وإذا أراد الالتحاق بالمصانع أتاحت له ذلك . وسيبدأ من النقطة التى يبدأ منها كل العمال والرؤساء مزوداً بالثقافة والصحة .

وستتولاه قوانين رعاية العمال فتحدد الحد الأدنى لأجره وتؤمنه ضد المرض . والبطالة وإصابات العمل وغير ذلك .

حقا إن ذلك يكن لن يحقق لمجتمعنا المساواة ، ولكننا لم نطلب المساواة قط ، ولكننا طلبنا «العدل» والفرق شاسع فالعدل يقضى بامتياز أصحاب المواهب والعبقريات ، ويوجد نوعاً من التفاضل يعتمد على العمل والجد والدأب ، وإن كان من ناحية أخرى .

يفرض حداً أدنى للمعيشة لا يصح للمواطن أن يعيش فى مستوى أقل منه حتى لا يعظم التفاوت بين درجات المجتمع . وليس أساس هذا الحد «الجدارة» ولكن أساسه «الكرامة» ولذلك فهو يطبق على جميع المواطنين مهما كانوا .

ليس الوضع السيئ للمجتمع هو الذى يكون فيه رؤساء يزيد أجرهم بقدر ما يتحملون من مسئولية . ومرؤسين يقل أجرهم بقدر ما فى عملهم من آلية أو سهولة ، ولكن الوضع السيئ هو الذى يبيح للأولين استغلال الآخرين والتحكم فيهم مادياً أو معنوياً ، وهو الذى يخلق طبقة من الأثرياء بحكم الوراثة لا يعملون إلا تبذير نقودهم والمعيشة حياة سهلة .

ولما كان تجزئة العمل وتقسيمه وإعطاء الأعمال الفكرية والادارية لمن يحسنها ، والأعمال الآلية واليدوية لمن يتقنها ضرورة نظامية لابد منها لنجاح الأعمال ، كما أن الطمع والاستئثار واحتقار من هم أقل طبائع ثابتة فى النفوس فإن الدولة ترفع من منزلة الفرد المادية والثقافية والمعنوية . وبذلك يسير دولاب الأعمال ويتحقق أحسن ما فى المساواة ، وهو المساواة في الحقوق والواجبات العامة الاحترام والتقدير ، إذ سيعد كل فرد ، وإن كان حوذيا أو اسكافيا أو بائعا متجولا مواطناً و«سيداً» يحترم بفضل ثقافته ، ورعاية الدولة له . .

ويتم ذلك بأن تفرض الدولة ضرائب تصاعدية على الثروات الضخمة ، والإيرادات الكبيرة ، والتركات الثقيلة وتوزع هذه الضرائب على الجمهور فى شكل خدمات اجتماعية تشتمل التعليم والصحة ، والعمل .

ومن ناحية أخرى يجب على الأغنياء أن يقدروا واجبهم ويتحملوا راضين نصيبهم من المسئولية ، وأن يوقظوا ضميرهم الاجتماعى فيرون فى ثرواتهم الضخمة المتراكمة ، وسط الفقر والعوز وصمة وخيانة ، وغصة ، وعاراً.

وأخيرا فإن الفقراء لن يسكتوا طويلا ، وخير للأغنياء أن يقابلوهم فى منتصف الطريق وإلا فإن الثورة على الاقتصاد ستكون قريبة وشيكة وستزرى بالثورة الفرنسية القديمة على الارستقراطية وأوضاع القرون الوسطى.

* * *

الفصل الخامس

الشـــرف

الشـرف - هذه الكلمـة الجـمـيلة السـاميـة - نحن نجـرؤ على أن نقتنصـهـا ونزج بهـا فى ميدان الدولة مبدءا رابعا يتمم الحرية والنظام والعـدل الاجتـماعى ، وأنـهـا لجـروءة كبـيرة منا ، فليس من السـهل اقتناص الشرف أو سبكه فى قالب النظم والقوانين ، ولو فعلنا ذلك لأضـعنا المعنى الأول للشرف ، كـمـا أننا لا نستطيع أن نفـرضـه على الناس أو نلقنه لهم . ولكن لا حـيلة لنا فـالشـرف وحـده هـو الدرة اللامعة الثمينة التى بدونها تفقد الدولة جمالها وبهاءها وروعتها .

إن أثر الشـرف العظيم فى الدولة يعـود أولا إلى أثره فى الفـرد ، وليست الدولة إلا مجموعة هائلة من الأفراد ، وهذا الكلام ينطبق على الديمقراطية الجديدة أكثر من انطباقه على أى نظام آخر ، إذ أنها فى عنايتها بالشئون الاجتماعية تكاد تكون دولة اجتماعية أكثر منها دولة سياسية ، ومن الطبيعى بعد ذلك أن تحفل بالشرف أكثر من دول النظم الأخرى وأن تعتبره ركنا من أركانها وأساسا من أسسها كما هو ركن وأساس للفرد .

إن العصر الحديث لايشاركنا للأسف هذا الرأى لا بالنسبة للفرد ولا بالنسبة للدولة فبعد القرون الوسطى التى ارتفع فيها الشرف إلى

الذروة (وإن كان فى الحقيقة شرفا مشوها ومغرضا وقاصرا على طبقات خاصة)حدث رد فعل انعكس على أثره الشرف . وقامت الجماهير فى معظم البلاد باسم الحرية والإخاء والمساواةفى حين أنها لم تكن تطلب أكثر من الخبز والالعاب والرغد التجارى ثم جاءت الآلة بروحها الصناعية المادية الغلابة والعلوم بنزعتها الموضوعية المجردة ولاسيما علم النفس الذى أقنع الناس أن الإنسان يكاد يكون مسيرا بغرائزه وأرجع علماؤه كل نوازعه إلى أصول أولوية لا تمت إلى الشرف أو المعنويات بصلة وإنما ترجع كلها إلى الغرائز الجنسية ومركب النقص ورغبة الظهور وإثبات الذات . الخ وقد درسوا ببراعة فائقة الغرائز الإنسانية وقارنوا بينها وبين غرائز الفصائل العليا من الحيوانات ، ولسنا نقول إن هذه الأبحاث خاطئة ، إذ أنها صائبة ولا شك والخطاء الذى وقع فيه علماء النفس هو اعتقادهم أن علمهم يفسر كل نواحى النفس الإنسانية وعملهم على هذا الأساس وفاتهم أن النفس الإنسانية أعظم من أن يحيط بها علم النفس لسبب بسيط هوأن علم النفس مهما كان فانه علم ، والنفس الإنسانية لا تفسر بالعلوم وحدها . إن العلوم وعلى رأسها علم النفس تفسر لنا شطر النفس ولكنها لا تستطيع أن تفسر لنا شيئا من الشطر الثانى . وليس لدينا من الأدلة والبراهين ما يلزمنا القول بأن النفس وحدة بسيطة . وأسهل من ذلك وأقرب أن نقول إنها مركبة معقدة وإن أفعالها وانبعاثاتها لا تعود إلى أصل واحد وإنما تعود إلى أصلين أو أصول متعددة ، وقد لا يكون هناك فرق بين غرائز الإنسان وغرائز الحيوانات العليا . ولكن لاريب فى أن فى الإنسان مواهب غير موجودة فى

الحيوان استطاع بها أن يصل إلى إلى هذا التقدم وأن يسموا فوق مستوى الحيوانات هذا السمو العظيم ، وليست هذه الموهبة الذكاء أو القوة فثمة حيوانات يقارب ذكاؤها ذكاء الإنسان وتتمتع بقوة أعظم منه ، ولكنها الموهبة الإنسانية ، إن العلم لا يستطيع أن يفسرها لنا وقد لا تكون فينظره سوى تطور عشرة آلاف سنة . ولكن الحقيقة أن الإنسان يفضل الحيوان بالمعنويات المركزة فى قلبه وروحه تلك المعنويات التى كانت الفنون والآداب والأديان من ثمارها وهى لب الحضارة التى لم يصل اليها سوى الإنسان .

وكان يجب أن يدرس الشطر الثانى من النفس الإنسانية على ضوء المعنويات الكريمة وأن يعمل الإنسان لإنمائها وتقويتها ، ولئن كان علماء النفس لا ينادون - كما يقول أدلر - بأنهم يستطيعون أن يخلقوا عبقريا من كل طفل وإن استطاعوا أن يقتلوا فى نفس كل طفل ما ليس عبقريا فإن النهج الإيجابى فى دراسة الشطر الثانى من النفس الإنسانية يكمل النهج السلبى فى دراسة علم النفس لها . ولن يكون هناك تناقض بينهما فثمة أفعال يفعلها الإنسان بتأثير الغريزة وأخرى يأتيها بدافع الشرف والمعنويات والحكم على هذه الأفعال يتوقف على وضعها موضعها الصحيح من عدمه فالغزيزة لا تنافى الشرف وإنما وضعها فى غير موضعها هو الذى ينافيه .

لهذه العوامل ضعف أثر الشرف فى الفرد وكان من الطبيعى أن يضعف بسببها أيضا فى المجتمع ولاسيما وأن العوامل الأخرى التى تأثر على مجموعات الناس انساقت فى التيار ولم تحكم أعنتها أيدى قادة أقوياء وإنما أرختها أطماع تجار يبرزون ما ينفق فى سوق

الجماهير، فالأصل فى الصحافة مثلا أن تكون منابر آراء ودعوات ولكنها الآن صارت أوراق دعاية وإعلانات ، والأحزاب المفروض فيها أن تقوم للمصلحة العامة ولكنها عمليا تجاهد فى سبيل المصالح الشخصية. ونحن نرى الرأى العام بأسره ينحدر شيئا فشيئا ويبرز الوصوليون وأنصار الانحلال وعديموا الشرف بينما يختفى الأشراف ودعاة المبادىء وأصحاب الأخلاق الكريمة كما تروج فى السوق العملة الزائفة وتحتبس العملة الصحيحة فى الخزائن الحديدية المقفلة .

وفى فترات متقطعة - إثر حرب أو أزمة أو إفلاس أو بطالة - يفوق المجتمع من سكرته وتنقشع أمام باصرته الزيف الذى جرى وراءه وعاش فيه؛ عندئذ يجد الرياضى أن رياضيته لا تنفعه، ويجد المالى أن أمواله لا تفيده، ويحس الموظف بملل الحياة ومرها الرتيب ويشعر الجميع بما فى حياتهم من خواء وفقر، ويتلمسون العقيدة التى تملأ فراغ نفوسهم وتبث فيهم القوة والحرارة والضياء. فلا يجدونها إلا فى الشرف فإن أية قوة أخرى تعجز عن أن تبعث النفوس بعثا جديدا. نعم إن من الممكن أن يقوم الدين بذلك ولكن بصفة عامة قد تخلف عن ركب الحياة وأصبح الآن فى المرتبة الثانية. والشرف على كل حال يشاركه معنويته الرفيعة والسمو فوق الأغراض والغايات والمآرب ولكنه يمتاز عنه بأنه حيوي. إن الشرف فى حقيقته دين. . ولكنه دين للحياة .

وكما أضعف انحلال الخلق الفرد العصرى ، وأثر فى المجتمع الحيث، فإنه قد تسلل أيضا إلى الدولة الديمقراطية ، وكما أرجع علم النفس أفعال الإنسان إلى غرائزه ، فكذلك مجد الفن السياسى النهب

والسلب والسرقة والاغتصاب ورفعها إلى الذورة ، واعتبر الملق والكذب والدهاء براعة تقاس بها كفاية السياسى وانتهى به الحال إلى أن اكتشف أن المعاهدات ليس إلا قصاصات من الورق . وقد كانت عوامل الطموح والاغتصاب والحروب أجزاء من الهيكل السياسى فى كل العصور، ولكنها لم تتسم بالجراءة والاستهتار، كما ظهرت فى عصرنا . وبعد الحرب الماضية وباسم المبادئ الأربعة عشر ، لم يتورع ساسة الدول العظمى المنتصرة عن أن يتنازعوا الأسلاب يقتسموا الدول ومناطق النفوذ، ولم يحترموا ملايين الضحيا بذلوا دماءهم دفاعاً عن الحرية ، والشرف ولس تأييدا للسرقة والاغتصاب وقد قامت هذه الحرب كنتيجة لازمة لتصادم قوات الطمع والجشع بقوات الحرص والبخل ، ولابد أن تقوم حرب ثالثة مالم تقلع الدول الكبرى عن جشعها، وستنتهى الحضارة الأوروبية ، مالم تستوح الشرف، كما انتهت حياة البخلاء الثلاثة فى القصة المشهورة إذ يضع أحدهم السم للباقين، بينما يقتله الباقيان، ويأكلان الطعام فيموت ثلاثتهما ضحية الشره والتنازع

* * *

يحق لنا أن نتساءل بعد ذلك عن ماهية الشرف ومإذا نعنى باعتبارنا إياه أحد أسس الدولة . فمن السهل جدا أن نحكم بأن فقده أحد الأسباب الرئيسية فيما يحقق بالعلم من اضطراب وتقلقل ، ولكن من الصعب جداً أن نعثر على العلاج ، ذلك أن الشرف ، مثله كل العقائد ، يتأثر بالعوامل الخارجية وإن كانت عناصره الأولى تكمن فى أعماق النفس ، والدولة لا تستطيع - إلا بقدر - التحكم فى هذه

المؤثرات ، لأن ذلك فضلا عن أنه خارج عن اختصاصها فإنه أيضا يمس الحرية الشخصية .

إن الشرف هو العقيدة التي يؤمن بها الإنسان ويقبل راضيا مسروراً أن يضحى بكل شيء فى سبيلها ، لأنها معنى الحياة ، ولأنها تمثل فى نظرة المعنويات الرفيعة التي يجب أن تنتصر ، وتحدد الطريق الذى يسير فيه .

هو الفكرة التى تتمكن من نفوس المواطنين فينتصرون بها على جفاف الحياة وماديتها ويزهون بها أكثر مما يزهو الغنى بالمال والنشب وتجعلهم يشعرون بأن للحياة مغزى نبيلا وفتنة خاصة هى فتنة الشرف .

هو للجميع نور ، وهدى ، وخطة وصراط مستقيم يجمع بينهم كما يجمع العرف السائد ، والتقليد المتبع ، فإذا اختلفوا فى شيء فهو الذى يجمعهم أيضا : يجمعهم على شرف الخصومة .

من ذلك نعرف أن ميدان الشرف الأول هو المجتمع ، وليس الدولة ، ولكن إذا كانت الدولة تعجز ، فى الديقراطية الجديدة ، عن أن تجعله دستورها المكتوب ، فإنها تستطيع أن تجعله دستورها غير المكتوب وهى تفصل بين الناحية الرسمية ، والناحية الشخصية كما تفعل الديقراطية الآن ، ولكنها تعتبر ذلك فعلا مبررا ، وضرورة لا مناص عنها . وإذا أفلت الدنيء والمنحط والنذل من سلطة قوانينها ، فإنه لا يفلت من احتقار المواطنين وازدرائهم وقد يجد مكانا فى وظيفة ، أو تجارة أو محل عام ولكنه لا يجد مكانا فى أحد الأندية

الخاصة المتواضعة مهما أنفق من مال أو تجشم من جهد .

ومن ناحية أخرى لا تستطيع الدولة أن تفرض قوانينها لكى يكون الناس شرفاء ، لأن تعريف الشرف ليس سهلا هينا كما يظن بعض الناس ، والحكم على شخص ما بأنه شريف أو غير شريف ، يتوقف إلى حد كبير على العوامل المحيطة به فإذا كانت عقيدته أن ما فعله لا يمس الشرف ، فنحن لا نستطيع أن نحكم عليه بقانون الشرف ، ولكن يمكن الحكم عليه بقانون التبعة الاجتماعية .

ومع ذلك فمن العبث أن نصغى إلى لص يعتقد أن الشرف فى السرقة ، وإلى كاذب يرى أن النبل فى الكذب ، فإن الخلاف الحقيقى حول فكرة الشرف لا يصل إلى النقيض ، وقد تجوز عقيدة بعض الناس الكذب على المرضى والمجانين ، ولكن لن يقال فى يوم من الأيام إن الكذب المجرد شرفا .

والحقيقة أن تفصيليات الفكرة التى فى أذهان الناس عن الشرف تتطور ، وتتأثر بشتى العوامل ، وإن كان روحها يظل معنى من معانى الخير والفضيلة ، والصدق والعدل ، وقد يكون أهم ما يميزها عن غيرها براءتها من الغرض والمنفعة وقوة الإيمان بها والإخلاص فى تنفيذها وإن اقتضى ذلك بذل المال والتعرض للأخطار ، وأى شائبة من شوائب المنفعة تلوث الفكرة ، وتنقلها من الناحية الموضوعية المجردة للفكرة إلى الناحية الخاصة المغرضة ، وإنما تتمسك الديمقراطية الجديدة بالشرف لأنه العنصر الوحيد الذى يقف أمام المادية الطاغية التى أفسدت هذا العصر ، والأنانية الملحة التى تملكت نفوس أبنائه .

والشرف يضمن لنا القيام بذلك ، بل أنه يستطيع أن يتحكم إلى حد ما ، فى الحياة نفسها ، لأنه يعلم المؤمن به أن يخضع الحياة للمبداء الذى اعتنقته ، ولا ينزل عنه لسراء أو ضراء ، خوف عقاب ، أو رجاء ثواب ، وعندئذ تستطيع الحياة أن تحكم عليه بالفقر والتشرد ولكنها لا تستطيع أن تفقده السعادة ولا أن تخمد فى نفسه شعوره بأنه سيد الحياة .

* * *

الباب الثالث

المجتمع فى ظل الديمقراطية الجديدة

الفصل الأول

النقد والعمل

حافظت المسألة الاقتصادية دائما على أهميتها فى العصور القديمة وكانت معضلتها كما هى معضلة هذا العصر، وقد أشار «أفلاطون» قبل «دزرائيلى» «وديكنز» بعهد طويل إلى قصة المدينتين : مدينة الفقراء ومدينة الأغنياء. وقد كان من المنظور أن تتحسن هذه الحالة فى العصر الحديث بعد الاكتشافات الرائعة التى زادت الثروة أضعافا مضاعفة وقفزت بالانتاج إلى درجة لم تبلغها من قبل مع سهولة المواصلات. ومحو الحواجز بين الأمم وبعضها وانتشار التعليم والثقافة ومباديء العدالة والحرية. ولكن هذه الآمال العظيمة مالبثت أن تحطمت على صخور الواقع. فقد شوهد أن الفقر قد لزم ركاب الغنى. وسار معه أنا ذهب. ففى أعظم البلاد حضارة ومدنية، نجد المشكلة الاقتصادية، وكلما زادت الثروة كلما كثر الفقراء. وارتفعت شكوى المحرومين والمظلومين. قد لاحظ الكاتب الأمريكى المشهور هنرى جورج عندما عالج هذه المسألة فى كتابه «التقدم والفقر» أن الشكوى من الفوضى الاقتصادية وسوءالتوزيع عامة فهى حيث توجد الجيوش وهى حيث لا توجد الجيوش. وهى حيث التجارة مقيدة. وهى حيث التجارة حرة. . وقد استنتج من ذلك التقدم المادى نفسه هو أس المشكلة، ويبدو هذا الاستنتاج غريبا على أنه ليس كذلك، فعندما يوجد الغنى يعرف الفقر، وبضدها تتميز الأشياء، كما قال

الشاعر العربى، يضاف إلى ذلك أن التقدير فى هذه المسألة بالذات ليس نسبيا كما يتبادر إلى الذهن لأن التقدم المادى شمل الحاجات الضرورية. ورفع مستوى المعيشة بقدر تزايد الانتاج وهناك عشرات الأشياء لا يستطيع الرجل العصرى أن يستغن عنها ولم يكن لها وجود عند أجدادنا أو على الأكثر، كانت كمالية، كالسجاير والسكر، والقهوة والشاى. والاسراف فى موارد الوقود وغير ذلك فعامل هذا العصر قد يكون، رغم مظهر ثرائه، أفقر من العامل القديم الذى كانت قلة حاجاته تفوق قلة أجره.

لقد درس هذه الظاهرة الخطيرة الكثير من العلماء، وكانت مثار نقاشهم وبحوثهم، ومن بين وجهات النظر الجديرة بالاعتبار التعليل الفلسفى الذى ارتآه شبنجلر ناقد الحضارة الأوروبية المدقق، ومؤلف «إضمحلال الغرب» فهو يرى[1] أن الاقتصاد فى العصر الحديث غيره فى العصر القديم. فقد كان يقوم فى العصور القديمة على التبادل وكانت السلع هى. خيرات الأرض ونتاجها وكان الذى يقوم بذلك هو التاجر الريفى، أى أن كل شيء فى الحياة الاقتصادية كان يتسق مع البيئة، ويسير وفقا لها. أما فى المدينة الحديثة فإن الاقتصاد يقوم على التعاقدين تجار ليسوا منتجين للثروة، ولا علاقة لهم بها. وأداة هذا التعاقد هى النقد ممثلة فى صورتيه المعدنية أو الأوراق المالية.. وهذه وتلك وسائل مجردة تجريداً تاماً، وخالية من كل عضوية.. وليس لها أثر للحياة أو لطبيعة المنتجات التى تمثلها فهى كالأعداد

---

(١) لمراجعة رأى شبنجلر فى ذلك يحسن الرجوع إلى كتاب الدكتور عبدالرحمن بدوى ومطالعة الفصل الخاص بذلك.

الرياضية . . والبقرة لا تختلف فى نظر رجل المدينة عن ورقة مالية تعادلها فى القيمة ، وبعد أن كان التاجر وسيطا فحسب ، أى عاملا ثانويا فى الانتاج ، صار سيد الحياة الاقتصادية فى العصر الحديث ولهذا نرى طابعة يسودها ، ولما كان مغتصبا للانتاج ، وليس صاحبه الأصلى ، فإن اعتماده ونجاحه ، يعتد على المداهنة والمكر ، بل وعلى تلفيق الأكاذيب ونشر المفتريات . . ثم أخيراً . عندما تنشأ المدينة العالمية يصبح الاقتصاد عالميا ، ويبدو فى صورة القوى الروحية التى تركزت فيها إدارة الحياة والسلطان السياسى والاجتماعى ، وعندئذ لا يكون هناك قيمة للشخصية ، ولا للقيم المعنوية ، لأن كل شيءستقاس قيمته بالنقد ، ولا يمكن لفكرة أن تتحقق إلا إذا أمكن لها توفير النقد اللازم . وبعد أن كان الإنسان ثريا لأنه قوى أصبح الآن قويا لأنه ثرى بالنقد . وبعد أن كان النقد وسيلة فإنه أصبح غاية ، بل غاية الغايات ، التى تقاس بها كل قيمة ، وكل غاية . ومثل هذا التطور حدث فى الآلةفبعد أن كانت وسيلة «وآلة» صارت الآن غاية تحكم وتقيدنا بمقاييسها وتسودنا أوضاعها . والسبب بسيط ، فإن انتاج الآلة أصبح من العظم بحيث ساد وسيطر على الحياة كلها ولما كانت الآلة لا تخرج عقائد أو أفكار ، إنما منتجات صناعية ، فإن هذه المنتجات سيطرت . وبالتإلى صارت الآلة . وهى مصدرها . الآ لة المعبود الذى تتوجه إليه أوروبا بالعبادة . وتقدم إليه الضحايا والقرابين من راحتها وهدوئها ونظامها الاجتماعى واستقرارها .

ذلك هو التعليل الفلسفى ، كما يصفه شبنجلر . أما التعليل

العملى، كما يصفه المستر رمزى ماكدونلد الاشتراكى الانجليزى المعروف فإنه كالآتى : تبدأ الصناعة الرأسمالية فى جو ينعدم فيه التنظيم أو التوجيه من الدولة أو غيرها . لذلك لا تلبث المنافسة أن تعمل عملها . وتكون الأسلحة فى هذا القتال هى الإعلان وجيوش الوكلاء المتجولين، وهى وسائل لا تمت إلى الانتاج، وإنما اقتضتها عوامل المنافسة ويتحملها المستهلكون كما تتحمل الامم تكاليف القتال . وتقضى المنافسة أخيرا بانتصار أحد الفريقين، إما بالاتفاق بينهما وإما بتوحيد ادارتهما وإما بانتصار طائفة وخذلان أخرى . وهكذا نرى أن المنافسة قد أفنت نفسها بنفسها كالنار . وإنها اضطرت إلى النظام بعد أن عبثت بالحرية .

ومن المعقول أن تكون هذه الخاتمة خاتمة سعيدة، على الأقل بالنسبة للمنتجين، لولا أن العقبة الكؤود ليست فى الانتاج ولكنها فى التوزيع والاستهلاك . فقد لوحظ أن حرية الانتاج تبعث على الإفراط فى رأس المال «والانتاج نظريا لإطعام الناس وإلباسهم، ولكنه كما هو اليوم يديره المتنافسون الذين لا يوقفون حماقاتهم الجنونية إلا بعد أن تختنق الأسواق ولا يبقى للمنتجات الزائدة عن الحاجة محلا . عندئذ تقف مرة واحدة العجلات الدائرة فى سرعة جنونية . فتسود البطالة . ويعم الكساد . وتحدث ألأزمة »

والتعليل العلمى للفوضى النقدية وذبذبة الأسعاروما إلى هذه المشاكل هو أن النقد عندما يقوم بمهمة التبادل القديمة فإنه يعطى قيما للمنتجات لا تمثل قيمتها الحقيقية، وإنما تمثل قيمتها المتأثرة بالعوامل المختلفة . كالعرض والطلب، وعلى سبيل المثال نذكر أن بقرة من نوع

معين ووزن خاص فى مصر. تساوى بقرة من نوعها ووزنها فى أمريكا ولكننا نشترى الأولى بعشرين جنيها والثانية بعشرة جنيهات، وقد كانت هذه العوامل المؤثرة فى السعر، موجودة منذ القديم ولكنها كانت محصورة وسط الحدود المحلية، القرية أو المدينة. كما أن عملية المقايضة لم تيسرها. . أما الآن فإن النقود تقوم بعملية التبادل وقد سار العالم مفتح الأبواب. . متماسك الأبعاد متصل ببعض بالتلغراف والتليفون والصحف حتى ليمكن شراء المنتجات حسابياً أو بنظام المقاصة. بدون دفع نقود إطلاقاً وقت الشراء. . وقد نتج من ذلك أن عمليات البيع والشراء، صارت تتاثر أعظم تأثر بالعوامل التجارية وتقلبات السعر حتى لقد نشات تجارة خاصة تقوم بها بورصات العالم غرضها الوحيدة الاستفادة من هذه التقلبات صعودا وهبوطاً. فلم تعد التجارة عملية سليمة تمثل سلعة الحاجة إلى السلعة، بل صارت غرضا متعمداً فأى سلعة ينخفض سعرها. فإن التجار يكدسون منها فى مخازنهم لبيعها فيما بعد بسعر أعلى. فإذا كان ذلك عامل هام من عوامل توازن الأسعار. فإنه من ناحية أخرى يقضى على العالم الديمقراطى أن تظل أممه فى شد وجذب وأخذ وعطاء ومشاركة تامة لأقل تأثير يمس أى دولة، ويرتد على باقى الدولة كما ترتد الأمواج إلى الساحل.

وقد التجئا إلى الذهب كعامل يحد من تفاقم الفروق بين أسعار النقد. ولكن الذهب لم يستطع القيام بهذه المهمة. لأن سعره نفسه يختلف، ولأنه لم يعد الضمان الحقيقى للعمية والأصل أن يكون الذهب هو المقيس، والناس تقبل ذلك بلا حرج، ولكنها تشعر

بالقليل من الحرج عندما يحل محل الذهب ورقة مالية تعود قوتها إلى أن الدولة تضمن صرفها ذهباً عند الطلب ولكن الحرج يشتد ويعظم إذا كانت الورقة غير مضمونة بالذهب، وإنما صدرت بقانون من الدولة أو ضمنت بسندات أو أوراق أخرى، إذ أنها فى هذه الحالة لاتمثل فى حقيقة إلا العرف الذى تعارف عليه الناس من أن هذه ورقة مالية وقد تكون الثقة عملة جميلة، وهى بالتأكيد خير من الذهب وغيره من المقاييس المفترضة، ولكن آفتها أنها شديدة التعرض للإصابات مسهلة الخضوع للأهواء، يدمرها تدميراً أقل ميل أو غرض، وذلك مالا يمكن إتقاؤه فى مجتمع كبير.

وليس هناك دولة تتبع نظام الذهب بالمعنى الدقيق، إذ أن بعض الاقتصاديين يرون أنه لكى تتبع الدولة قاعدة الذهب يجب أن يكون فى مقدور أى فرد فيها أن يقدم لبنكها المركزى أو الأهلى أو للسلطات النقدية التى تقوم مقامه أية كمية صغرت أم كبرت من النقد الورقى القانونى، فيحصل بدلا منها على ما تساويه من الذهب. وله أن يصدره إلى أى بلد شاء، وفى حالة ما إذا كان قد حصل على قيمة نقده الورقى عملة ذهبية مسكوكة، فله أن يحولها إلى سبيكة ليستخدمها فى الأغراض التجارية والصناعية تبعاً لرغبة، فإذا لم تتحقق جميع هذه الشروط لم يكن من الجائز أن تعتبر الدولة متبعة لنظام الذهب كاملا غير منقوص.

ولما كانت قاعدة الذهب وهى الحائل الوحيد دون التضخم غير متبعة الآن. فإن شيئاً لم يقف دون تضخم النقد عند بعض الدول تضخماً لا يبلغه الوهم. فالماركات الألمانية بعد حرب ١٤ - ١٨ لم

تكن لتساوى شيئا. وقد روى الكاتب الألمانى المشهور «أريك ريمارك ماريا» مؤلف «كل شيء هاديء فى الميدان الغربى» على لسان أحد أبطال رواياته «بل دخلى وقتا ما، مائتى بليون مارك فى الشهر! وكنا ننقد أجورنا مرتين فى اليوم ويسمح لنا عند كل مرة بإجازة نصف ساعة نندفع فيها إلى المتاجر لنشترى حوائجنا قبل أن تذاع نشرة القطع التالية للدولار فى الصحف، وإلا هبطت قيمة النقود إلى النصف!» وفى هذه الحرب قرأنا أن دين اليونان الأهلى الذى كان يبلغ ٢٤ مليار دراخمة قد سدد بما يعادل نصف دراخمة من دراخمات قبل الحرب. كما سمعنا عن هبوط البنجو الهنغارى إلى درجة أشنع من هبوط المارك الألمانى عقب الحرب الماضية بل إن أفلاس النقد، وتزعزع قواعده اضطر بعض الدول إلى أن تعود إلى طريقة المقايضة القديمة، فتلغى تقدم ثلاثين قرنا. وعندما تصدر إليها إحدى الدول أرزاً وبيضاً. تفرض عليها أن تأخذ فى مقابل ذلك آلات تصوير، ومواد كيميائية وأدوية، كما كانت تفعل ألمانيا مثلا

* * *

هذه هى بصفة عامة آراء الفلاسفة والأشتراكيين ورجال الاقتصاد فى مشكلتى النقد والعمل، الصناعة والاقتصاد، ومن الابتسار أن نتكلم هنا عن تفصيليات المشكلة، ولكن يعنينا أن نحدد خطوطها الأولية ونوضح السياسة العليا التى يجب أن تتبع فى علاجها، ونحن نرى أن هناك ثلاث جوانب للمشكلة الأول: طبيعة المشكلة وجوهرها والثانى أوضاعها والصور التى تتخذها والثالث الاداه التى تؤدى إليها

إن عدة قواعد اجتماعية تسيطر على طبيعة المشكلة، وهى قواعد تشبه القوانين الرياضية فى دقتها. لذلك، فنحن لا نستطيع أن نغير هذه الطبيعة، ولكننا نستطيع أن نعالج آثارها ونخفف من دفعها

من هذه القواعد أن كل تمدين يضاعف من حاجات الإنسان ومطالبه، وذلك فرق حيوى بين البداوة والحضارة، وقد حققت هذه القاعدة فى الحضارات القديمة كلها، المصرية واليونانية والعربية، ولكن تحقيقها فى عصرنا الحديث كان على مدى أوسع ويشكل أظهر لتقدم العلوم والمعارف، وأكتشاف القوى المحركة. . والألآت الصانعة، وتنتج عن ذلك أنصار من الضرورات للرجل الحديث أن يتناول المرطبات، ويدخن السجاير، ويدخل السينما، ويركب ويلبس زيا معقداً، وكل عمل من هذه الأعمال معناه نقود تنفق وبالتإلى جهداً يصرف لكى يوفر هذه النقود

يحق للفرد الحديث أن يفخر بالمدينة العصرية، وما قدمته إليه من عشرات اللذائذ والمنح والتسهيلات، فهويستطيع بخمسة قروش أن يشهد على الشاشة البيضاء أجمل نساء العالم، ويسمع أبرع مغنتياتها ويرى أرشق راقصاتها، وهو يستطيع بمثل هذا المبلغ أن يدخن عدة سجائر تركية أو أمريكية فاخرة لم يكن الرجل القديم ليؤمل رؤيتها مالم يذهب إلى أمريكا أو تركيا، هو يستطيع أن يركب بساط الريح، وأن يحقق ما ترويه الأساطير القديمة لقاء عدة جنيهات. إن الزهو ليأخذه عندما يتذكر ذلك، ولكنه فى ساعات اليأس والتعب يجزع عندما يقدر ثمن هذه المطالب، ويرى أنه وإن كان ضئيلا للغاية إذا قيس بقيمتها، فإنه كثيراً ما لا يستطيع الحصول عليه.

ولنضرب المثل بالتدخين، وهو مثال للكماليات التى تنقلب إلى ضروريات. وقد تخفى قوتها وأثرها فى الحياة العامة ولا يلتفت إليها البحاث. ولكن هذه الحرب كشفت عن أهميتها الخافية وسيطرتها العجيبة ! إذا ارتفعت فى جل البلاد المهزومة الجائعة إلى درجة العملة، ويستطيع الجندى الأمريكى فى ألمانيا، وإيطاليا وغيرهما أن يشترى ببضعة سجائر كل شيء حتى قلوب الغوانى !.

فنحن نرى أن تعدد مطالب الحضارة ضربة لازب، ونتيجة لازمة، وعدم استطاعة الناس إشباع هذه الحاجات إلا بعد طول السعى والكد والدأب لهو سبب هام من أسباب تفاقم المسألة المادية. وقد اكتشفت ذلك الهيئات التى تحرص على أن يستشعر أفرادها الرضا الدائم كالجيش مثلا الذى يقدم إلى جنوده السجائر مع الوجبات اليومية، كما يفتح دور اللهو المجانية فى معسكراته. وقد يغإلى فيغض النظر عن أنواع من الترفيه تصل إلى حد غير مشروع.

وكما قدمنا لا تستطيع الدولة أن من طبيعة المشكلة. ولكنها تستطيع أن تعالجها من الناحيتين الإيجابية والسلبية، فمن الأولى تكفل مستوى يمكن الفرد من إشباع رغباته، وتوفير كمالياته.. ومن الثانية توحى إلى المفكرين، والمربيين. وقادة الفكر محاربة تعدد المطالب، وسيطرة العادات. وأن يحاولوا، تخليص الفرد الحديث من ربقة أسرها بكل الطرق الممكنة، إن صيام رمضان مثلا طريقة باهرة لتحطيم عادات شاى الصباح والعصر، والتدخين. وتناول المرطبات فما أحوجنا إلى نظام آخر يقضى على الفرد بأن يمضى مدة ما متقشفاً متحرراً من قيود النظام اليومى، والزى، والعمل.. ولقد كان

من عادة الفليسوف اليونانى ديوجنيس أن يقول إن غنى الفرد يقاس بدرجة استغنائه عن المطالب والحاجات . . والفرد الحديث، على هذا القياس، أفقر فرد ظهر حتى الآن . .

ومن الطرق التى تساعدنا فى هذه الناحية ربط المدن الصناعية بالريف بسلسلة من الحدائق والمنتزهات. وبناء منازل المدينة ومبانيها على النسق الريفى. حتى يستطيع كل فرد الأستمتاع بالهدوء والسكون. والرجوع إلى البساطة الأولى. والتخلص من الضغط الصناعى. والنظام الآلى والمدينة الصاخبة المزعجة

على أن هذا ليس سهلا ، فإن الروح الصناعية الطاغية تفرق ما بين العامل والفلاح . فالأول يحكم بالفهم الآلى. فهم الآلة والمصنع والمدينة والثانى يحكم بالفهم اليدوى. . فهم اليد والحقل والقرية، وقد يكون أسهل على الفلاح أن يفهم فلاحا آخر يتكلم لغة أجنبية من أن يفهم عاملا يتكلم لغته لأن المسألة ليست مسألة لغة، وإنما مسألة فهم، ونظر إلى الأشياء والفلاحون فى جميع أقطار الأرض يعملون عملا واحداً. والعمال فى جميع المدن يعملون عملا متشابها وهؤلاء لا يفهمون أولئك. وأولئك لا يفهمون هؤلاء.

ويجوز لنا أن نقول، بالنسبة لمصر، إنه يجب على الدولة أن تكسب الريف محاسن المدينة الحديثة وتعنى بالمرافق الحيوية كالإضاءة والمياه. . حتى تصير قراه مدنا صغيرا جميلة ذات طابع شخص متميز. وبذلك نحصل على الريف شديد الشبه بالمدن، وعلى مدن شديدة القرب من الريف. ونحصل من هذا أو ذاك على نوع من الحياة الموحدة التى تجمع بين محاسن الريف والمدن.

وأخيرا فإننا مهما اتخذنا من وسائل لمقاومة الروح الصناعية فإن علاجنا يكون ناقصا ما لم ينظر الناس إلى الحياة نظرة غير مادية، ويسقطوا المال من عرشه الحديث، ويحلوا المعنويات مكانا سامياً من نفوسهم، وإذا كان الجانب المادى للمشكلة ينحصر فى تعدد الحاجات مع العجز عن إشباعها، فإن علاجه لا يتم بإشباع هذه الحاجات فحسب، إذ أن ذلك سيولد الرغبة فى حاجات أخرى، وإنما يتم بإشباعها من ناحية ومقاومتها من ناحية أخرى، وأشباعها يكون برفع مستوى المعيشة، ومقاومتها تكون بربط المدن بالريف والنظم التربوية والاجتماعية التى تحارب العادات المتمكنة، وإعلاء شأن المعنويات حتى تنتصر الروح على الجسد، والعقل على الغريزة إن حيرة الفرد الحديث، وقلقه الروحى، وما يحس به من سأم وملل إنما يعود إلى أنه طالب الحضارة بما لا تستطيعه، وانتظر منها أن تهبه السعادة والإيمان، والهدوء والسكينة، وذلك ما تعجز عنه، فعليه الآن أن يولى وجهه شطر الدين، والشرف والمعنويات فيحلها مكانها الأرفع من النفس، ويضعها فى مرتبة الحكم فى الحياة.

* * *

وأما الجانب الثانى من المشكلة فهو الوضع الذى تتمثل فيه، وضع الشركات الرأسمالية، وللرأسمالية فضل كبير فى تنفيذ كثير من المشروعات الكبرى، ولكنها الآن فى حاجة إلى إصلاح أساسى يشمل ثلاث نواح الأولى الانتاج، والثانية : الاستهلاك، والثالثة : علاقة الممولين بالعمال.

إن المبداء الأساسى فى الرأسمالية هو الحرية، ونحن لا نريد

المساس به إلا عند الضرورة، ولكن المسألة صارت من التضخم بحيث لا يمكن أن تترك بدون تنظيم باعتراف أساطين الصناعة أنفسهم ورجال المال والأعمال، لذلك يجب أن يكون هناك تنظيم رئيسى يشمل هذه النواحى الثلاث : الإنتاج ويمثله أصحاب المصانع ورؤساء الشركات، والاستهلاك وتمثله الحكومة نيابة عن الشعب، والعمال ويمثلهم مندوبهم، وتتفق هذه الهيئة التنظيمية على السياسة العليا التى تحدد الخطوط الأولية للصناعة، فإذا أختلفت وجهات نظر المنتجين والعمال فإن الحكومة تكون الحكم، ويلزم الإثنان بالخضوع لها،

إن مثل هذا التنظيم يكفل الخير للمنتجين لأنه سينقذهم من المنافسة غير المشروعة، ويكفل لهم تناسق الانتاج، وتحديده بحيث لا يفيض عن الحاجة فينتشر الكساد أو يقل فتحدث الأزمة،

وسيكون على الدولة فى هذه الهيئة عدة واجبات منها مراقبة الأسعار، وحفظ توازنها، ومنها مراقبة عمليةالانتاج ومنها ملاحظة تنفيذ الأغراض الاجتماعية العليا، وحفظ الحياة من عدوان الصناعة وسيطرتها على الروح بكل الطرق الممكنة كأن تحدد عدد المصانع الكبيرة وتشجع المصانع الصغيرة حتى لا يتكتل الانتاج أو يركز، وإن كان لذلك مضارة من الناحية الفنية، ولكن يجب أن لا تستأثر الناحية الفنية فالصناعة فى خدمة الحياة. . ولراحة الناس، وليست الحياة ولا الناس فى خدمة الصناعة، أو تحقيق شرائطها الفنية

ويبدو النزاع بين العمال وأصحاب العمل مشكلة أبدية خالدة فى حين يمكن حلها على أهون السبل فالعمال يشطون، ورؤساءالمصانع يبالغون. فالحل الوحيد هو أن تعين الحكومة الحد الأدنى للأجور

وتضع نظاما للمرتبات تراعى فيه الكفاءة والأقدمية ولأصحاب المصانع أن يزيدوا عليه، ولكن ليس لهم أن ينقصوا منه وعلى العمال أن يرضوا به

إن مشكلة العمال مشكلة خاصة يستأثر بها الرأسماليون أو العمال، لأن لكل عامل صفتين الأولى انه عامل. والثانية أنه مواطن والصفة الثانية تجعل الدولة مسئولة إلى الحد الذى ببناه فى فصل العدل الاجتماعى عن معيشة. ولا يحق لها أن تطالبه بواجباته الوطنية قبل أن تقوم هى بالتزاماتها نحوه.

والمسألة بعد ذلك أبسط مما تظهر، فإن مصلحة العمال هى نفسها مصلحة المولين، ومصلحتها معاً تتفق مع مصلحة المستهلكين. وكل من مارس الأعمال يعرف جيداً ان العلاقة قوية بين الأجر الذى يأخذه العامل، والمعاملة التى يعامل بها، وبين الانتاج الذى يحققه. والعامل الذى يأخذ أجراًمرتفعاً ويعامل معاملة كريمة. يحرص على الانتاج. ويحاول الاتقان ويحافظ على معدات العمل وآلاته. ويدير لصاحب العمل ما وسعه التدبير. على عكس العامل الذي يعطى أجراً ضئيلا. ولا تقوم بينه وبين صاحب العمل تعاطف أوتفاهم. فإنه خسارة أكيدة تجشم صاحب العمل أضعاف ما يكسبه من الفرق بين الأجر الكبير. والأجر الضئيل.

ومصلحة العامل والمنتج تتفق مع مصلحة المستهلك فبقدر رخص المنتجات. وأتقانها، يكون إقبال الجمهور عليها، وتشجيعه لها،

فيكثر الطلب. ويتراكم الربح حتى يفوق ما خسره المنتج بتخفيضه السعر.

إن النظام الرأسمالى، الذى استهدف هذه الأيام لهجمات عنيفة من النقد. يمكن أن يظل خير الانظمة إذا عدل تعديلات جزئيا لا يلاشى أو يضاد، المبداء الأساسى السليم الذى يقوم عليه وهو الحرية، ويعطيها للجميع عمالا ورأسماليين من ناحية أخرى. فيشرك العمال فى الادارة بواسطة مندوبين يمثلونهم فى مجلس الادارة ويقسم عليهم نصيب مئوى من الأرباح السنوية. وذلك حتى من الناحية المادية، يضمن إخلاص العمال ومواظبتهم وحرصهم على تقدم الأعمال فضلا عما يحتمل أن يكتسبه العمل من خبرتهم التى لا تجحد وإفساح المجال أمام أفكار لا ينعدم فيها المعرفة، والنضوج وزيادة عما ستربحه من إخلاص عمالها وذلك كسب مادى وأدبى لا يستهان به. لأن العواطف عندما تتبلور وتترجم إلى لغة المادة والأرقام تصور رصيداً هائلا مدخراً تمس إليه حاجة الشركات وقت الطوارىء وعند الطلبات المستعجلة والإضرابات الطويلة.. والظروف الاستثنائية.. ثم أخيراً. الدعاية الطبية المجانية التى يتبرع بها العمال وتفوق فى أثرها الدعاية المأجورةالتى تقوم بها الشركات وتتفق عليها سنويا آلاف الجنيهات.

ولسنا بحاجة إلى أن نقول إن هذا التنظيم بعيد كل البعد عن تنظيم الدكتاتورية أو الأشتراكية. لأن الهيئة التى سبقت الإشارة اليها ستضم الحكومة كممثلة للمستهلكين وسيشترك معها المنتجون والعمال. ولكل منهم أن يبسط وجهة نظره. وأن يدافع عنها.

وستؤخذ الآراء بعد المناقشة. وينفذ رأى الأغلبية. أما تنظيم العمال وإشراكهم فى العمل فهو تنظيم داخلى يقوم به المنتجون لمصلحة شركاتهم وأعمالهم. وفهمهم روح العصر وإيمانهم بكرامة الفرد. وثقتهم فى عمالهم فليس فى هذا التنظيم كله إرغام مطلق كما أنه لا يتجه وجهه خاصة فهو لا يكرس الصناعة لخدمة الحرب أو الاكتفاء الذاتى أو التخصص أو غير ذلك من السياسات الموحدة.

والجانب الثالث للمشكلة هو ما يتعلق بالادارة، وهى المال الذى بعد أن كان وسيلة للتداول. وأداة للتبادل، صار تجارة وسلفة وانتقل من مرتبة الوسائل إلى مرتبة الغايات كما رأينا فى نقد شبلنجر للاقتصاد الحديث. وذلك يعود إلى أن الاسراف فى استخدام الآلات قد قلل من أهمية العمل البشرى بقدر ما رفع من قيمة رأس المال يستأثر بثمرة العمل الذى تؤد به الآلات الصماء. فتكدست الأموال فى خزائن الممولين فشغلوها مرة أخرى فعادت بأموال اكثر. وهكذا صارت الأموال دولة فى يد فريق من الممولين. وأصبح هناك فائض منها يستغل أصحابه دخله. وبذلك جد على اوضاع الاقتصاد أمران. الأول استئثار رأس المال بأكبر نصيب من الربح والثانى انفصال المال عن العمل فى الطبقات الثرية التى لا نعمل. وإنما تكتفى بعائد أموالها المستغلة...

ولقد كان الفقر والغنى فرسى رهان فى الأزمان القديمة وشاهدت العصور البائدة الأغنياء والفقراء الذين تزيد نسبة ثرائهم أو فقرهم عن أغنياء هذا العصر وفقرائه ولكن الثروة كانت ممثلة فى ضياع، وعقار، وحقول، ومصانع يدوية تحتشد بالعمال. فلم تكن مركزة تركيز

العصر الحديث الذى يضم خلاصة الثروات بين دفتر شيكات لا يكاد يظهر فى جيب صاحبه. كما أن الفقر لم يكن مؤلما مذلا كما هو فى العصر الحديث.

وليس لهذه الحالة علاج عملى سوى مراقبة عمل البورصات والحد من حذقها الضار. ونشاطها المثير. وفرض القوانين التى تحد من تركيز الثروات وذلك مضافاً إليه ما ستقوم به الدولة من علاج للجانبين السابقين للمشكلة كفيل بأن يحقق للفرد الحديث الانتصار على متاعب الصناعة والنقد ومشاكلها المعقدة. وإن لم يستأصلها. وذلك كسب غير هين. وليس وجود المتاعب بالأمر السيء دائما. ولكن السيء هو تغلبها على الادارة البشرية.

وأخيراً. فإننا مهما عالجنا هذه المسألة بالنظم والقوانين فلابد من أن نعالجها من الناحية النفسية والروحية. إن جماع المشكلة يمكن يمكن أن يوجز فى كلمة واحدة «المادة» وكلمة أخرى هى الوحيدة التى يمكن ان تقف مواجهتها وهى «الروح». فإذا كانت مادية النقد من البداهة بحيث يطلق على الناس كلمة «المادة» ضمنيا على النقد. فأن العمل كذلك أصبح مادياً، آليا، لا طرافة فيه. لأن نظام التخصص قضى يومه، وبالتالى عمره، فى وضع أو رفع شيء صغير يغدو ويروح أمامه. وليس هناك ما هو أصدق تصويراً لمادية النقد والعمل، وارتباط مشكلتهما معاً من أحد الأناشيد التى ذكرها الكاتب الأمريكى ابتون سنكلير فى إحدى رواياته على لسان بعض العمال... وهو يبدا هكذا.

نحن نعمل ونشتغل . . .
لـــنـــنـــال المـــال
لنبـــتـــاع القـــوت
لنقـــوى على العـــمل
لنعـمل ونشـتـغل . . .
لـــنـــنـــال المـــال
لنبـــتـــاع القـــوت
لنقـــوى على العـــمل
لنعـمل ونشـتـغل . . .
لنعـمل ونشـتـغل . . .
لنعـمل ونشـتـغل . . .

فهذا الهدير الآدمى الذى لا يفترق عن هدير الآلات يوضح لنا لماذا صار العمل المقدس لعنة. ولماذا أصبح العمال عبيداً للآلات كما كان الفلاحون رقيقاً للأرض فى العصور القديمة. ولماذا تهدد هذه المشكلة - ما لم تعالج - الحضارة تهديداً حيويا.

* *

الفصل الثانى

المـــــرأة

قد يكون من فضول القول أن نبدأ الكلام على المرأة بإشارة إلى أهمية الموضوع ، فكل واحد يعرف ذلك الآن ، ويلمس هذه الأهمية من نفسه وبين جوانحه ، ورغم ذلك فإن هذا الموضوع هو أحد الموضوعات القليلة التى تنتصر الأوهام فيها على الحقائق وتتغلب التقاليد الجامدة على التطورات الضرورية ، فضلا عن النعرة الجنسية عند الرجال ، و الخوف من منافسة جديدة فى ميدان الحياة ، والظلم المتمكن من النفوس الذى يجعلنا نفرض على المرأة ما نشاء ، ونرى فى ذلك كل العدل والمساواة .

و لم يقتصر الأمر على ذلك فكل واحد يعوزه موضوع يكتب فيه يلجأ إلى المرأة فينعى عليها تبرجها وخروجها وخلاعتها الخ . . بينما يقسم الكتاب المعاصرون أنفسهم ما بين عدو للمرأة وصديق لها . وهى بدعة حديثة جرت على حساب المرأة للشهرة والإعلان لهؤلاء الكتاب .

والغريب أن أحداً لم يستفت المرأة فى ذلك ، أو يسألها رأيها ، وهو أحق الآراء بالاستماع ، ولئن شاركناهم فى ذلك بكتابة هذا الفصل فعذرنا أننا عندما نتكلم عن المرأة نتكلم عما يكمل نفوسنا

وتهوى إليها أفئدتنا : شقيقاتنا وحبيباتنا وزوجاتنا وأمهاتنا .

إن النظرة إلى المرأة باعتبارها جنسا هي مفتاح المشكلة وقد رتبنا أمورنا وأوضاعنا على ذلك ، فكان سبب انحطاط المرأة وتأخرها ، وبالتالى انحطاط الحياة وتدهور الوطن ، فإن الفرق بين الهند المسودة وانجلترا السيدة هو الفرق بين المرأة الهندية والمرأة الانجليزية ، كما قال أحد كتابنا .

حتى لو كانت الصفة الجنسية للمرأة غالبة على ما سواها فيجب أن لا يظن أحد أنها مطية شهوة أو وسيلة لذة فهى موهبة المرأة لكى تقوم بدور هو أعظم الأدوار فى الحياة . إنها تنجب أطفالا هم الجيل الجديد . وهى تربيهم وتورثهم طباعها وخصائصها وهى تنشئهم أقوياء إذا أرادت ، ضعفاء إذا شاءت فكيف نحكم النظرة القاصرة فى موضوع المرأة فلا نذكر سوى أضعف آثارها فى الحياة ، وكيف نريد لها الشرف ونأبى عليها القوة ونحملها المسئولية ونضن عليها بالحرية . إن الأمور لا تسير بهذا الوضع المخالف لطبيعة الأشياء نفسها .

* * *

إن الفصل فى موضوع المرأة يكون بالإجابة على هذا السؤال :

تعمل الديمقراطية على أن يكون الفرد غاية فى ذاته فتترك له أمر البت فى مستقبله ومصيره وتهب له الحرية كى يتصرف فيها وينتفع بها على طريقته الخاصة وتحترم على الدولة أو أية قوة أخرى أن تصبغ حياته بصبغتها أو تطبعه بطابعها فهل يسرى هذا الكلام على المرأة

فتعتبر غاية فى ذاتها كالرجل أو تعتبر الأمومة غاية المرأة ولذا يجب أن نوجهها نحو هذه الغاية ونعاملها على هذا الأساس .

نحن لا نتردد - فهدف الديمقراطية الجديدة لا يقتصر على الرجل دون المرأة وفوق صفة الجنس الضيقة صفة أوسع وأعظم هى الصفة الإنسانية .

إن النساء كما يقول الإسلام شقائق الرجال ، ومساواة المرأة بالرجل أمر طبيعى كان يجب ألا يكون مثار نقاش ، « فالمرأة [1] والرجل عنصران يتمم الواحد منهما الآخر فى تكوين المجتمع كما يتمم الهيدروجين والأكسجين فى تأليف الماء ، ولا يوجد كيميائى مهما كان سخيفا يصرف قواه العقلية فى المفاضلة بين هذين العنصرين، وإذا كان الرجل رأس البيت فالمرأة قلبه ومن المحال أن يعيش مخلوق بدون هذين العنصرين الجوهريين . . »

ويجب أن نفرق بين المساواة فى الحقوق والواجبات وبين التنظيم الذى يفرضه المجتمع على المرأة بصفتها امرأة وعلى الرجل بصفته رجلا فالمرأة حرة فى التعليم والعمل والفكرة التى تعتنقها والعقيدة التى تؤمن بها والزوج الذى تختاره . فإذا ما تزوجت أصبح لزاما عليها أن تقوم بتبعات الشركة الجديدة فى الحدود التى يتفق عليها الشركاء ، فالمساواة فى الحقوق والواجبات تمثل الحرية . وشركة الزواج تمثل النظام ، وقد سبق أن قررنا أن النظام هو تنظيم الحرية ،

---

(١) كتاب القضايا الاجتماعية فى العالم العربى للدكتور عبد الرحمن شهبندر ص ٣٩ .

وإنه الفرع وهى الأصل وإنه الوسيلة وهى الغاية . فالنظام موجود لضرورته للحرية ، وبقدر هذه الحرية يجب أن يكون وجوده .

ونحن لا ننكر التفرقة الفسيولوجية ، ولا الجنسية التى بين الرجل والمرأة . ولكنا نرى أن هذه التفرقة لا تبلغ من القوة حدا تحول فيه بين المرأة والتمتع بحقوق الرجل التى تتمثل فى أعظم صورها فى)الحرية والتى ليس حق العمل أو الاختلاط أو غير ذلك إلا فروعا منها . ونحن نرى أن منح هذا الحرية لن يفسد أنوثة المرأة ولن يشوه خصائصها الجنسية بل على العكس سينمى مواهبها وسيكون الطريق حرا أمام الانتخاب الطبيعى لكى يبرز الرجل رجلا والمرأة امرأة .

الفضيلة الأولى لهذه الأوضاع إننا نعيد حقا إلى أهله وننفذ واجبا من واجبات العدل الاجتماعى . ونحن نعترف أن الرجال فى حاجة إلى مزيد من النبل والقوة كى يقوموا بذلك فإن رد الحقوق المهملة لأصحابها من أصعب الأمور على الناس ولا سيما أن النساء أنفسهن زاهدات فى هذا الحق وبعضهن من التعود لحياتهن الراهنة بحيث يرضين بها ولا يبغين بديلا عنها والبعض الآخر يبدين من عدم الكفاءة وقلة الصلاحية بحيث يظهر لنا أن المشروع فاشل من جميع نواحيه . والنذر القليل الباقى هو الذى يثور على هذا الوضع الظالم ويطالب بحريته وحقه فى الحياة .

ذلك ما يجعل هذه القضية . . قضية المرأة محكا لاخلاصنا لدعوتنا فصاحبات الحق نفسه يتنازلن عنه إما عجزا وإما قصورا عن إدراك أهميته ، وواجبنا النبيل المزدوج هو – أولا – أن نقنعهن بالوضع الجديد

- وثانيا - أن ندربهن على إمكان حمل تبعاته و القيام بحقوقه .

ولو لم تكن إلا هذه الفضيلة لحق لنا أن نساوى بين المرأة والرجل ، على أن هناك كسبا كبيرا يختفى وراء قيامنا بذلك العمل الذى يظهر بمظهر التضحية الخالصة ويخفي وراءه نفعا هائلا للرجل قبل المرأة ، فالرجل يريد المرأة زوجا صالحة و أما رؤوفا وذلك لا يتيسر إلا بإعطاء المرأة حقوقها كاملة .

إن الدرس الذى نستفيده من تاريخ الشرق الطويل هو أن قلب الأوضاع واتخاذ الوسائل غايات وعدم مجابهة الحقائق هى الأخطاء الرئيسية الأولى التى جنت عليه أعظم الجنايات ونحن نكرر هنا ما قلناه من قبل من أن الأخطاء يجب أن تحسم ولا تدلل وليس هناك حياء فى الحق وأوضاع المجتمع أن توضع على أساس الحق والوضوح والصراحة لأن ذلك هو الوضع الصحيح للأشياء فليس الوضع الصحيح لها هو الذى يعتمد على المداراة أو النفاق لأن مثل هذا الوضع لابد أن ينكشف أخيرا كما أنه ليس هو الذى يرتكز على القدم وعراقة التقاليد ولأننا إذا افترضنا سيادة هذا الوضع للحياة لما تقدمت الحياة أبدا ولكنا نعيش الآن كما كان يعيش أجدادنا من آلاف السنين .

وعندما نريد أن نصلح المجتمع علينا إلا نستكثر التضحيات لأننا إذا تهربنا منها والتجأنا إلى اللف والدوران خسرنا ميزة العمل المباشر والتبكير فى الوقت ثم نجد أن مجتمعنا يتأخر كلما تقدم الزمن وتتضخم الأعراض بمرور الأيام وأخيرا نرى أنه لابد لنا من الرجوع عن هذا الخطأ أو التسليم بالهزيمة .

وما يجب أن نسأل أنفسنا عنه هو هذا : هل ما نسعى إليه هو الحق والعدل أم لا ؟ فإذا كان هو الحق والعدل فيجب أن نمضى قدما مهما كانت تضحياتنا وخسائرنا ومهما عاقتنا العقبات وإن لم يكن هو فيجب أن نغيره مهما كانت قداسته أنه لمن التناقض أن نريد المرأة زوجة طيعة وأما بارة عارفة بواجباتها فنحجر عليها ، ونفصل بينها و بين الحياة بفواصل دقيقة حتى تغدو بلهاء جاهلة يتفوق عليها ابنها الصغير .

ولسنا نريد أن نناقش الذين يخالفوننا فى الرأى ويرون أن الاختلاف الفسيولوجى والجنسى بين المرأة والرجل يحول دون المساواة بينهما لأن ذلك يجرنا إلى مسألة لم يبت فيها العلم بعد ، ولكننا لو افترضنا جدلا صحة نظريتهم لكان يجب أن تقوم المساواة على الأساس الأدبى والاجتماعى بدلا من الأساس الطبيعى أو الحيوى . وقد اضطر الإنسان عندما تحضر وتمدين إلى كبح جماح شهواته وغرائزه وتسييرها حسب النظم التى أقرها المجتمع . وهذه هى مشكلة الحضارة الإنسانية : النزاع بين الفطرة البدائية الغاشمة بما فيها من غرائز وأثرة وأنانية وبين الخلق الاجتماعى وما يتطلبه من تضحية وسمو وتفوق على الشهوات ، ومساواة المرأة هى أحد هذه الأوضاع التى تفرضها الحضارة و التقدم الاجتماعى ونحن نعترف أن طريق الحرية قد يكون صعبا على المرأة ولكن يجب أن تأخذ نفسها بصعوده وتحمل تكاليفه وتجشم متاعبه لأنه وحده الطريق إلى القوة .

وعلى هذا الأساس قد تكون الأمومة هى المهمة السامية التى

ادخرتها الطبيعة للمرأة ، ولكن ذلك لا يمنع من أن المرأة قبل أن تكون أمرأة أو زوجة أو أم فانها إنسانة لها آرائها الخاصة التى يجب احترامها ، وحقها فى الحياة آت من ميلادها وحريتها مستمدة من حرية الإنسان وكونها أما أو زوجة ليس معناه فرض تربية قاصرة أو معاملتها معاملة خاصة وهناك كثيرات تحول بينهن وبين الزواج ظروف الحياة وهؤلاء لا يجب أن يرمين بأنفسهن إلى النهر أو يطلقن على أنفسهن الرصاص لمجرد عدم الزواج بل يجب عليهن أن يعملن وأن يواصلن حياتهن فى ميدان آخر غير ميدان الزواج .

وقد تكون المرأة مشمولة بحماية أب أو زوج غير أن هذه الحماية ليس معناها فرض وصاية دائمة عليها وإنما معناها أن النظام قد أراد أن يكون لكل واحد فى الأسرة موضع يحدده النظام أما فى الحقوق والواجبات فهما متساويان .

* * *

هكذا تنظر الديمقراطية الجديدة إلى المرأة وترتب على هذه النظرة أوضاعا جديدة وتغييرات حيوية تشمل كل ما يمس المرأة كمركزها فى الحياة ، وتعليمها ، ولبسها واختلاطها ، ولهذه الأوضاع فوائد وإضرار . ولسنا من التعصب لآرائنا بحيث نسمو بها إلى مرتبة لا ينالها النقص أو يعتورها الخطأ فإن كل فخارنا هو أن تكون المساوئ أقل من المحاسن .

ونحن نعتقد أننا نصل إلى ذلك عندما نحقق نظرية الديمقراطية

الجديدة فى المرأة ، فالأخطاء ونواحى النقص تتضاءل أمام الفوائد والمزايا التى سنكسبها بحيث لا تكون المطاعن الموجهة إليها سببا لأحجامنا إلا كما تكون خشية الغرق سببا فى الأحجام عن السفر بحرا ، وحوادث الطرق مانعا من ركوب العربات والقطارات .

وإذا كان غرضنا من معاملة المرأة هذه المعاملة القاسية أن تكون آلة طيعة فى يدنا وخادما سامعا لنا ووسيلة لقضاء أمورنا . . فهل نحن على استعداد لتوجيهها فى كل مادق وجل من الشئون ؟ وأمرها بعمل هذا وترك ذلك ؟ إننا إذاً نضيف إلى مشاغلنا مشغلة جديدة لا تنتهى ونحمل انفسنا ما لا طاقة لنا بحمله . ولن تسرنا النتيجة فى النهاية لأن الفهم غير المتبادل من شأنه أن لا يجعل تنفيذ آرائنا تاما دقيقا كما نحب ونشتهى ، لنتأكد من هذا القاعدة : إن أعظم حب وأنبل إخلاص لا يمكن أن يأتى بالضغط على المرأة أو حكمها أو عزلها عن العالم وإبقائها جاهلة ، وإنما يأتى من رفع نفسها وسمو روحها وقوة عاطفتها وسلامة رأيها وصحة نظرتها إلى الأمور يقولون إن المرأة الانجليزية أشد الناس مغالاة بحريتها قبل الزواج وأشدهم تنازلا عنها بعده . وهذا طبيعى . . فإن المرأة وقد شعرت تماما أنها سيدة مصيرها كرست جهودها لهذا المصير الذى اختارته ، وحتى عند شعورها بالخطأ فإنها تعلم أنها وحدها المسئولة وأن عليها أن تتحمل تبعة خطئها .

على هذه النظرية تقيم الديمقراطية الجديدة تنظيمها الاجتماعى وعليها يجب أن تقوم الأسرة المصرية ، و المرأة الانجليزية لا تتميز عن

المصرية بغير تربتها الرصينة وحريتها الكاملة .

وخلاصة ذلك كله هو أن مساواة المرأة بالرجل فى ميدان الحياة هى وحدها الطريقة العملية لتنمية مواهبها وتقوية خلقها وتكوينها أما صالحة وزوجة كاملة . وأن المرأة التى ستبرزها الديمقراطية الجديدة كغاية فى ذاتها ستكون أصلح من غيرها ، وأقدر على أداء واجباتها حتى ، النسائية منها كالأمومة والزوجية لأنها تستطيع أن توجه قواها أية ناحية أرادت . . على عكس المرأة التى تربى لغرض الزواج أو الأمومة فقط إذ تعجز هذه عن أن تصحح أخطاءها وتكمل نقصها ويساير زوجها . وتفقد القوة والمرونة ، وسعة الأفق وفهم الحياة . وأن حرية المرأة فى ظل الشرف والقوة خير من الحجر عليها باسم التقاليد . وحكم الحرمان .

* * *

ولندرس الأوضاع التى ستكون للمرأة فى الديمقراطية الجديدة واحدا بعد واحد . وأول ما يعترضنا منها هو التعليم فنحن نحتم تعليم المرأة كالرجل ويمكن أن يضاف على هذا التعليم المواد الخاصة بالتدبير المنزلى وكن لا يصح أن يختزل تعليمها بحجة عدم فائدته لها فإن العلم لا يضر وما دام مفيدا للرجل فهو مفيد أيضا للمرأة ولا سيما وأنها فى طفولتها ولم تحدد بعد مستقبلها ، ولم تعلم ما يؤول إليه حالها ، أيكون عملا أو زواجا وفى الحالتين تحتاج إلى هذا العلم ، فى الحالة الأولى للمفاضلة والجهاد وفى الحالة الثانية لكى تفهم زوجها وتعرفه وتشاركه أفكاره وآراءه .

الاعتراض الوحيد الذى يذكر فى هذا المجال لا ينصب على جوهر الموضوع فكل الناس تؤمن بفائدة العلم والتعليم ، ولكن العلم الزائف ، والوسائل القاصرة ، هى أسلحة خطرة فى يد المرأة كما هى فى يد الرجل ، وهى مسئولة إلى حد ما عن فشل بعض الزيجات ، وشقاء بعض الفتيات ، ونحن نقول ونؤكد إننا عندما نرمى إلى تعميم التعليم للمرأة إنما نقصد بالتعليم التعليم الصحيح الذى ينهض إلى جنب الناحية العلمية بالنفس و الخلق و الارادة .

و النتيجة الطبيعية لتعميم التعليم هو أن يظهر فى الحياة العامة طبيبات ومعلمات وعاملات وموظفات الخ . . ، ونحن لا نرى بأسا فى ذلك ، فما دامت المرأة قد أثبتت جدراتها العلمية فمن الحق أن نكافئها على ذلك مثلها مثل زميلها فى الدراسة وسيستفيد المجتمع و المرأة من ذلك فستصقل مواهب المرأة باحتكاكها بالحياة والعمل ، وستكون أقدر على مغالبة الشدائد وتحمل الكوارث ، وعلى إسعاد نفسها وزوجها لو تزوجت مما لو كانت خاملة لم تتعلم ولم تنزل إلى ميدان الحياة ، وسينتفع المجتمع بمواهب المرأة ، وقد بزغت أسماء عالمات وشاعرات وقصصيات وطبيبات فى سماء العلوم والفنون ، ومع أن هذه الأسماء قليلة قلة يتخذها أعداء المرأة سلاحا ماضيا فى أيديهم ، فإن العدل يقضى بأن نفسح للمرأة مجال العذر ، فقد عوملت معاملة قاسية ، ولم تفتح لها الأبواب إلا حديثا جدا ، ولم تتح لها شتى الفرص التى تتاح عادة للرجال فإذا قدرنا هذه العوامل حق قدرها فسنرى أخيراً أن المرأة ليست أقل ذكاء من الرجل ولا أقل

صلاحية منه للأعمال بل وسنشهد أن هناك أعمالا تبرع فيها المرأة أكثر من الرجل كالتدريس للأطفال والتمريض وبعض الفنون الأخرى .

* * *

وهناك اعتراضات كثيرة تثار على اشتغال المرأة بالأعمال العامة ، ودخولها ميدان الوظائف ، أولها طبعا هو أن المرأة لا تتوفر لها الخبرة اللازمة للجهاد فى الحياة لا بالفطرة ولا بالاكتساب ، وأنها إذا منحت حريتها وهى بهذه الحالة فقد تسىء استعمالها وربما تخسر طهارتها وإيمانها فتجنى على نفسها وعلى المجتمع . .

سنستبعد هنا فرض أن المرأة غير صالحة بفطرتها لأنه فرض مبالغ إذ لو سلمنا بنقص طبيعى فى ناحية خاصة فيجب أن نسلم بأن هناك زيادة فى جهة أخرى مما يعادل الميزان أخيراً . فقد تكون أشجع وإن لم تكن أقوى جسما وقد تهديها غريزتها خيرا مما يقودنا ذكاؤنا وقد تكون أعمق تفكيرا وإن كانت أبطأ فيه ، ولكنها على كل تصلح وتصل وإن اختلفت الطرائق .

يبقى أنها لم تكتسب بعد الخبرة التى تساعدها على تذليل صعوبات الحياة والنجاح فى ميدان الأعمال ، وهذا حق ، ولا حيلة للمرأة فى استدراكه إلا أن تبدأ من الآن ، وسيتعرض هذا الجيل من النساء للمخاطر التى يتعرض لها الرائد فى سبيل مهمته النبيلة العظيمة ، ويتلقى التجارب الأولى القاسية ولكن لا ينبغى الإسراف فى تقدير ذلك . . وإلا فلن تتقدم المرأة أبدا وستبقى فى موقفها الحالى

، إذ أن معنى ذلك أن المرأة تريد تقدما بلا عمل ، ونجاحا بلا ثمن . . . وهو مستحيل . .

وأما الإشفاق على المرأة من إساءة استعمالها لحريتها فهو فى غير محله إذ أن ذلك حتى - لو صح - لا يبرر نزع حريتها ومن المؤكد أن هناك آلافاً من الرجال يسيئون استخدام حرياتهم ولا يستطيع أحد أن يطالب بالتضيق عليهم لذلك ومن التعسف أن نفترض أن جميع من يمنحون الحرية يملكون القوة على حسن استغلالها . ولكن علمنا بذلك لا يدفعنا إلى أدنى تدخل فإن فائدة الحرية هى إقناع الناس بأنهم فى أعمالهم إنما يصدرون عن آرائهم الشخصية مما يعطيها صفة التجارب الخاصة ، وينتهى بهم إلى رأى وعقيدة يؤمنون بها عن اقتناع ، ويبعدهم عن غوائل القلق والحيرة وسموم الشك والندم والفكرة الخاطئة الملحة عن محاولة تمنوا لو قاموا بها ولم يفعلوا بتأثير الضغط والتقييد فلا تزال نفوسهم تصبوا إليها وتفكر فيها . والذى يحدث عمليا هو أن الناس بعد أن يتسكعوا قليلا هنا وهناك يعودون سالمين إلى منازلهم وعقائدهم فإذا أصيبوا بجروح أو نالتهم خدوش فإنها تجارب ودروس تساوى ما خسروا وأكثر .

كذلك الحال فى المرأة فإنها إما أن تتخبط ثم تهتدى للطريق السوى وأما أن تصاب فتكون عظة لبنات جنسها وفداء لهن، ويكون عليها أن تتحمل تبعة خطئها بشجاعة

والإشفاق الحقيقى على المرأة يكون بتقوية نفسها ، فإن مثل الحياة الحديثة فى قسوتها مثل بحر هائج مزبد الأمواج لا يستطيع الإنسان فيه

أن يمد يد المساعدة للآخرين وإن أراد لأنه مشغول بنفسه عن غيره .
ولن ينفع المرأة أولا وآخرا سوى نفسها وقد يقدم إليها زوجها أو أخوها خدمات جليلة ويحيطها بسياج من العناية والرعاية ، ولكن نفسها هى الشئ الوحيد الذى سيخلص لها على الدوام ، والضمان الذى يبقى بعد ذهاب الجميع ، وهو الذى سيقرر أكثر من أى شئ آخر مستقبلها ومصيرها وحظها من الحياة فإن كانت قوية مثابرة خبيرة بالحياة فستكافح الأيام وتنتصر ، وإلا فشلت ودارت عليها الدوائر .

أن ما يبديه رجال العهد القديم من إعزاز للمرأة ومغالاة بها قد كان على الدوام كارثة على المرأة وجلب عليها أشد المتاعب وجنى عليها أفظع الجنايات لأن حجابها قد أفقدها السعادة والتغالى فى شروط الزواج قد أبقاها عانسا . ونشأ من ذلك ما يشكو منه الرجال و النساء، فعلى كثرة الفتيات و الفتيان الراغبين فى الزواج فإن سوق الزواج هو أشد الأسواق كسادا وعلى نبل العواطف التى تتقد فى قلوب الشباب والتى تتناسب مع مثالية شبابهم ، فإن هذه العواطف تترك لتأسن وتتعفن ولا تجد مجالا تحقق وجودها فيه .

ولماذا كل ذلك ؟ إنه بالتأكيد ليس لمصلحة المرأة ، ولا للمحافظة على شرفها ، ولكنه رعاية للقديم . . واتباع للتقاليد

* * *

ومن الاعتراضات التى يزج بها بعض الناس إلى ميدان المناقشة ، دعوى منافسة المرأة للرجال فى موارد رزقهم ، وهى دعوى خادعة

محببة إلى نفوس الناس ، فى حين أن أثرها العملى ضئيل جداً إذ أن للبطالة أسباب متعددة ، أقلها أثرا اشتغال المرأة بالأعمال ، يدل على ذلك أن نسبة البطالة فى أمريكا وهى الدولة التى تعمل بها النساء أكثر من أى دولة أخرى . . نسبة ضئيلة وهذا القول يسرى على روسيا فى نظامها الحاضر ، فضلا عن أن البطالة تنتشر فى الأعمال والصناعات التى لم تشتغل بها المرأة كالتعدين والأعمال الشاقة . أكثر من غيرها ويجب أن نلاحظ ما يتناساه بعض الرجال ، وهو أن النقود التى تكسبها المرأة لا تضيع هباء ، ولا يخسرها المجتمع ، و النساء لا يصرفن كل ثرواتهن على وسائل التجميل وإنما على انفسهن وعائلاتهن ، ويرفض الرجال أن تعولهم أمرأة ، ولهم الحق ، ولكن هناك عائلات ليس من بين أفرادها رجال وفيها أطفال وشيوخ وعجائز .

والحقيقة أن الرجال يتضايقون من وجود المرأة فى ميدان الأعمال للفكرة المتملكة أذهانهم ، وهى أن مكان المرأة هو البيت ، وهم يرون فى خروجها خرقا لتقاليد ثابتة ، وليسوا فى مجموعهم من القوة بحيث يتخلصوا من أثر هذه التقاليد أو أثر النظرة الجنسية الضيقة التى تحتفظ لهم وحدهم بامتياز الأعمال وحق ممارستها .

ونحن على كل حال لا ندعو إلى اشتغال المرأة بالأعمال ولكننا لا نريد أن نمنعها قوة واقتدارا ، أو بحق قانون أو فرض وصاية ، ونعتقد أنها فى هذه الحالة ستفضل البيت والزواج إذ ثبت أن معظم الفتيات العاملات يتزوجن زملاء لهن أو رجالاً تعرفن بهم بسبب العمل ،

وأى فتاة لا تفضل البيت على العمل ؟ وإذا كان الرجل نفسه يستقيل من الوظائف والأعمال التى يكون فيها عاملا أجيراً ليستقل بنفسه أو يفتح دكانا صغيراً ، أو يبدأ عملا ناشئا . فإن المرأة مثله أيضا فهى تهرب من استعباد أصحاب الأعمال إلى المنزل الذى تكون فيه ملكة وحاكمة ولا يكون هناك فرق بينها فى منزلها وبين زوجها فى دكانه .

نحن نريد أن يفهم النساء ذلك عمليا من تلقاء أنفسهم وأن ينتفعن به حتى يستطعن أن يقدرن نعمة الزواج . .

* * *

هذا الوضع الجديد للمرأة فى الحياة سيستلزم منها أن تخرج من عزلتها التقليدية وأن تختلط بالرجال ، إذ من المستحيل أن نفترض أنها ستستطيع أن تقوم بهذا الدور وتحتفظ فى الوقت نفسه بالحجاب ، ويهمنا هنا الآن أن ندرس فكرة الحجاب ونتناولها بالبحث والتمحيص .

أن هذه الفكرة تنهض على ثلاثة فروض - الأول - أن المرأة مخلوق ضعيف تسيطر عليه عواطفه ولا يؤتمن على الشرف - الثانى - أن الرجل يشارك المرأة فى هذه الصفات فيجب الحيلولة بينه وبينها - والثالث - أن الحجاب فى مظهرية (الزى وعدم الاختلاط) كفيل بأن يعالج ضعف الرجل والمرأة بطريق الحيلولة بين لقائهما .

وكلها فروض خاطئة فالمرأة ليست من الضعف كما تصفها الأساطير والإشاعات ، وهى تستطيع أن تحتفظ بشرفها فى أحرج

الظروف لو أرادت ، وليست أقل من الرجال تحصنا بالخلق وتمسكا به ، بل ربما كانت أشد منه فى ذلك ، وآية هذا أن الرجال الذين يتصيدون النساء ، ويوقعوهن فى شراكهم بكل الطرق ، فإذا استسلمت المرأة أخيراً أقاموا الدنيا وأقعدوها ونسوا أنهم هم الذين ارتكبوا هذه الجريمة وأن استسلام المرأة لا يعود إلى ضعف المقاومة ، وإنما إلى شدة الحصار . .

إن كل ما يقال عن المرأة وشهوتها ونفاقها وخبثها وكيدها أمور لا تشرفنا كثيرا معشر الرجال وطالما تساءلت كيف يستطيع أن يتصور الرجل هذه الأفكار وفى منزلة أخت وأم وزوجة وكيف ينظر إلى وجوههن وهو مثقل بأفكار من هذا النوع

لنفتح النوافذ ونجدد هذا الهواء الفاسد الذى تضع خميرته روايات مثيرة ومبالغات لا أساس لها من الصحة وإشاعات سخيفة متداولة .

والفرض الثانى خاطئ كذلك ، ونحن لا نزعم لأنفسنا قوة خارقة وحصانة دائمة ، ونحن نعترف بضعفنا ، وقد يحدث إذا تركنا وحدنا مع امرأة جميلة أن تفتنا بابتسامة ساحرة من ابتسامتها أو نعجب بناحية جمال فى جسمها ، ولكن هذا هو كل شئ والبقية الروائية التى يخشاها بعض الناس لا تقع أبداً وقد تكون الحركة التالية لشعورنا بجمالها وفتنتها هى أن نخرج علبة سجائر أو نبتسم أو نتصفح مجلة . .

والسبب فى ذلك هو أن الشهوة ليست كل شئ ، إنها ركن فى

نفوسنا ، وقد يكون الرجل كالحيوانات فى هذه الناحية ، ولكن الحيوانات نفسها تعف فى غير الأوقات التى خصصتها بفطرتها لمباشرة أفعالها الجنسية . .

إن الحجاب إهانة للرجل بقدر ما هو إهانة للمرأة ، إن المرأة هى التى تضعه ولكن المقصود به الرجل ، ولو افترضنا عفاف الرجل لما كانت له ضرورة ، ويحق للشاب الحديث أن يستشعر المهانة إذا فرق بينه وبين المرأة بحجة أنه قد لا يستطيع أن يكبح جماح رغباته ، لأنها تهمة فى الصميم يقذف بها شرفه وإرادته ومغالاة لا مبرر لها فى تقدير نواحى الضعف ففى النفس إرادة تكبح الغريزة ، وشرف يغلب الشهوة .

قد يبالغ بعض الناس فى نتائج السفور والاختلاط وقد يتوقع البعض الآخر الفساد العظيم والشر العميم ، وقد تتصور طائفة ثالثة أن العاطفة الوادعة النبيلة ستنقلب إلى وحش ضار مفترس ، وقد نقرأ فى روايات الحب والغرام أن الشقة بين السذاجة والطهارة وبين الأثم والفجور ليست بعيدة واسعة ، كما يتوهمها أصحاب المثل العليا ، انها ساعة أو دقيقة . . انها لمحة ، أو لمسة ، كما نقرأ ايضا فى الشعر ذلك البيت الذى يجمل قصة الحب فى سطر واحد يبدأ بالنظرة والابتسامة وينتهى باللقاء والغرام . . ولكن الحقيقة أن هذا الكلام كله لا يعدو مرتبة الأوهام . وأنها لمزية الكتابة أن تسهل الممتنع ، وتسلس الصعب وتقرب البعيد كما أن سعة الخيال والإسراف فى العاطفة هى دأب الأدب والشعر ، وما أسهل الكتابة وبناء الحوادث

وحبك المناظر فى القصص وما أصعب ذلك وأشقه وأطوله فى الحياة . فكل رجل وامرأة مقيد بعشرات العوامل ، محاط بوضع كل شئ فيه يتكلم ويرى ، ويلحظ ويسمع ، وفى النفس ضمير كما فيها غريزة ، وحفاظ كما فيها تفريط وحذر يكبح الأندفاع . . والحب بعد ذلك يبدو فى الوضع الحالى كمؤامرة على المجتمع تستلزم الحذق والمهارة والبراعة والوقت الطويل ، والاجراءات المتنوعة . فالمسألة ليست هينة كما يظن بعض الناس ولا تتوقف على المعرفة العابرة أو الاختلاط السريع . .

ولا شك أن اطلاق العنان وإرخاء الزمام وعدم المحاسبة أو الملاحظة من شأنه أن يعرض الإنسان لأخطار الجنس ومن المحتمل أن يهزم فى هذا النضال ، كما أن حبس المرأة و الفصل بينها وبين الرجل يبث الشقاء فى نفسيهما ويشعرهما نقص الحياة وخلوها ، والخير كل الخير فى التوسط بين هاتين الدرجتين فيباح اختلاط المرأة فى حدود ، تتفق مع النظام ولا تتنافى مع الحرية وتقرها المرأة والمجتمع .

من هذا يتضح أننا لا نسرف فى الدفاع عن المرأة كما لا نبالغ فى حسن الظن بالطبيعة البشرية ولكننا نحكم فى الموضوع حكما عدلا ، ونحن نرى أن حالة الشباب المصرى الراهنة وانحطاط أدابهم وضعف نفوسهم إنما هو أثر من آثار فترة انتقال خاصة لها شكوكها وتقلباتها ونحن لا ندافع عنهم ولا نبرر أفعالهم ولكننا نرفض أن نستنتج من سلوكهم الحكم على الطبيعة البشرية إطلاقا ، وإلا لكان معنى ذلك أن الشهوة تتغلب وتنتصر دائما . . مهما كان حفاظ المرأة وعفافها ،

وأن العالم كله يسير بالنفاق ، واستغفال أهله بعضهم بعضاً ، ولما كان هناك حقيقة أو ثقة بين الزوج والزوجة والأب والابن والصديق وصديقه، وهو أمر لا نستطيع أن نتصوره ، فإذا كانت الشهوة تجرى فى دماء الناس وتسرى فى عروقهم فإن الأمانة قد نزلت فى جذور قلوبهم كما يقول نبينا العظيم فى أحد أحاديثه . وإيماننا بالثقة والأمانة والصدق والشرف يجب أن لا يقل - إن لم يزد - عن إيماننا بدفع العاطفة وسيطرة الشهوة . . وهذا - ببساطة - هو معنى أن يكون الإنسان إنسانا وألا يكون حيواناً .

والفرض الثالث خاطئ أيضاً - فتلك القطعة المهلهلة التى توضع على الوجه، أو عدم خروج المرأة أو إغلاق النوافذ كلها طرق عديمة الجدوى إذا كانت نفس المرأة ضعيفة، ومعنويتها مهزومة، وإرادتها متلاشية، وإذا انتفى وجود الشيطان كثالث للرجل والمرأة فسيكون موجوداً دائما فى نفس كل من الرجل و المرأة يسرى منهما مسرى الدم - شيطان الضعف الذى لا يعرف الحدود ولا تقفه الحواجز التى يقيمها المجتمع بين الرجل والمرأة وخير لنا أن نحاربه فى النفس، نفس الرجل ونفس المرأة، وهو ما نعنيه بتقوية الفرد وبأن يكون غاية فى ذاته .

* * *

ويحق لنا من ناحية أخرى أن نتساءل عن ماهية الشرف الذى نريد الاحتفاظ به بالفصل بين الرجل والمرأة فالشرف شعور معنوى ذاتى يفيض من نفس الإنسان طواعية ورغبة وإيماناً به وتفضيلا له فإذا كان

الحرمان هو الحارس عليه والطرق المصنوعة هى الحافظة له فإن الشرف يكون قد . مات فعلا ولا يبقى إلا الناحية المادية للشرف ويحق للرجال أن يحرصوا عليها ولكن ليس لهم أن يسموها باسم الشرف فشرف المرأة كشرف الرجل يموت عند العبودية وفقد الحرية .

* * *

ومما يمس هذه النقطة عن قرب تبرج النساء . وهو الموضوع المفضل عند بعض الناس ، وقد يكون غريبا بالنسبة إليهم أن يعلموا أن التبرج قديم جداً ، فقد عثر فى حفائر قدماء المصريين على رسوم لطرق تجميل لا تختلف عن الطرق السائدة الآن وكان الرجال أنفسهم يتجملون فيتقلدون الأساور ويتحلون بالعقود ، ولم يقتصر ذلك على القبائل البدائية بل لوحظ أيضاً عند الأمم القديمة السابقة كقدماء المصريين والفرس العرب فى عهد حضارتهم إذ كان الخلفاء يقلدون الأمراء عقود وأساور وأطواق ذهبية .

وليس ذلك دفاعا عن التبرج ، فنحن نعتبره أثراً من هذه العهود القديمة ودلالة على عدم نضج النفس ، يشترك فى ذلك الرجل والمرأة فليس هناك فرق كبير بين المرأة المتوحشة التى تتحلى بعقود من أنياب الحيوانات وتلبس جلودها وبين المرأة الحديثة التى تتحلى بعقود من اللؤلؤ وترتدى الفراء وحتى الآن لم يبلغ الرجال من التضحية والقوة ما يفرقون معه بين امرأة جميلةٍ وأخرى قبيحة ، وامرأة متزينة وأخرى عاطلة ، وقد قضت عليهم الضرورات بتوحيد أزيائهم وبساطتها ولكنهم ما زالوا يميلون إلى الأزياء المبهرجة المزينة فى المناسبات

الخاصة ، وكثيراً ما يشجعون نساءهم على ارتداء الثياب النسائية الفاخرة المتقنة - أو يشترون لهن الجواهر الثمينة واللالى النادرة . .

ومن الحق علينا أن نعترف أن العصر الحديث يقاوم هذه النزعة - نزعة التبرج - أكثر مما يقاومها رجال الجيل القديم لأن وسائله حيوية وعندما تتعارض ضرورات الحياة مع وسائل التجميل فإنه يضحى بالثانية بلا تردد ونحن نشاهد أن الضرورات العملية قد قضت - تقريبا - على الشعور الطويلة الجميلة وعلى كعوب الأحذية العالية وعلى لبس الجوارب الحريرية وعلى الزينة الثقيلة من الذهب والفضة .

* * *

والزواج موضوع هام جدير بكل عناية ونحن لا نستطيع أن نتناوله بالتفصيل ولكنا سنحاول أن نوضح أسسه ونظرة الديمقراطية الجديدة إليه .

نحن نعتقد أن فشل كثير من الزيجات وخيبة أمل الأزواج والزوجات إنما يعود إلى أن الناس ظنوا أن كل واحد يبلغ سنا معينة يستطيع أن يتزوج بل ربما حتموا عليه ذلك ليحتفظ بطهارته الجنسية ، ويكون ذلك صوابا إذا كان الغرض الوحيد من الزواج هو إشباع الرغبة الجنسية أو وضعها فى الموضع الصحيح ، وقد سادت هذه الطريقة العصور القديمة ونجحت عندما كانت الحياة الإنسانية مهملة والشعور بالنفس و الذات ضئيلا والمطالب الحيوية متواضعة ، فسارت الحياة سيراً هادئا ، إن تضاءلت فيها المشاعر الذاتية فقد توافر

لهـا الإيمان ، وإن فـقـدت السـعـادة فقـد كـسبت الهـدوء والبـعـد عن المشاحنات و الإضرابات .

لست لأعيب هذا الفهم ويقينى أنه كـان صالحا جداً لعصره وزمانه ، ولكن ذلك لا يزكيـه شـيئـا فى عـصـرنا الحـالى الذى يختلف تمام الاختلاف عن العصور الماضية فالإنسان الآن يفتش عن الحياة فى كل شئ ليهضمها ويحيلهـا إلى حياة أو على الأقل وسائل تزد من الحياة . ومطالبه الآن كثيرة جمة ، وفهمه للحياة أسمى بكثير من فهم الإنسان قديما لهـا وقد أصبح يطلب من الزواج شيئا أكثر من الشـهوة أو السكن ، إنه يريد السعادة لجسمه ونفسه ، والمساعدة فى مجابهة الحياة ومـا فيهـا من الآلام والمتاعب وستبقى الغريزة مع هذا محتفظة بمكانهـا فى الزواج حديثا كما كانت قديما ولكنها فى الزواج الحديث ناحية ، وربما أهم ناحية ، ولكنها ليست كل شئ . .

وتبعـا لهـذا التطور فى فـهم الزواج لم يعد كل واحـد يبلغ السـابعة عشر يستطيع الزواج مادام قد استكمل خصائصه الجنسية بل صار عليه أيضـا أن يستكمل خصـائصه النفسية وأن يستعد لهـذه المهنة المزدوجة مهنة الزواج .

والزواج مهنة . . مهنة بسيطة بالنسبة للرجل ومركبة بالنسبة للمرأة ولكنهـا ليست سـهلة بالنسبة للطرفين ، ويكفى أن نتـصـور المجـهـود الجسمى الذى يبذله الرجل والمرأة لإنجاب الأطفال وتربيتهم والمجهود العـقلى الذى يسيطر على ذهن الزوجين ومـا يسـود تفكيـرهـمـا من المسائل المنزلية وصبغ الحياة بصبغة الأولاد والمستقبل - لنقدر أهمية

الزواج وصعوبته وكثرة مسئولياته ومشاكله .

ولسنا نذيع سراً إذا قلنا إن معظم المتزوجين يشعرون أن الزواج لم يحقق كل أمانيهم ، إن لم يشعروا بالشقاء و التعاسة وهم لا يعلنون ذلك تجلدا وتسترا ، ولأنه ليس مما يشرف الرجل أن يذكر ذلك ولا مما يخلصه مما هو فيه ، وأخيراً لأن كل واحد منهم يعتقد أنه الشقى . وباقى الأزواج سعداء .

والسبب فى ذلك واضح جدا ، فلما كان الزواج مهنة فإنه كغيره من المهن يحتاج إلى استعداد واتقان إذا لم يتوافرا ، فشل الإنسان فى الحصول على ثمرة هذه المهنة وهى بالنسبة للزواج السعادة . وكيف يمكن أن يسعد الزوجان وكل منهما يجهل جهلا تاما نفسية الآخر فالزوج قضى ربيع عمره فى وحدة نفسية حادة متوترة كما قضى عليه نظام عدم الاختلاط ولم تصقل عواطفه صداقة المرأة أو زمالتها أو معرفة شئ من نفسيتها و المرأة هى الأخرى لا تعرف عالم الرجل وتنظر إليه نظرة نسائية تخالف الواقع فتظن أن ليس فيه إلا الثياب الزينة و النواحى الشخصية .

بأى فهم يمكن أن يتعاون هذان الزوجان ؟أانهما يتكلمان لغة واحدة ولكنهما لا يفهمان بعضهما ولا يشتركان فى الإحساسات والعواطف والآمال ، إن معنى الزواج لا يلبث أن يخمد فى نفس كل منهما والأمل الذى كان يزهر فى النفس سرعان ما يذبل بعد شهر الزفاف ولا يبقى بعد ذلك من الزواج إلا حروفه الجامدة والرمز المادى الثابت الذى يعنى وجود امرأة وأثاث . . فلا يجب أن نعجب إذا

سمعنا كلمة الطلاق أكثر من مرة . فحتى الوازع الدينى لم يستطع أن يوقف الطلاق من أناس يعلمون أنه أبغض الحلال إلى الله لأن الشرع لا يعطي حياة لشيء عديم الحياة و لا يبارك عملا لا تتوفر فيه النية الخالصة المتبادلة .

إن معرفة الزوج لنفسية زوجته و الزوجة لنفسية زوجها وتاكدهما من اتفاقهما فى الميول و المشارب هو أمر ضرورى لهما كى يسعدا فى زواجهما ، ونحن مع ذلك نحذر المغالاة التى لا مبرر لها فى تقدير هذا العامل أو سوء فهمه . فثمة أناس متشككين مترددين يعطون عوامل نفسية يزعمونها أهمية ليست لها على وجه التحقيق ، ولا شك أن الارادة القوية مع النية الطيبة يمكن أن تتغلب على الجهل بنفسية المرأة وتتيح زواجا سعيدا حتى فى هذا العصر كما نعلم ذلك من حياة بعض أصدقائنا . كما أن معرفة المرأة والخبرة بنفسها وحدها من زوج ضعيف الإرادة متقلب الرأى سيء الغرض والهوى لا تكفى لإسعاد الزوجين ولكننا بصفة عامة نرى أن الفرد العادى فى زماننا وفى المستقبل يجب أن يلم بنفسية المرأة إلى حد ما . .

ويكون ذلك بالخبرة ودقة الملاحظة والحكمة ولهذه المعرفة طبعا أسس علمية دقيقة يوضحها علم النفس ولكن الزوج يستطيع أن يستغنى عن الناحية الفنية فى الموضوع ويمكنه أن يكتفى بتجاربه الشخصية وذكائه .

وإذا كنا نفترض العلم بنفسية المرأة فنحن من باب أولى نفترض العلم بالثقافة الجنسية . ولا شك أن جزءا كبيرا من تبعة إخفاق

الزيجات وشقاء الأزواج يعود إلى الجهل بهذه الناحية الحساسة ، إن الخجل والحياء يجب أن يرفعا من هذه المسائل ، ولسنا نرى عاراً فى تدريس هذه الثقافة ولكنا نرى العار كل العار فى كتمها وتحريمها والجهل بها ، فإن ذلك فوق أنه سفسطة فارغة وطفولة وتعلق بالصغائر فإنه قد جنى على آلاف الأزواج والزوجات ممن أقدموا على الزواج وليس لديهم فكرة عن ماهية المهمة القادمين عليها .

حقا إن الغرائز تهدى الإنسان فى هذه المواطن كما أنها ترشده إلى أن يضع الطعام فى فمه ويتوسد ذراعه ويمد جسمه لينام وهكذا ، ولكنها لا ترشده إلى آداب المائدة أو آداب اللباس أو فنون الطهى أو صناعة السرر ، فإن ذلك تقوم به الحضارة والمدنية ، والناحية الجنسية لا تفرق عن هذه النواحى بل إنها تزيد فى أن لها آثارا عظيمة الأثر ، فهى تجمع الناحيتين الجسمية والنفسية .

وما فائدة تكتمنا فى شئ هو أحد الأغراض الرئيسية للزواج إن الذين يتزوجون ليسوا أطفالا ، ولكنهم يضطرون إلى أن يكونوا كالأطفال . وهم يستمدون معلوماتهم من أصدقائهم أو من الإشاعات الخاطئة ، وقد ينساقون إلى طريق مشين ، والنساء لا يعلمن شيئا عن هذه النواحى إلا قبيل الزواج بليلة ، والخير كل الخير هو أن نطرح الخجل جانبا وأن ندرس الثقافة الجنسية للشباب و الشابات حتى تتنور أذهانهم على أساس علمى صحيح .

الاختلاط المشروع ، والعلم بالثقافة الجنسية ، والتفاهم المتبادل القائم على وحدة التعليم بين الجنسين ، المشاركة فى الحياة ، هذه

العوامل فضلا عن أثر كل منها فى دائرته الخاصة فانها جميعا ستقرب بين الرجل والمرأة وستتيح للرجل بسهولة اختيار تلك التى ستكون زوجته وهو أيضا ما يتم بالنسبة للمرأة . . ونحن نفترض أن الحب سيكون متبادلا . على أن الحب كما يفهمه الشباب عاطفة سريعة الهبوط ولذلك فإن ما يجب أن يراعى فى الاختيار هو التوافق بينهما فى الأذواق والمشارب والأفكار والعقائد والميول والهوايات .

عندئذ سيكون الزواج هو الخطوة التالية وسيكون من الطبيعى جدا أن يسأل الرجل المرأة فتجيب وهذه الطريقة البسيطة الصائبة تفضل الطريقة المركبة الخاطئة المتبعة الآن .

وستظل الاختصاصات فى الزواج كما هى . . المرأة فى البيت والرجل فى الحياة وليس من الخير فى شئ أن نفاضل بينهما وليس هناك فرق بين امرأة تطهى الطعام وتربى الأطفال وتنسق البيت وبين رجل يبيع ويشترى أو يجمع طول يومهاأرقاما أو يقف أمام آلة ينبعث منها الزيت والدخان ، فإذا كان هناك تفاضل فيحق للمرأة أن تفخر بتلك المهنة العريقة السامية التى تتولاها دون الرجال وهى التربية . .

ولما كنا لم نبلغ رجلا أو امرأة ، الحد الذى نستطيع فيه أن نجمع بين الرغبات المختلفة فيتحتم علينا أن نولى رئيسا فى كل الشركات - والزواج أحدها - ومن الطبيعى أن يكون الزوج هو الرئيس فهو أقوى من المرأة وأشد اتصالا بالحياة ومن البديهى أن هذه الرئاسة تقوم على التفاهم المتبادل والمرونة من الطرفين . .

* * *

ورغم أن الطلاق مـأسـاة إلا أن الشـقـاء مـأسـاة أكبـر من الطلاق ، وهناك حالات يجب فيها الطلاق وجوبا وثمة مذهب يقول بتصعيب طرق الزواج وتيسير وسائل الطلاق على أنه لا يصلح لنا فى وضعنا الحاضر ، وخير المذاهب أن يباح الطلاق للزوجين فى حدود ضيقة فيكون هناك باب يصح لهما الخروج منه إذا تأكدا أن البيت قد صار سجنا لكليهما وذلك الباب مغلق بشتى القيود ، على أنه عندما يفتح فلا تتقدمه جنازة ، لأن الحياة أمامه و الشقاء خلفه وليس هناك مبرر لبقاء الزوجين فى أتون من الشقاء بينما يستطيع كل منهما التجربة من جديد . . ولعل ذلك هو ما تشير إليه الآية البليغة (وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعا عليما)

وليس معنى ذلك أن يكون الطلاق يمينا يقذفه الزوج ليرغم بها أصدقاءه على تناول طعام أو قبول ضيافة ولكن المحكمة وحدها هى التى تستطيع أن تحكم بالطلاق بناء على طلب الزوج أو الزوجة وذلك يمكن أن يقال أيضا بالنسبة لتعدد الزوجات فلا يباح إلا باذن من القاضى ولأسباب وجيهة .

إن هناك أناسا يتحسرون على المنزل القديم وقت أن كان الزوج هو الحاكم وكانت الأوضاع المنزلية ثابتة وطيدة ، إنهم يخشون على المنزل من هذا العصر ويلقبون البيت العصرى (بالبيت المجنون) ويعتقدون أن الحياة العصرية قد أرخت العلاقات القديمة بين الزوج و الزوجة وأنها أضعفت الحياة المنزلية وأوهت أسبابها ، وهى مزاعم خلابة يؤخذ بها الناس ولو أجبروا رجالا ونساء على الرجوع إلى الأوضاع القديمة لرفضوا ولقللوا شكواهم .

ليس هناك دليل على أن الزواج حديثا أو هى منه قديما ، ونسبة الطلاق فى مصر تفوق نسبته فى رينو ، أنها كنسبة ٦ ,٢٥٪ إلى ١٦,٨ ٪ على أن هذه النسبة لا توجد إلا فى بلد الطلاق الأمريكية ، وأما فى غيرها من البلاد الأمريكية أو البلاد الأوربية فإن نسبة الطلاق تنخفض انخفاضا بينا . .

و الزواج العصرى زواج إخلاص وحب ، أنه شركة بين شخصين كلاهما مثقف وخبير بالحياة وعارف بما له من الحقوق والواجبات التى تفرضها هذه الشركة التى يكون الغرض منها الهناء العائلى . ولا شئ يعدل هذه الميزات فلو عبدت المرأة الرجل فإنى أشك فى السعادة التى سيشعر بها المعبود . إن الرجال ليسوا آلهة ، وسعادتهم الحقيقية هى فى أن يشاركوا ويقتسموا وليس فى أن يستأثروا وينفردوا .

وليس ثمة شك فى أن المرأة المثقفة المهذبة أقدر على إسعاد زوجها وأدرى بتوفير راحته من امرأة أخرى هى كمية مهملة ملقاة فى ركن من أركان المنزل لا تفهم ولا تدرى ولا تحسن تصرفا ، وتقعد بها مواهبها القاصرة فلا تستطيع مساعدة زوجها فى عمله أو مشاركته فى متاعبه .

وليذكر الذين يثورون على رفع مستوى المرأة وتهذيبها وإشعارها منزلتها فى الحياة مساوئ المرأة القديمة الخاملة ، من قذارة وجهل وتعلق بالسفاسف والخرافات التى تملأ ذهنها وليسألوا أنفسهم كيف تربى مثل هذه المرأة طفلا أو تنسق بيتا,

* * *

لابد أن نشير بكلمة إلى عاطفة شديدة الاتصال بالمرأة تلك هى (

الحب) الذى جنى عليه المجتمع المصرى جناية كبرى ومرغه فى طين الشهوات ووصمه بوصمة البغى والضلال نحن نعترف بأن الحب مشوب بالناحية الجنسية إلى حد ما وفى نسبة ترتفع وتنخفض ولكننا ننكر أن تكون هذا الناحية كل شئ ، فالعامل الجنسى ليس إلا عامل من عدة عوامل ، وهناك عوامل أخرى تؤثر علينا قبل إصدار حكمنا النهائى وقد أغفلها رجال المجتمع القديم نادى بهم هذا إلى إساءة فهم الحب .

من هذه العوامل (المبدأ) الذى يتحكم فى النفس و الذى يقاوم اغراء المرأة ويدفع الإنسان إلى الموت كريماً شريفاً بدلا من العيش ذليلا مهانا .

ومنها أن الجمال ليس تقاطيع وملامح ، فهناك (جمال روحى) وآخر (نفسى) وثالث (خلقى) وكل نوع من هذه الأنواع يسبى الفؤاد ويبعث الحب ولكنه لا يوحى إلى النفس سوى الاحترام والإعجاب .

وأخيراً نجد أن الحب حسنا أو سيئا ، لابد أن يأخذ مظهرا من مظهرين الأول أن يكون عاطفة نبيلة منزهة عن الشهوات ويأخذ فى هذه الحالة صفة الصداقة والزمالة التى نعتقد أنه ليس هناك مانع من أن تقوم بين الرجل والمرأة والثانى أن يكون عاطفة مشوبة بالميل الجنسى وفى هذه الحالة إما أن يحل الموضوع بالزواج ، لأن المحب - لا يحب وأن كان حبه جنسيا-أية أمرأة وبمعنى أصح جسدا وإنما يحب امرأة خاصة لها إشاراتها وسكناتها وضحكاتها وفهمها للأشياء ولا سبيل إلى الارتباط بها إلا بالزواج ويحق لنا أن نقول بلا مبالغة أن ذ لك هو نهاية معظم هذه العلاقات إذ أن هذه الحالة هى الطبيعية والعادية

أيضا وإما أن تنتهى العاطفة بالسقوط أى الاتصال الجنسى دون الزواج وهو احتمال ضعيف ولكنه يحدث وسيحدث ما بقى الضعف البشرى متمكنا من النفوس ؟

وذلك الاحتمال الأخير مؤسف حقا ولكنه مع ذلك لا يختلف عن أى شئ مؤسف آخر ، حوادث الطرق والحريق وتبذير بعض الأغنياء وسفاهتهم ، فهذه الأمور كلها لا تكون سببا فى تقييد حرية المرور أو الحجز على كل الأغنياء وإنما يكون جهادنا فى سبيلها موجها إلى ناحية الثقافة والنفس وليس للقانون والقوة . .

وهناك ناحية أخرى للموضوع ، فإن نظرتنا إلى الحب كجريمة وفصلنا بين الرجل والمرأة قد دفع بالشباب إلى بؤر الفساد وأماكن البغاء الذى لابد أن تصرخ به دولة يحرم مجتمعها الحب ، ويعتقد أن الغريزة الجنسية غلابة ، ويرفض الإيمان بما فى مثالية الشباب من قوى وطهر وشرف إذ من الطبيعى مادامت هذه عقيدته أن يبيح للشباب تصريفا قذرا لشهواتهم بعيدا عن المساس بباقى الفتيات ، بل بعيداً عن المدينة كلها التى يشوهها هذا المنظر كما يشوهها وضع محطة المجارى فيها أو تصريف المياه القذرة والأوساخ فى وسطها . .

لا يقدر الآثار التى ترتبت على قطع الصلة بين الرجل و المرأة فى المجتمع المصرى صداقة أو زمالة أو حبا إلا الذى يسير فى شوارع القاهرة وغيرها من المدن الكبرى أنه يلمس ظاهرة ليس لها مثيل فى مدن العالم وعواصمه ، إن امرأة جميلة واحدة أو حتى أنيقة لا تسير إلا وتتبعها الغيون النهمة الظمأى . . ويتراجع عشرات الشباب

ليملئوا عيونهم منها وأية بسمة أو ضحكة أو إشارة كفيلة بأن تفسر تفسيرات لا أصل لها إلا فى ذهن هؤلاء الشباب ، بل أن ثوب المرأة أو صوتها أو حتى صورتها الظاهرة فى الإعلانات السينمائية الملصقة على لوحات الإعلان ، تكفى لأن يقف الناس ليستمتعوا دقائق بهذا المنظر . . وأينما تجد المرأة تجد الشباب يتحككون بها على أبواب السينما وسلم الترام والنوادى والمعارض الخ . .

فضلا عن انتشار (الطريقة الشوارعية) فى الغزل وضح النهار وتتبع النساء والفتيات مسافات طويلة ، فإذا دل ذلك على الجوع النفسى القاتل والنهم فى بعض حالاته فإنه فى معظم الحالات لا يدل إلا على طفولة وصبيانية سببهما الأولى الحرمان والفصل بين الرجل والمرأة وتحريم المجتمع للصداقة والزمالة بينهما .

من الجحود أن نقصر عاطفتنا نحو المرأة على الناحية الجنسية أين إذاً احساس الهدوء والطمانينة والراحة والسعادة ؟ أين إذن شعور الحياة المنزلية الكريمة بما فيها من عطف وحب وتعاون وإخلاص ، واستقرار؟ أين إذن روابط الصداقة والزمالة والعمل المشترك والسير نحو هدف واحد . .

عندما أراد الصوفى القديم أن يمثل الجلالة الربانية ويرمز إلى الحب الإلهى لم يجد سوى المرأة وما تبعثه من إشراق وضياء ، وعاطفة وحرارة ، وجمال ورواء . . ولم يكن ذلك عبثا فإن التأمل فى طبيعة الحب يكشف لنا عما يثيره من العواطف الكريمة وكلما زادتا تأملنا كلما ارتفعنا عن مستوى الشهوة .

ولو لم نكتسب من الحب سوى تبادل العاطفة وتقدير الآلام والمسرات والمشاركة فى الهناء والشقاء وحب الجمال وتنميته فى النفس حتى يتأصل الذوق ويشمل كل شئ من متاع إلى زى إلى دقة وتناسب فى أداء الأعمال واتزان فى الحكم لكان ذلك كله كافيا لتمجيد الحب ورفع شأنه .

وديمقرطيتنا ترى أنه ليس هناك ما يمنع من أن يتبادل الحب تحت رعاية الأب والأم وعطف المجتمع . إذ أن السمو به يجعله تميمة تحفظ للشباب مثاليته وشرفه ووازعا قويا فى نفسه يذكره إذا ضعف وينهضه إذا عثر وينصح له ألا يدنس نبله وصفاته .

وثمة كلمة أخيرة لازمة قبل أن نختم هذا الفصل . . إننا تكلمنا كثيرا عن حقوق المرأة وساويناها بالرجل وحررناها من أسار التقاليد . ذلك كله لكى تستطيع أن تؤدى رسالتها التى تشعر بها ، ولكى تعمل فى الميدان الذى تحس أن مواهبها تلائمه . إنها تستطيع أن تكون إما أو زوجة أو طبيبة أو عالمة ، أو موظفة أو عاملة . . ولكن رسالتها فى كل هذه الحالات يجب أن تكون بعيدة عن العبث واللهو و التمتع بالحقوق دون آداء الواجبات .

* * *

الفصل الثالث

العاملون فى المجتمع

إذا كان لنا أن نأمل بلوغ غايتنا يوما ما . فأغلب الظن أن ذلك سيتم بمجهود العاملين فى المجتمع ومشاركتهم للدولة . ولن يكون من المبالغة فى شيء أن نقول إن أثرهم سيفوق أثر الدولة نفسها ، ففى كل الشعوب أحتل الزعماء الشعبيون منزلة جعلتهم المؤ ثرين الحقيقيين فى سير الحوادث والمكيفين لفهم الشعب وأفكاره ، ومنهم من استطاع أن يغير عقائد البشرية عن طريق التقدم العلمى مئات السنين كالعلماء والمخترعين ، وتحت هؤلاء طبقة أقل منهم أهمية ولكن أثرها لا ينكر فى الحياة العامة منهم الشيخ والمعلم والكاتب والطبيب والصحفى الخ . . . فإذا كان هؤلاء قد استطاعوا أن يقودوا الشعوب والجماهير ويؤثروا فى أوضاع حياتها قديما فإنهم يستطيعون ذلك فى العصر الحديث بشكل أوسع وفى مدى أعم . لأن العصر الحديث قد وضع فى أيديهم أسلحة رائعة ، نافذة الفعل شديدة الخطر كالصحافة والاذاعة والسينما وغيرها من طرق الدعاية ووسائل التأثير التى يمكنهم بها أن يتغلبوا على بعد المسافات وتعدد الأمكنة فتسرى جهودهم وكلامهم وأبحاثهم فى الناس كالسحرة وتاثر فيهم من

حيث لا يشعرون .

نحن لا نستطيع أن نحصى فى مصر وحدها عدد الجرائد والمجلات الاسبوعية واليومية ، الجدية والسياسية ، والأقتصادية والفنية التى تطبع كل يوم وكل أسبوع ولكنها لا تقل بحال عن عدة آلاف ، ولست أشك فى أن هذا العدد سيزيد أضعاف مضاعفة بانتشار الثقافة ومحو الأمية . ولنا بعد ذلك أن نتصور الأثر الذى تتركه مطالعة مثل هذا العدد الكبير من الصحف فى نفوس قرائها

ونحن لا نستطيع أيضا أن نحصى عدد المستمعين إلى أجهزة الراديو المنثورة هنا وهناك فى البيوت والمقاهى حتى ليستطيع الإنسان أن يتابع الاذاعة وهو ماش دون أن تنقطع . هذه الأجهزة تزيع يوميا نشرات الاخبار والأغانى والخطب والدعايات السياسية والمنلوجات الفكاهية

ونحن لا نستطيع كذلك أن نعد الأفواج التى تدخل دور السينما أربع مرات فى اليوم والتى تغشى صالات الرقص ومسارح التمثيل وقاعات الاجتماعات وتخرج منها وقد انطبعت فى نفوسها آثار مارأت وما سمعت وما شاهدت

إن العصر الحديث هو عصر الجماهير ، لها وعليها ، وإذا كان قد دان لها فى الناحية السياسية فإنه قد انتصر عليها فى الناحية الاجتماعية . فقلما يستطيع الفرد الحديث الفرار من الديكتاتورية الفكرية التى يفرضها العصر عليه ، وهو أن قاطع الجرائد والمجلات وجد السينما ، وإن هرب من السينما أستمع إلى الإذاعة ، وقد

يستطيع أن يطرح كل هذه المؤثرات بيد انه فى هذه الحالة يفقد مسايرته لروح العصر

ليس هناك مبرر يجعلنا نهون من شأن هذه العوامل أو نقلل من آثارها . فالجماهير عاطفية ساذجة لا حد لبلاهتها ومازلت تؤخذ بطرق التدجيل القديمة بعد أن تصبغ بصبغة عصرية ، وطبيعة التليد أقوى وأغلب من ملكة النقد ولا يستطيع فرد واحد أن ينقد ويهاجم الجرائد التى يطالعها والسينما التى يشاهدها والإذاعة التى يستمعها

لنتصور أممنا حالة فرد يقرأ جريدته المفضلة سنة وخمسة وعشرة - هل هناك شك فى أن مثل هذا الرجل سيتأثر وإن لم يشعر بما يقرأ ويدين بما تدين به جريدته ؟

ولنفحص أثر السينما فى روادها . إن الرواية الواحدة ينفق عليها عشرات الألوف من الجنيهات ، ويسخر لإخراجها أدق ما أبدعه العلم من آلات وأثمن ما أخرجته المصانع من أثاث وأزياء ، ويقوم بتمثيلها أجمل الممثلات وأعذب المغنيات يوضع ذلك كله فى إطار روائى عاطفى بالغ الروعة يحمل مشاهديه إلى أودية الخيال . فكيف لا تنطبع هذه المشاهد فى نفس رجل يشهد الروايات السينمائية طول عمره مرة ومرتين فى الأسبوع

والأمر كذلك فى الإذاعة فهى تشغل اليوم كله وتستعين بالفنون من غناءوتمثيل فلابد أن يصيب رشاشها أشد الناس انهماكا فى العمل وأعظمهم إنصرافا عن اللهو . على أن هناك كثرة تفضل استماع أغنية جميلة على قراءة مقال قيم أو حتى مقال شيق . زد على ذلك أها

وسيلة للتلقين من ناحية واحدة وهذا ما يجعل نفعها عظيما للنظام القائم فالمذيع أمام الميكروفون يذيع على الملايين كذبا أو صدقا ، جداً أم هزلا وهؤلاء يقبعون فى بيوتهم يتلقون ما يعطون كالأطفال حين يرضعون على حد تشبيه أحد الكتاب ولا يستطيعون الرد أو إصلاح الخطأ .

نعم أن من حسن حظ الإنسان أن له قدرة عجيبة على النسيان وإلا اردم تحت أكداس ما يقرأ وما يسمع وما يرى .

ولكن تأثير الدعاية مع هذا سيظل نافذا ينتقل إلى دائرة اللاشعور إذا بارح دائرة الشعور والوعى

* * *

ترى هل قدر المتولون أمور الدعاية والقائمون بهذه الشؤون التبعة الثقيلة والمسئولية الجسيمة عليهم ؟ أنهم يعملون فى ميدان النفس ويؤثرون أثرا مباشراً فى الفهم الاجتماعى والنظر إلى الأشياء ويلعبون بالعواطف ويضربون على الأوتار الحساسة . .

إن المذيع اللاسلكى والمخبر الصحفى والنجم السينمائى هم أبطال العمل فى المجتمع الحديث وهم الذين يعطونه افكاره ومبادئه ومظاهره وعاداته وهم المسئولون قبل غيرهم عن تقدمه أو تأخره ، قوته أو ضعفه .

لسنا نعلم شيئا من ذلك . وأغلب الظن أن هؤلاء السادة يجهلون واجبهم العام وان ذكروا جيدا واجبهم الخاص فجميل أن يتمثل النجم السينمائى لأوامر المخرج ، وأن يبحث المخبر الصحفى عن الأخبار

الجديدة ، وأن يشنف المذيع أذان مستمعيه بأغنية جميلة بين آونة وأخرى . ولكن ذلك كله لا يجب أن يكون على حساب عقائد الجمهور أو مصلحة العامة

ونحن نشك فى أن الكثير منهم يلاحظ ذلك ، وليس من العسير عندما نتصفح المجلات ونستمع إلى الإذاعة ونشهد الروايات السينمائية أن نلحظ الحشو هنا وهناك يكاد يطغى على صلب الموضوع ، والزيادات الكثير التى لا فائدة لها سوى أثارةالغرائز ومجاراة الهوى وهم يعتذرون بأن هذا المقدار من الهزل هو وحده الذى يجعل الجد الباقى مقبولا ونحن لا نستطيع أن نشاركهم رأيهم ، ولو كان ظننا سيئاً لقلنا إن هذا النصيب الضئيل من الجد إنما وضع لستر ابتذال الموضوع الأصلى وتفاهته وتبريره فى أنظار النقاد

* * *

كيف يمكن أن نعالج هذا النقص وأن نسموا بالخدمة فى المجتمع إلى مستوى الاتقان والإخلاص . إن الدولة لا تستطيع إلا قليلا جداً فى هذه الناحية وقصارى ما يمكن أن تعمله هو أن تحصل لها على الكمال السلبى أما الكمال الإيجابى فذلك ما يتوقف على العاملين فى المجتمع أنفسهم ، ولنضرب مثلا بسيطا . إن الإعلانات التجارية قد قضت على حرية الصحافة وجعلتها مقيدة بارادة ربابنة الصناعة والتجارة ورؤساء الشركات والبنوك ورجال الأعمال . وإليها يعود الفضل فى أن تكون الجريدة ست عشرة صفحة ثم تباع بخمسة مليمات ولكن المسألة ليست مسألة كثرة صفحات فربما ضر ذلك اكثر مما نفع ، فضلا عن أن الإعلانات نفسها تستغرق معظمها . فمن

الممكن أن تفرض الدولة قانونا تحرم به الإعلانات أو تقصرها على يوم أو اثنين ولكن ذلك غير عملى ومن أسهل الأمور خرق هذا القانون والتخلص منه بشتى الطرق كرفع الأسعار أو تصغير المسافات ولكن إذا اجتمع الصحفيون أنفسهم وقرروا مقاطعة الإعلانات والفصل بين عالمى الصحافة والمال . فإن مثل هذا العمل ينجح ويزدهر . حتى لو شذت جريدة أو اثنين لأن الجمهور يقدر كتابه وهو على استعداد للتضحية فى سبيلهم .

وكذلك الممثلين السينمائيين فإنهم يستطيعون أن يحاربوا النزاعات الدنيئة والإسفاف فى الروايات المصرية فيحرموا مثلا عرض «رقصة البطن» الشائنة

* * *

الا ليت العاملين فى المجتمع يقدرون ذلك . أنهم يعلمون الناس ويقودنهم فليتهم يعلمون أنفسهم ويحكمونها . أنهم يطالبون الناس بالضمير الاجتماعى فليت ضميرهم الاجتماعى يقوى على محاربة الشهوات والمغريات .

أننى لم أر خيانة كهذه التى يرتكبها العاملون فى المجتمع عندما يحيدون عن الطريق المستقيم ويستغلون ثقة الجمهور وسذاجته . إن الجمهور يطالب النائب البرلمانى يحفظ عهوده طوال خمس سنوات لأنه انتخبه مرة واحدة فى هذه المدة فما أجدر الصحفيين والسينمائيين والمذيعين والكتاب وغيرهم بأن يحافظوا على كرامة مهنتهم ويؤدوا حقها وهم الذين يختارهم الشعب يوميا ويدفع لهم ما يضمن لهم

العيش والرفاهية . إنهم يخونونه يخونونه مرتين الأولى مادية والثانية معنوية وقبل ذلك يخونون أنفسهم وينكثون بعهودهم .

نحن لا نطالبهم بأن تكون رواياتهم وجرائدهم وإذاعاتهم منابر وعظ وإرشاد أو صيحات وطنية وحماسة . ولكنا نطالبهم بأمرين . الأول الا يخونوا ضمائرهم وعقائدهم وهم يعلمون بتاثير العوامل الخارجية التى يتعرض لها كل عامل فى المجتمع . والثانى أن يعرفوا واجبهم نحو المجتمع الذى يجب أن تكون مصلحته العليا هدفهم الأول وأصل الفكرة فى عملهم

إن عدم اكتراث معظم العاملين فى المجتمع المصرى بهذه القواعد لم يخف على الشعب الذى استطاع بذكائه الفطرى أن يحدس مإذا يقع وراء الستار . وأن يتصور قادته وزعماءه ودعاته على حقيقتهم قبل أن يرتدوا ملابس التمثيل ويضعوا «المكياج» والأدهنة المسرحية . وهو يشهد الروايات السينمائية ويقرأ الصحف ويستمع إلى الاذاعة لأنه يحارب بها السأم والملالة والخواء . ولانها تشيع بعض نواحى النقص والضعف فى نفسه . ولكنه لم يعد يشعر باحترام نحوهم واعتبرهم رجال نفع ومادة ، أو على أكثر تقدير رجال فن يكتبون مالا يعتقدون وينطقون بماهم أحوج إليه من بقية الناس . فاتسعت مسافة الخلف بينه وبينهم وانعدمت الثقة .

* * *

وهناك ناحية أخرى للموضوع عظيمة الأهمية . فقد ظلت الدعاية بمنأى عن النواحى السياسية وكان تدخلها على الأكثر لا يتعدى

النواحى الحسبية الضيقة . ورغم أن ذلك قد أفسد الجو السياسى كثيراً، إلا أنه لا يقاس بالأثر المدمر الذى نشأ من استغلال الدعاية فى الشئوون السياسية وفى بث الذعر والاضطراب داخل البلاد والتمويه على الناس وخداعهم عن أغراض العدو حتى يتمكن هذا من الفوز والانتصار .

لقد أظهرت هذه الحرب أن التقيد بالعهود ومراعاة القوانين خرافة لا محل لها فى ميدان الحياة والحروب والسياسة وقد رأت الدول فى الدعاية سلاحا نفسياومباشراً الى نفوس الشعب يبلغها آمالها فى هدم الكيان الاجتماعى والسياسى وتوهين القوى المعنوية ونشر الأكاذيب والمفتريات . ولعل الالمان - الذين استعملوا لأول مرة هذا السلاح - هم خير من يصور لنا طرق استعماله وأثره . فقد نقل هرمان رواشتنج فى كتابه المشهور (هتلر قال لي) آراء زعماء النازى فى هذه الناحية فأحدهم يقول (ليس فى الديقراطية معتقدات واقصد بالمعتقدات المعتقدات الأصلية التى يضحى الناس بأرواحهم فى سبيلها راضين وهذا هو الكشف الأساسى الذى وفق إليه هتلر ومنه تتكون نقطة الابتداء لسياسته العظيمة التى سيثبت دائما صوابها ، فالخوف والمصالح الشخصية لابد أن تؤدى على أية حالة إن قريبا أو بعيدا إلى التسليم . ويوجد فى كل مصر الأشخاص الذين سنحتاج إليهم ليثيروا أية حركة مرغوب فيها فى أى مستوى اجتماعى أو ثقافى . ومتى بدأت الخطوة الأولى تبعها كل ما يبقى من تلقاء نفسه . والافتقار إلى العقيدة ينتهى دائما بالهزيمة وتصبح المقاومة عبثا . على أنه يمكن أيضا أن نحقق أمورا كثيرة عن طريق أعتقادات معينة يغذيها

التعصب الشاذ . ويمكن الاستعانة بمسائل الرياضة البدنية والحب والدين فى داخل بلاد الأعداء . فمن ناحية فإن مثل هذه الشئون المنفعية يمكن التأثير بها فى الرأى العام . الذى هو أعظم مبعاعد لنا وسنكون دائما أقوى من الديمقراطيات بقدرتنا على أن نقود رأيهم العام وفاق مشيئتنا فالديمقراطيات لاتستطيع أن تدافع عن نفسها أمام مثل هذه الهجمات لانها من طبيعة نظامها وإلا أصبحت هى نفسها أوتوقراطية . أما الديكتاتوريات فإنها فى مأمن على كل حال من مثل هذه الاسلحة وليس ثمة ما يدعوها للخوف من أمثال هذه الهجمات وهذا من شأنه أن يوجد فارقا كبيرا بين الفريقين حتى ليصبح التباين العظيم فى القوى الحربية حياله عديم الأثر)

وفى مكان آخر يروى المؤلف نقلا عن هتلر نفسه أنه قال (ان لدى فكرة خاطئة جدا من ماهية الدعاية ، فإن التأثير الظاهر على الناس هو جانب واحد منها ، وجانب برىء تماما ولكن لابد منه لأنه لامفر من التأثير على الجماهير لتحضير الأرض اللازمة . ولكن العقدة الحقيقية هى الوصول الى الرجال ذوى الأهمية وإلى طائفة تكون مجموعة منوعة منهم . يجب أن أكون لنفسى جوا من النفوذ هذا هو كل ما هنالك ، ولكن هذا ليس سهلا مع ذلك . إن النتائج التى وضعتها نصب عينى لا يمكن الوصول إليها إلا بإفساد مستمر للحاكمين والمالكين . ثلاث نقط أساسية فى دعاوتنا هى المزايا العملية والألفاظ المعسولة والإطماع أى إرادة الوصول إلى الحكم)

وسيان صح هذا عن هتلر أم لا فإن ما حدث للبلاد التى قضى عليها سوء الحظ بأن تقع فى مجال المانيا الحيوى يؤيد هذا الكلام .

فقبل كل غزوة قامت بها ألمانيا كانت ترتفع فى البلد المختار مرة واحدة وفجأة النداءات الحزبية والمشاغبات ثم تثور الأقليات ويظهر جيش جرار من الجواسيس والوكلاء الذين يرتدون أزياء الطلبة والخبراء التجاريين والسياح . هؤلاء هم طيور النحس الذين كانوا يشاهدون فى كل بلد قبيل غزوها ومهمتهم الاتفاق مع وكلائهم السياسين ومدهم بالأسلحة والأموال فإذا جاء يوم الغزو نادوا بسقوط حكوماتهم وتأليف حكومات أخرى منهم تستظل بالحماية الألمانية . حدث ذلك فى تشيكوسلوفاكيا حيث قام كونراد هينلين حافر قبر أوروبا الوسطى وزعيم الألمان السوديت وفى النمسا حيث ظهر سايس انكورات وزير الداخلية الذى سمح للجيش الألمانى بدخول النمسا وفى النرويج حيث تقلد كويسلنج الذى صار اسمه علما على الخونه وأفراد الطابور الخامس السلطة بمعونة الألمان وفى هولندا حيث صرح أنطون موتسرت زعيم هولندا فإنه وأعضاء حزبه لن يدافعوا عنها .

وليس من الضرورى أن يأخذ استغلال الدعاية هذا الشكل الحاد . فعندما تنقشع الحروب يبدو خطر الدعاية فى غرف نوادى الصداقات الدولية . وقد يكمن وراء الجهود الفردية لطوائف خاصة بحيث تقتصر نتيجتهعلى كسب مادى لدولة ما ، فتقوم شركاتها بأهم الأعمال العمرانية والاقتصادية أو كسب أدبى وثقافى ينشا من الإعجاب باداب وتقاليد وتاريخ دولة ما وهو كسب ليس بالضئيل إذا لاحظنا أن هذه العوامل يمكن أن تاثر عن قرب أو بعد فى النواحى السياسية ويمكن أن تستغل وقت الحروب

* * *

هل تستطيع الديمقراطية الجديدة أن تجمع بين الحرية الممنوحة للأفراد وبين الحيولة دون المصير التعس الذى ترددت فيه دول أوروبا الصغرى . إن هذه الدول حافظت بأمانة على الحياد الدقيق فى وقت كان فيه الحياد بلاهة وأطلقت الحرية لأفراد يعلم الجميع أنهم خائنون لأنها لم تتحصل على الأدلة الرسمية . تلك الأدلة التى ظهرت بعد الغزو النازى

هل تقف الديمقراطية الجديدة هذا الموقف فتضحى بنفسها مختارة فى سبيل الحياد والحرية ؟ الحق أنها زاهدة فى هذه الشهادة المزعومة . أنها تعتبرها حماقة وغفلة أن تترك بعض الناس يقوضون بناء الوطن بحجة أن الأدلة الرسمية لم تتوفر .

حقا أن ميزة الديمقراطية هى فى حرية الآراء واختلاف الأفكار وتباين النزعات واحتفاظ كل واحد بعقيدته . ونحن لا نمانع فى هذا ولكنا لا نسمح بأن نستغفل ، فيستغل ذلك كله فى غايات مدبرة وأمور مغرضة . ففى المجتمع الديمقراطى مواد متفجرة من التوتر والتفرق والحرية والتهذيب الناقص وطغيان النواحى المادية . ولئن اقتضت طبيعة بنائه ذلك ، فإن بناءه نفسه يتوقف على أن تظل هذه المواد بلا انفجار أو إثارة . ورغم أن الإنسان خير أكثر مما هو شرير وشريف أكثر مما هودنيء فيجب أن لا ننسى أن الشر أعظم طاقة . من الخير وأن أوقية من السم تفتك بالمئات وأن ثغرة واحدة تهدم البناء كله . وأن رجلا فردا يشعل فتيلا بعود من الثقاب لا يساوى شيئا يهدم ما اقامته أجيال وما رفعه ملايين .

* * *

ولقد شوهد دائما أن سقوط الأمم والمجتمعات لا يعود إلى أمراض يصاب بها المجتمع بقدر ما يعود إلى فساد الأفراد وأثره المدمر فى ميدان الاجتماع والاقتصاد والسياسة «وإن من المزيف» كما يقول أحد الكتاب الفرنسيين «الزعم بأن الأخلاق الفرنسية كانت سنة ١٩٣٩ منهارة ، فإن ملايين الأزواج كانوا فى فرنسا يحيون حياة بسيطة شريفة ولكن لم يكن هذا شأن ثلاثة الآف شخص فى باريس يزعمون - كما يقول بيرون الكون لأنهم ينامون فى ساعة متاخرة من الليل ! »

وليس معنى ذلك أن نقيد حريات العاملين فى المجتمع ، ولكن معنى ذلك أنها ستراقب دائما وستلاحظ بالعين الساهرة . وفى إدارات خاصة من إدارات الدولة ملف لكل هيئة وكل عامل فى المجتمع . فإذا ثبتت خيانة هذا الفرد أو الهيئة فإن الدولة لا ينبغى فى الديمقراطية الجديدة أن تتردد فى الحكم عليه بأشد أنواع البطش والعقاب .

إن حريات العاملين فى المجتمع ستكون أقل الحريات إطلاقا وأمنا فى الديمقراطية الجديدة لسبب واحد هو أن عملهم الوحيد هو المساس بحريات الناس . فالذين يجاهدون منهم فى الميدان الشريف سينتصرون أخيرا ولن يضيرهم مراقبة الدولة أو احتكاكها رغم أن احتمال ذلك بعيد بالنسبة إليهم . وهم أنفسهم لن يثوروا لذلك . لأن واجبهم لا يتنافى مع واجب الدولة . فإذا تدخلت الأهواء وشوهت الحقائق من ناحية الدولة فيمكن أن يحمل الموضوع كله على محمل التضحية من جانبهم وهم الذين لا يترددون فيها .

والذين يصيدون فى الماء العكر ويجعلون همهم إثارة الرأى العام

وبث الشك والذعر فى النفوس ، والذين يعملون لأغراض وضيعة ، ويكسبون من الآلام والدموع . سيعلمون أن يد الدولة فوق أيديهم وأن عيونها ساهرة على حماية الوطن وسيفها مصلت على أعناقهم .

إن سمة آداب يجب أن تكون مفهومة جيدا من كل من يتصدى للعمل فى المجتمع . إن المال والشهرة والمراكز والشهوات يجب أن لا تنال من نفسه منالا ولا تفتنه عن واجبه . وعليه أن يتذكر أنه يشهر حربا عدته فيها الإخلاص ونقاء الضمير وشرف المقصد . وعليه أن يعرف قبل أن يجرب أن كل الوسائل الموجودة فى الدنيا تعجز عن أن تعوض أداء الواجب وتنفيذ ما يقضى به الضمير . وأن اللحظة التى يترك فيها مثله الأعلى هى اللحظة التى يختم فيها حياته العامة ويخسر فيها مستقبله وإن أثرى ووصل إلى أرقى المناصب

على الصحفى والممثل والمذيع والمعلم والكاتب والطبيب ورؤساء الجمعيات والأحزاب والمؤلفين أن يسألوا أنفسهم أهم أنصار مباديء ودعاة أفكار أم هم تجار يغررون بالناس ويبيعون العقائد والأفكار فى سوق الشهوات والأهواء كما تباع السلع فى السوق السوداء

كيف يمكن أن نغرس هذه العقيدة فى قلوب الناس ونربطها على قلوبهم ونضعها قيد أبصارهم ؟ لقد كانت تلك أمنية الحكماء منذ القدم وما استطاع واحد منهم أن ينال منالا أو يظفر بنجاح

إن النفس البشرية غريبة معقدة أشد التعقيد . أنها خيرة مادامت قانعة بحياتها الخاصة متمتعة بحريتها الشخصية . أنها شريفة وسامية عندما يزاول صاحبها التجارة أو يحترف الصناعة أو الزراعة ويعيش

حياة طيبة فى جو هاديء . ولكن عندما يخرج صاحبها إلى المجتمع فيحاول أن يفرض رأيه على الناس أو يؤثر فيهم أو حتى يرشدهم بما يعتقد أنه الحق فالله وحده يعلم مدى صموده لهذه التجربة القاسية . إن غمرات الدنيا ليست سهلة . وما أكثر ماتنهزم النفس فى هذا النضال . فالاغراء الإيجابى قوى من ناحية الشهرة والشهوات والإغراء السلبى قوى من ناحية غفلة الجماهير والدفاع عن المباديء بعد ذلك مهمة عتيقة لا طلاء فيها فضلا عن أن النضال المستمر يفسد الشخص بقدر ما يفيده . ويحدث أن يجعله ضيق الأفق متعصب الرأى قاسى الحكم على مخالفيه أكثر مما يجعله رحبا لينا مقدراً لأراء الغير .

* * *

خاتمـــــة

عند مفترق الطرق ...

لو أننا أغمضنا أعيننا ، ومحونا من ذاكرتنا كل صورة للتقدم العصرى الحديث ، ورجعنا إلى الوراء خمسين عاما ثم تمثلناالحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأوربا وقتئذ لدهشنا أشد الدهشة من التماثل بين ذلك العهد وبيننا فى عهدنا الحالى .

كانت الحالة الاجتماعية قلقة مذبذبة تمر بفترة انتقال من جمود العصر القديم إلى تحرر العصر الحديث ومن التقاليد القديمة إلى العادات الحديثة وكانت المرآة تحاول متعثرة أن تستنشق هواء الحرية ونسمات الاستقلال وتجاهد فى سبيل مكان لها فى الحياة بين سخرية الرجال وضحكاتهم لهذه المحاولات .

وكانت الأمية منتشرة كما هى عندنا وربما أقل ، والخرافات سائدة، والحالة الصحية سيئة ، والناس فريسة سهلة للأمراض الوبائية والضعف المتسبب من سوء التغذية ورداء المساكن.

وكانت المدينة تشبه المدينة عندنا . طرقات مزدحمة متداخلة ، وشوارع تتفرع منها الحوارى والأزقة الملتوية، وبيوت تتداعى ، ومصانع وسط المساكن يسود دخانها أعالى البيوت ويشهد بناؤها

بالنزعة التجارية التى لا تراعى شيئا عن مقتضيات الصحة أو الراحة لمن يعمل بها .

وكانت القرية هناك تشبه قريتنا فى الوسائل العتيقة فى الزراعة والمحصول الضئيل وجو القرية الثقيل وما يسوده من ظلام وخمول .

وكانت الحياة الاقتصادية تماثل حالتنا الاقتصادية الآن فى انخفاض مستوى المعيشة والاكتفاء بالضرورات الماسة من وسائل الحياة والاعتماد على الزراعة كمورد أساسى وانخفاض الأجور وتجاهل حقوق العمال .

ولم يكن هناك فرق كبير فى الحالة السياسية فالفهم القديم للسياسة والحكم كان متكمنا من نفوس الحكام الذين اعتبروا واجبهم هو حكم الشعب والتسلط عليه وتركه فى مهاوى الضعف والجهل حتى يسلس لهم قياده ويسهل عليهم حكمه فكانوا يزجون بقادته وزعمائه والمنادين بالنهضة والعاملين فى المجتمع إلى السجون القذرة التى أعدت للمجرمين . وابتدأت أولى بذور الديمقراطية تتفتح فى بعض البلاد الديمقرطاية ولكنها كانت ديمقراطية مشوهة متلبسة بأدران الماضى متأثرة بالعهد الغابر . كانت ديمقراطية سياسية وليست اجتماعية سلبية وليست إيجابية . فلم تر الدولة فيها من واجبها أن تقوم بالخدمات العامة ولا أن تساعد على ترقية الحياة أو تعزز من كرامة الفرد ورفع مستوى المعيشة أو تدخل ميدان الاجتماع فتبنى المساكن الجديدة الصحية وتؤمن العمال ضد البطالة والضعف والمرض أو تعمم التعليم .

هذه المقارنة الأمنية تبين لنا أننا مسبوقون بخمسين عاما وأننا الآن نقف في موقف وقفته الدول الأوروبية ذلك الحين ثم تركته وسارت بينما لم تستطع اللحاق بها فلماذا ؟؟؟ ذلك يرجع إلى أسباب كثيرة أهمها أننا - ويجب أن نصارح أنفسنا بهذه الحقيقة - لم نسمُ بعد إلى فهم العصر الجديد فهما شعبيا ولمن نستسغ بعد أوضاعه أو نشارك فى حضارته أو نؤمن بأهدافه ومثله العليا .

أننا عندما نسمع كلمة الديمقراطية أو المثل العليا أو الحضارة أو العلم نسخر منها ونحكم بأن هذه كلها ألفاظ جوفاء وقد انعدمت ثقتنا فى أنفسنا وقادتنا وفى شرف الإنسان ونبله وفى مستقبل العالم كله فاصبحت دلالة هذه الكلمات كلها تنصب على الناحية التافهة فيها ولقد قال السيد جمال الدين الأفغانى من خمسين سنة (إن المسلمين قد سقطت هممهم ونامت عزائمهم وماتت خواطرهم وقام شيء واحد فيهم هو شهواتهم) ونحن نرى أثر ذلك باقيا ظاهرا فى هذا الاستهتار والجهل واليأس وقد أصبح كل فرد يزعم الخبرة ببواطن الأمور ويأول كل شيء كما يجب ، ويعتقد أن ظاهر الشيئ لا يأخذ به إلا المغفلون وأما الباطن فهو ما يعتقده هو . وقد تصح هذه النظرية فى حالات خاصة كعدم الثقة ببعض العاملين فى المجتمع كما أشرنا إلى ذلك من قبل على أن إطلاقها عموما هو محض خطأ .

* * *

إن الشعوب فى تقدمها العقلى ونمو تفكيرها تم بثلاث مراحل . الأولى هى مرحلة المعرفة المطلقة والبحث فى كنه الظواهر الطبيعية والثانية مرحلة البحث عن الأفعال الأولية والمسائل الميتافيزيقية والثالثة

مرحلة البحث اليقينى حيث يتحد العقل والمشاهدة والعلم والتجربة وتقوى ملكة النقد. ويمكن تطبيق هذا القانون - قانون الدرجات الثلاث الذى قال به أوجست كونت- على تاريخ البشرية على أساس أنها قد اتمت الدرجة الأولى فى عهد المدنيات القديمة من مصرية وبابلية وأشورية وختم ذلك العهد قبيل ظهور المسيح، ومن هذا التاريخ حتى عهد النهضة الأوروبية «حوالى سنة ١٥٠٠ ميلادية» والعالم يتسكع حول الدرجة الثالثة ويتساءل فى بطأ وبمناقشات عقيمة بلغت الحد الأقصى من التفاهة والملل عن علل الوجود وسبب خلق العالم ويتمسك بنص قديم أو جملة يعطيها من القداسة ما يجعلها محورا للنقاش شهور وسنين. ولكن هذا العهد قد وضع الأساس العقلى الذى نهض ببناء الحضارة الحديثة وقامت عليه عمائر الدرجة الثالثة النهائية . وفى نظرنا أن هذا الأساس العلمى يعود الفضل فيه إلى عاملين. الأول فلسفة اليونان الباهرة التى ظهرت فى جمال أخاذ وبلاغة باهرة على أيدى سقراط وأفلاطون وارسطو. والثانى هو الإسلام ، فإن محمدا تزعم العالم القديم فى ثورته على الخرافات والترهات التى كانت تخنقه وحطم الأوضاع الاستبدادية التى حكم الإنسان هذه العصور. ومن المؤسف أن العالم لم ينتفع كثيرا من فلسفة اليونان ونهضة الإسلام هذه الفترة ، ولعل أسهل تعليل لذلك هو أن العالم لم يكن قد تهيأ بعد لبلوغ هذه الدرجة لذلك سرعان ما خمدت فلسفة اليونان كما خمدت نهضة الإسلام واستمر ذلك سبعة قرون. وحوالى سنة ١٥٠٠ قامت بأوروبا نهضة كان غرضها إحياء العلوم القديمة وابتداء عهد البحث الحر الذى لا يقوم على غير الأدلة

العلمية والنقد العقلى وهو العهد الذى كانت حضارتنا جنى غرسه وثمرة زرعه .

ويظهر أننا لم نتعد الدرجة الثانية أو أننا مازلنا فى بداية الدرجة الثالثة تساورنا الشكوك القديمة وآثار العهد الماضى ونحن نستطيع أن نتخذ من الحملة الفرنسية على مصر حدا فاصلا بين عهد الدرجة الثانية وعهد الدرجة الثالثة . فقبل الحملة الفرنسية كانت مصر تشبه الولايات المحكومة بأمراء الإقطاع فى أوروبا ، وكانت دعائم الحياة هى دعائم الحياة فى العصور الوسطى . ولما جاء نابليون كان يحمل طرازاً جديدا من الحياة أشد جدة وغرابة من مدافعه وأسلوبه فى الحرب وكانت هزيمة المماليك إيذانا بانهزام اجتماعى أعظم من الهزيمة السياسية وكان من حظ الشيوخ الذى سلموا القاهرة سنة ١٧٩٨ أن يشهدوا إلى جانب سقوط حكامهم وزعمائهم من الغز والشركس دخول جراثيم عهد جديد إلى هذه البلاد . فلم يكن نابليون فاتحا سياسيا فحسب ولكنه كان ممثلا للحضارة الحديثة وحاملا ثورة العقل إلى الأرجاء الدافئة بأوهام العصور الوسطى .

ولكن الفتح الاجتماعى لم يكن حاسما كالفتح السياسى ، وذلك يعود إلى أن الولاة الذين تقلدوا الحكم فى مصر بعد خروج الحملة الفرنسية حتى عهد قريب كانوا من الجيل القديم الذى لم يفهم الروح الحديثة . ولم ينجح من هذا الجهل محمد على باشا واسماعيل باشا اللذان يمكن أن يقال إنهما مؤسسا مصر الحديثة . فمحمد على جهل الروح المصرية وتناسى الشعوب بمجرد تفرده بالسلطة وتمكنه منها وفضل أن يستعين بالترك الذين استقدمهم من موطنه الأول . كما أن

استبداده وابتساره قضى على كثير من أعماله بعد وفاته . وأما اسماعيل باشا فرغم أن رغبته فى الحضارة العصرية كانت شديدة إلا أن فهمه لكيفية النهضة وأسسها ودعائم العصر والحضارة لم يكن عميقا فضلا عن أنه كان مستبدا هو الآخر فاكتفى بمحاولة تغيير بعض المظاهر والتقاليد وإقامة بعض المؤسسات الحديثة التى لا شك فى نفعها وإن كان ثمة شك فى أنها تساوى الثمن الباهظ الذى دفعته مصر لها .

ثم جاء الانجليز هذه البلاد وقت أن ابتدانا نستروح نسمات الحرية ونستشرف مستقبلا عظيما فقضوا على ذلك كله وكانوا نقطة تحول عجيبة فى تاريخنا السياسى وأضاعوا علينا خمسين سنة قضيناها فى الدوران واللف فى دائرة واحدة ضيقة كما يدور الثور معصوب العينين الساقية طول النهار .

لهذين العاملين وقفنا حيث كنا فى عهد الحملة الفرنسية . وباستثناء قلة المثقفين فى المدن فلا يزال الفلاح فى هذا العهد كما كان منذ مائة سنة لم تتغير نظرته إلى الأمور أو يتقدم فهمه للحياة .

حقا أننا تقدمنا فى بعض النواحى . ولدينا الآن مظاهر حضارة حديثة جدا . فإن الاخترعات والاكتشافات تذاع وتنقل وتقتبس فى أشهر معدودة ولكن الروح المبدعة لها التى تطلبها من الأعماق وتحت ضغط الحاجة أو الضرورة أو الشوق أو الرغبة والتى بحثت وراءها السنين والأعوام ودفعت لها ثمنها الفادح عرقا وعملا لا يمكن أن تنقل أو تقتبس .

وهكذا صرنا نقتبس الآت ومعادن وجماد ومظاهر نبدو فيها كالمقسب الجاهلين حتى إذا قيل إن طرزاً استحدث أو اختراعا جديداً ظهر نبذنا الأنماط السابقة وتطلبنا هذا الطراز الجديد . أما أن نعمل ونبدع ونخترع ونكتشف فذلك ما عجزنا عنه رغم أن عندنا جامعات وبرلمانات وأحزاب كما عندهم

بل إن هذه المظاهر نفسها تبدوا عندنا نائمة فاقدة الروح كأنها فى غير موضعها ومكانها وليس لها ثبات ولا عراقة ولا قداسة فى النفوس . وعندما نزاولها نزاولها مزاولة سيئة غشومة فجامعاتنا أحجار وأبنية فاقدة الروح ، وبرلماننا دار اجتماع وأحاديث ومهاترات ، ومدارسنا أماكن للمعلومات الجافة التى تحفظ حفظا وتلقن تلقينا

حتى لو برعنا أستخدام هذه المقومات والمظاهر والطرق فاننا لن نستطيع المشاركة الحقيقية فى حضارة العصر ما دام الشعب يعيش بروحه فى أجواء القرون الماضية ويرفض أن يفهم شيئا من أصرار هذا العصر أو يدرك جماله وروحه . إننا لو أعطينا متوحشا شوكة ومعلقة وسكينا لأبى استعمالها ليس لأنه يجهل ذلك فهو يستطيع أن يتمرن على استعمالها فى براعة القردة وتقليدهم - ولكن لأنه لا يفهم سبب تقيده باستخدامها . إنه لا يتمتع بوراثة مئات السنين من التقاليد والعادات ولم تتفاعل فى أغوار نفسه الأدوار المتتالية التى أنتهت أخيراً ألى هذه المظاهر .

ويمكننا أن نقارن بين بعض رجالنا المسئولين الذين يتضايقون من لباس السهرة وآداب الاتيكيت والمائدة حتى ليرفضوا بعض الأحيان التقيد بها فى الحفلات الرسمية وبين ذلك الانجليزى الذى يقولون عنه

إنه لم يفته وهو وسط الزنوج أن يلبس بدلة العشاء وأن يحلق ذقنه كل يوم . هذا المثل يوضح لنا أهمية تأصل الفهم بحيث يشمل كل شيء ويصير عادة وطبيعة ثانية .

ولنا فى اليابان مثل آخر ، فرغم أنها قد نقلت كل وسائل العلم الحديث والفن الآلى واتقنت استخدامها إلا أن هذا التقدم لم يشمل روحها وفهمها ولذا لم تستطع الانسجام مع العالم الحديث ، ولابد - إن لم تغير عاداتها وفهمها - أن تهزم (١) ليس لأنها ضعيفة ولكن لأنها بهذا الشكل فى غير مكانها وزمانها . وموقفها غير طبيعى تاباه قوانين الحياة .

إن الحضارة الأوربية ليست هى آلات الراديو والتليفزيون والسيارات وليست هى العلم والصناعة والتجارة ولكنها أولا وقبل ذلك كله الحرية والنظام والشرف والعدل الاجتماعى والاعتراف بحقوق الإنسان . إن (النفس) هى أساس كل حضارة أوروبا . هى التى تختفى وراء كل مظهر من مظاهر صناعتها أو علمها . والعلم رغم قوته وعظمته ليس إلا وسيلة من وسائل النفس تستطيع أن توجهه كيفما تريد .

وقد يكون لليابان عذر فى عدم استساغتها للحضارة الأوربية لأن نظرتها إلى الحياة وفهمها للأشياء يخالف النظرة الأوربية ولكنا لا نستطيع التذرع بمثل هذه الحجة لأن أصول الحضارة الأوربية غرست أول مرة فى الوادى النيل وأعطت أول ثمارها للمصريين .

ولئن كان هناك خلاف ضئيل بين الطابع القومى المصرى وبين

الطابع الأوروبى فإن نظرتنا إلى الحياة وفهمنا للأشياء لا يكاد يفرق عن أوروبا . ولسنا مع ذلك ندعو إلى العادات الأوربية ولكننا ندعو إلى الأخذ بحضارة العصر الحديث التى تعود عناصرها إلى مصر والعرب وأوروبا والتى يسمونها خطأ بالحضارة الأوربية . ونحن لا نطلب من الناس أكثر من أن يعيشوا بعقولهم وأفهامهم فى هذا العصر كما يعيشوا بأجسامهم فيه .

وفى الحقيقة إننا لسنا مخيرين وإن وقفنا على الطرق ، إن موقع مصر الجغرافى من ناحية يحتم عليها مشاركة العالم والأخذ بنصيبنا فى حضارته . والعلم من ناحية أخرى غادر حدوده الإقليمية وأبراجه العاجية وخلع عنه ثوب الفلسفة الموضوعية المجردة فأصبح خؤثرا حيويا هاما فى الحياه العملية والمنزلية وفى ميادين الاقتصاد والزراعة والتجارة والصناعة فضلا عن أنه يحطم - بقدر تقدم فن الطيران - حدود الدول والحواجز الطبيعية والاجتماعية .

عند مفترق الطرق . حيث تقف الأمم مترددة حيرى بين الأقدام والأحجام وحيث يقف الشاب وقد ترك وراءه عالما من الطفولة غير المسئولة والأنانية واستقل أمامه عالما من العمل والتفكير والخدمة العامة .

هذه الأمة هى مصر . وهذا الشاب هو الشاب المصرى .

لقد اتيحت لنا فرصة أخرى للعمل . فرغم أننا لا نأمل كسبا مباشراً وراء هذه الحرب إلا أننا لا نستطيع أن نقف على قدم المساواة مع الأمم العظيمة التى أثقلتها أعباء الحرب ونضع خرائبنا التى شادها

الضعف والكلال إلى جانب الشوامخ التى دمرتها القنابل ، ونستطيع أن نعمل مع العالم فى جهاده السامى فى سبيل التشييد والتعمير وإنشاء عالم أفضل .

إن لشباب هذا الجيل أن يفخروا بما ألقى إليهم من تبعات وأعمال . إنهم (المختارون) ليختموا ماضيا ويبدأوا مستقبلا تختمر الأن فكرته فى النفوس ويتبلور بناؤه فى القلوب وتبدو إرهاصاته وتدق بشائره فى الأفق القريب الحافل .

إن عليهم أن يشكروا الحظ الذى أتاح لهم أن يكونوا رجال هذه الفترة التاريخية الدقيقة من حياة مصر ، وأبطال دور الانتقال الذين سيظل اثرهم خالداً فى الأجيال القادمة ، والذين سيذكرهم الأبناء والأحفاد فى عهود مقبلة بعيدة ، والذين سيكتب عنهم التاريخ أنهم الذين عملوا فى أقسى المناسبات وأصعب الظروف ، والذين ضحوا حين كانت التضحية رائعة عظيمة لازمة للنهضة ، والذين بذروا البذور وتعهدوها بالسقى والرعاية وتحملوا تكاليفها بدون أن ينظروا إلى الثمر أو يدركوا يوم الحصاد

إن بأيديهم أن ينتشلوا مصر من هذا الحاضر المهين والحياة المظلمة ويبدؤا مصر العهد الثالث ، مصر السعيدة القوية ، وليس ذلك مستحيلا أو خيالا فقد أثبت الشعب المصرى دائما انه عندما تتضح الغاية وتخلص النية وتتوحد الجهود ينفذ ما يريد ولو كان مستحيلا لقهره أو خيالا لحققه

ومن الناحية العلمية فليس لنا أن نيأس يحق لنا أن نامل ونحن

الأمم العظيمة التى أثقلتها أعباء الحرب ونضع خرائبنا التى شادها الضعف والكلال إلى جانب الشوامخ التى دمرتها القنابل ، ونستطيع أن نعمل مع العالم فى جهاده السامى فى سبيل التشييد والتعمير وإنشاء عالم أفضل .

إن لشباب هذا الجيل أن يفخروا بما ألقى إليهم من تبعات وأعمال . إنهم (المختارون) ليختموا ماضيا ويبدأوا مستقبلا تختمر الآن فكرته فى النفوس ويتبلور بناؤه فى القلوب وتبدو إرهاصاته وتدق بشائره فى الأفق القريب الحافل .

إن عليهم أن يشكروا الحظ الذى أتاح لهم أن يكونوا رجال هذه الفترة التاريخية الدقيقة من حياة مصر ، وأبطال دور الانتقال الذين سيظل اثرهم خالداً فى الأجيال القادمة ، والذين سيذكرهم الأبناء والأحفاد فى عهود مقبلة بعيدة ، والذين سيكتب عنهم التاريخ أنهم الذين عملوا فى أقسى المناسبات وأصعب الظروف ، والذين ضحوا حين كانت التضحية رائعة عظيمة لازمة للنهضة ، والذين بذروا البذور وتعهدوها بالسقى والرعاية وتحملوا تكاليفها بدون أن ينظروا إلى الثمر أو يدركوا يوم الحصاد

إن بأيديهم أن ينتشلوا مصر من هذا الحاضر المهين والحياة المظلمة ويبدؤا مصر العهد الثالث ، مصر السعيدة القوية ، وليس ذلك مستحيلا أو خيالا فقد أثبت الشعب المصرى دائما انه عندما تتضح الغاية وتخلص النية وتتوحد الجهود ينفذ ما يريد ولو كان مستحيلا لقهره أو خيالا لحققه

ومن الناحية العلمية فليس لنا أن نيأس يحق لنا أن نامل ونحن نعلم أن ٩٠٪ من مياه النيل تضيع فى البحر الأبيض ويمكن الانتفاع بها فى زراعة عشرات الملايين من الأفدنة من الصحراء المهملة ، والمعادن موجودة بكثرة والقوة المحركة يمكن استنباطها من مساقط المياه فضلا عن وجود البترول

فبعث مصر العظمى إذن يقوم من الناحيتين المعنوية والعملية على أسس حقيقية ثابتة ولا يمكن أن يكون خيالا أو أمانى ولا ينقصه للتنفيذ إلا إيمان الشباب به وإجماع الأمة عليه .

وإننى لأمل أن ذلك العهد لن يبطيء وإن شباب الجيل سيدركون قريبا واجبهم ويوقظون ضميرهم الاجتماعى وشعورهم الوطنى وسيؤمنون أن قوتهم وشبابهم هى للوطن والملك بقدر ما هى لهم ولبيوتهم .

إن التبعة ثقيلة على الشباب المثقف بصفة خاصة . إن الشاب المثقف فى مصر عليه أن يحمل تبعه عشرة شبان ، لأن بإزائه تسعة لا يعملون . ويجب أن يعمل عنهم حتى تأتى اللحظة التى يتثقف فيها الجميع ويتعلم فيها كل فرد تعليما كاملا .

فإذا آمن الشباب بهذه العقيدة وأدوا واجبهم الوطنى والاجتماعى فستنتهى هذه الفترة الطويلة العصيبة من فترات الانتقال وسنترك وراء ظهورنا مفترق الطرق لنسير إلى مشرق الشمس والأنوار .

* * *

فهرس

صفحة

هذا الكتاب

استخدم أكثر من كاتب تعبير « ديمقراضية جديدة » واستهدفها
فرانكلين روزفلت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما تحدث عن
«الحريات الاربع» ووضع الزعيم اليسارى الصينى ماوتسى تونج
كتابا باسم « ديمقراطية جديدة » وهو ماينم على تمسك اليمين
واليسار باسم «ديمقراطية» ورغبتها – في الوقت نفسه – فى تقديم
الجديد

وقد سلك المؤلف المسلك نفسه من زاوية عربية / إسلامية فجاءت
إضافاته مما لايوجد في الكتابات الاوربية والامريكية . مثل
«فهم جديد للدين» «والنقد والعمل» «والعاملون فى المجتمع»
«والمرآة» ، فضلا عن المعادلة التى أجراها مابين الحرية من ناحية
«والنظام» من ناحية آخرى.

والأستاذ جمال البنا كاتب سياسى بقدر ماهو كاتب إسلا
ابرز كتبه السياسية «ظهور وسقوط جمهورية فايمار» ...

دار

الثمن خمسة جنيهات